جامعة 8 ماي 1945 – قالمة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 99/641916

الرقم التسلسلي:.....

الأمن المائي لدول حوض النيل:

دراسة في تداعيات مشروع سد النهضة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : دراسات استراتيجيه وأمنية

إعداد الطالب:
بوترعة فيصل

إشراف الأستاذ:
د.إسماعيل بوقنور

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العملية	الجامعة	الصفة
د.جمال منصر	أستاذ محاضر – أ –	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
د.إسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر – أ –	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
أ.نصر الدين لبال	أستاذ مساعد– أ –	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا مساعدا
أ. رياض مزيان	أستاذ مساعد– أ –	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019 – 2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

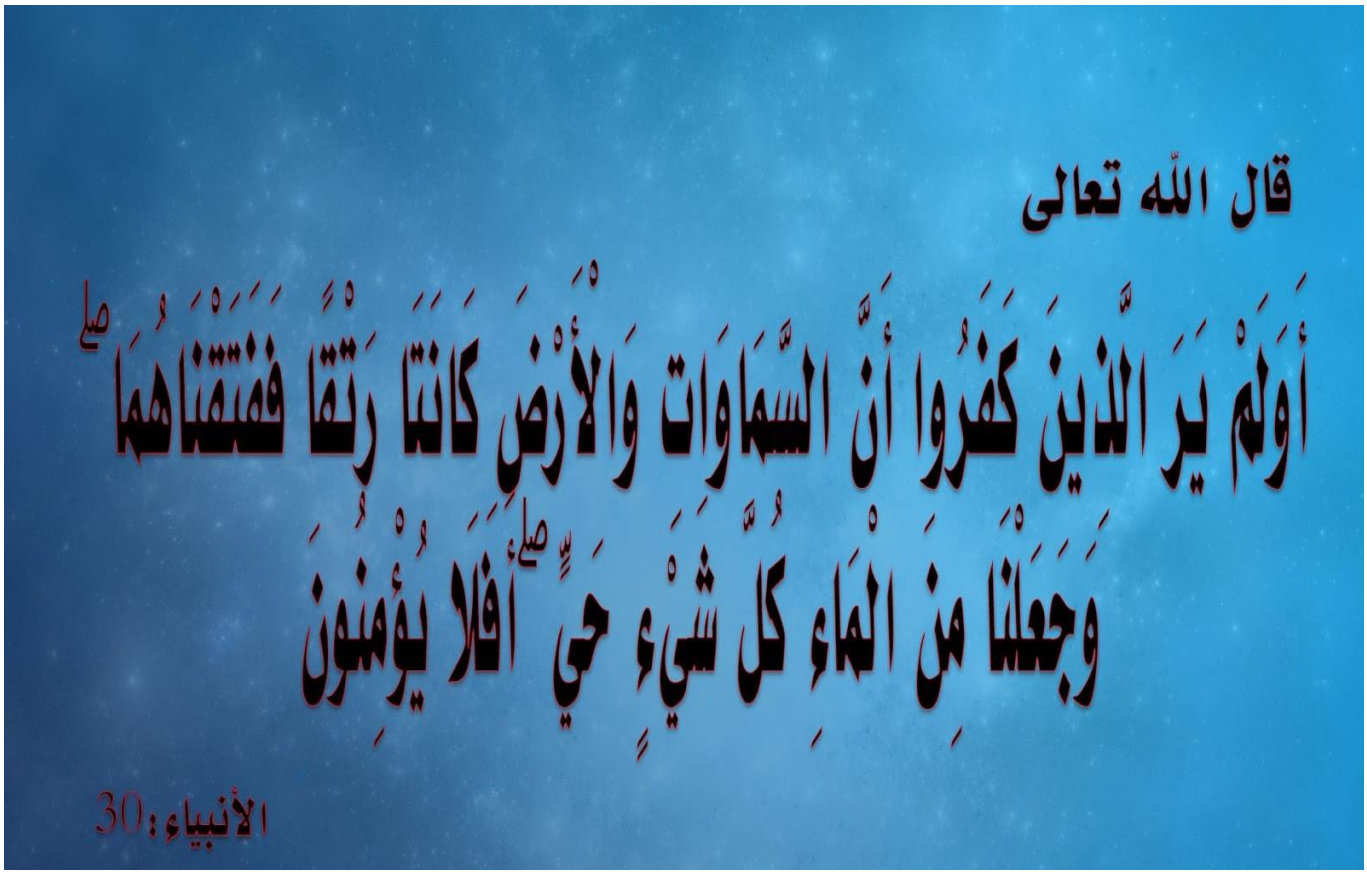
قال الله تعالى
أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا
وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ
الأنبياء: 30

شكـــــر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الله عزّ، و جلّ على نعمة العقل التّي رزقنا بها، وفضّلنا على كثير من خلقه، وأمدّنا بالقوّة، والعزيمة، والصبر، طوال مشوارنا الدّراسي؛ إذ وفّقنا في مسيرة البحث، لإتمام هذه المذكرة التي نرجو أن تكون عونا ومرجعا يُعْتَمَدُ عليها لمن يأتي بعدنا.

وعملاً بقول الرّسول صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتقّدم بالشّكر الخالص إلى كلّ من أسهم في إنجاز هذا البحث، وأنار طريق العلم، والمعرفة، بفضل الله تعالى ونخصّ بالذكر الأستاذ المشرف : "بوقنور إسماعيل" الذي أمد لنا يد المساعدة، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيّمة، فله منّا عظيم الجزاء، وأبلغ التّقدير ،متمنّين له التّوفيق والنّجاح .

كما نتقدم بالشّكر إلى إدارة وأساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الثّامن ماي 1945،وإلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل بخالص الشكر والامتنان.

خطة البحث

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : الأمن المائي: دراسة في المفهوم

المطلب الأول: الموارد المائية: محاولة الفهم

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي

المطلب الثالث : المفاهيم المرتبطة بالأمن المائي

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لدراسة الأنهار الدولية

المطلب الأول: تعريف الأنهار الدولية والمنشآت المائية

المطلب الثاني: نهر النيل ونظم المياه الدولية

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: الأمن المائي من المنظور الواقعي

المطلب الثاني: الليبرالية والأمن المائي

الفصل الثاني: جغرافيا نهر النيل وسد النهضة

المبحث الأول:دراسة جغرافية وسياسية لنهر النيل:

المطلب الأول: التعريف بنهر النيل

المطلب الثاني : مصادر مياه نهر النيل

المطلب الثالث : نهر النيل بين مكاسب مصر وطموحات إثيوبيا

المبحث الثاني: تجسيد مشروع سد النهضة

المطلب الأول: بطاقة فنية عن المشروع

المطلب الثاني: طرق تمويل المشروع:

المطلب الثالث: دور الأطراف الخارجية في تجسيد المشروع :

المطلب الرابع: سد النهضة من الفكرة إلى التجسيد

الفصل الثالث: تداعيات تجسيد مشروع سد النهضة على دول المصب

المبحث الأول: تاريخ الصراع على نهر النيل

المطلب الأول: كرونولوجيا الصراع بين دول حوض النيل

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من سد النهضة

المطلب الثالث: تأثير سد النهضة على العلاقات بين دول حوض النيل

المبحث الثاني: تحديات إدارة ملف سد النهضة

المطلب الأول: الوضع المائي لمرحلة ما بعد السد

المطلب الثاني: تأثير المواقف الخارجية في إدارة الأزمة

المبحث الثالث: احتمالات التسوية والصراع حول سد النهضة

المطلب الأول : بوادر الصراع بين دول حوض النيل

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لتفادي تأثير السد

المطلب الثالث: فرص التعاون بين دول حوض النيل

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

يعتبر حوض النيل أحد النقاط الساخنة التي يمكن أن تقود إلى صراع عنيف على موارد المياه المشتركة، بسبب التعقيدات الجيوسياسية المختلفة، وكذا زيادة الطلب على الموارد المائية بالإضافة إلى النمو السكاني المثير للقلق وغياب أطر قانونية ومؤسسية تنظم فكرة المورد المشترك للمياه، إذ أصبح يسود نوع من الريبة والشك وسوء الفهم في العلاقات مابين الدول التي تشترك في مجرى مائي واحد، وهذا ما يخلق احتمالية لحدوث صراع.

حتى الآن لم تتمكن دول الحوض من إيجاد حل لقضية النيل ولم تهتدي إلى سبيل لتحقيق تعاون وإدارة واستخدام المياه لصالح جميع الدول المشاطئة، لعدم وجود رؤية مشتركة بين دول الحوض، على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات بشأن نهر النيل بصفته نهر دولي ويترتب عليه ما يترتب على الأنهار الدولية، لكن هذه الاتفاقيات لم تُأْخَذ بعين الاعتبار.

والملاحظ أن هذه الاتفاقيات لم تستطيع الجمع بين الدول التي لها مصالح في مياه النيل، لذا فهي تشكل أكبر العقبات التي تواجه طريق التعاون بين دول الحوض.

بمناسبة سد النهضة يركز البحث على ثلاث دول مصر والسودان وأثيوبيا، والتي تعتبر جهات فاعلة مركزية في قضية حوض النيل، حيث أن مصر تتمسك بحقها التاريخي في مياه النيل، وتخشى أن يتأثر نصيبها من مياه النيل جراء تجسيد مشروع سد النهضة، بينما السودان فهو أقل ضررا من مصر، وتتجه أثيوبيا إلى تجسيد فكرة تدوير مياه نهر النيل الأزرق للاستفادة منها في مجال توليد الطاقة، وتحقق تنمية اقتصادية.

والمتتبع للأحداث الدولية، يلاحظ أن هناك اهتمام بشأن قضية سد النهضة، والتي أخذت حيز كبير سواء على المستوى الإعلامي، أو على المستوى الأكاديمي و مراكز البحوث الإستراتيجية. إذ أن هناك العديد من الكتابات التي تناولت قضية سد النهضة بشيء من التفصيل، مع تقديم حلول و اقتراحات ربما تكون على قدر من الأهمية بالنسبة

لصُنَّاع القرار والرأي العالمي، وكذا كمرجع للهيئات الدولية في كيفية التعامل مع هذه الأزمة و الحيلولة دون وصول القضية إلى حد المواجهة المباشرة.

أهمية الدراسة: يحض موضوع الأمن المائي لدول حوض النيل بأهمية كبيرة، سواء على المستوى العملي أو على المستوى العلمي الأكاديمي.

-**الأهمية العملية:** يشغل موضوع الأمن المائي في منطقة حوض النيل الأهمية القصوى للدول المعنية وخاصة دول المصب، وذلك لما له من تأثير على أمنها القومي،وقد يؤدي إلى حدوث صراع في حالة ما لم يتم الاتفاق بين الدول المعنية.

-**الأهمية العلمية:** يحض موضوع الأمن المائي في حوض النيل باهتمام الباحثين نظرا للتداعيات التي قد تنتج عنه وعلى مسار النزاع حول المياه الذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة والسلم الهش الذي كان سائدا بها. لذا فإن معالجته بطريقة علمية يساهم في استخلاص الحلول المناسبة لمعالجة هذه المعضلة بالمنطقة والتي تؤسس لسلام دائم فيها.

أسباب إختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب، منها ماهو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

- **الأسباب الموضوعية:**الأمن المائي أصبح من القضايا الإستراتيجية التي فرضت نفسها في الوقت الحالي ويمتد تأثيرها للمستقبل.حيث أصبحت المياه مصدر الكثير من التوترات والنزاعات خاصة في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية،لذالك من المهم متابعة ودراسة هذه القضية الإستراتيجية، لما لها من علاقة بالأمن القومي وكذلك الأمن الدولي بصفة عامة.
- **الأسباب الذاتية:** كون هذا الموضوع يدخل ضمن إهتمامي بقضايا القارة الأفريقية، وكذا كونه حديث الساعة حيث إحتل جزء كبير من الكتابات في مجال الدراسات الإستراتيجية،وكذا أخذه حيز إعلامي جد هام في الوقت الحالي.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على مشكلة المياه لدول حوض النيل والوقوف على المراحل التي عرفتها، قصد تحليل الإشكاليات المتعلقة بها، محاولا إبراز مشكلة سد النهضة وتداعياته على الأمن المائي لدول المصب.

مجال الدراسة:

المجال المعرفي: ينتمي موضوع بحثنا إلى حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية، الذي يهتم بمعضلة الأمن المائي في منطقة حوض النيل. إضافة إلى الأهمية الحيوية التي يمثلها سد النهضة بالنسبة لأثيوبيا، وانعكاساته على دول المصب.

المجال المكاني: تهتم دراستنا بمنطقة حوض النيل، من البحيرات الكبرى باعتبارها دول المنبع إلى البحر المتوسط كونها منطقة المصب (مصر)، مرورا بدول العبور.

المجال الزمني: تمتد حدود الدراسة الزمنية من الفترة التي بدأ فيها إنجاز مشروع سد النهضة إلى غاية 2020، وهو تاريخ إنجاز هذه الدراسة، نظرا لعدم اتضاح اتجاه النزاع ومساره وتجدده في كل مرة لحد الآن.

إشكالية الدراسية:نظرا للأهمية التي يحض بها الأمن المائي في منطقة حوض النيل. والأهمية الإستراتيجية لسد النهضة بالنسبة لأثيوبيا وماله من تداعيات على دول المصب، الأمر الذي جعل منطقة حوض النيل تتحول إلى بؤرة نزاع حول المياه. وعليه فإن التساؤل المطروح يدور حول:

ما هي التداعيات التي يثيرها سد النهضة الأثيوبي على دول المصب، وكيف يشكل تهديدا على الأمن المائي لهذه الدول؟

للإجابة على هذا السؤال الجوهري، أقتضى الحال طرح مجموعة أسئلة فرعية والمتمثلة في:

1- ما لمقصود بالأمن المائي لدول حوض النيل؟

2- ما الأهمية التي يحض بها مشروع سد النهضة الأثيوبي؟

3- كيف تعاملت دول المصب مع مشروع سد النهضة؟

4- ما هي مواقف دول المصب من قواعد ملء سد النهضة؟

الفرضية: تنطلق دراستنا من فرضية رئيسية وهي أنه: **كلما إلتزمت دول حوض النيل بالترتيبات والاتفاقيات الموضوعة كلما ساهم ذلك في الحفاظ على أمنها المائي.**

مناهج الدراسة: تم الاعتماد على عدة مناهج أثناء إعداد بحثنا وذلك نظرا لأن الموضوع تتداخل فيها الجوانب القانونية والتاريخية والإحصائية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المناهج التالية:

1.المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى جذور الخلاف حول مياه النيل، لفهم مختلف السياسات المتبعة من طرف دول الحوض. وكذا بعض الأطراف الخارجية التي لها يد سواء من قريب أو من بعيد في تجسيد مشروع سد النهضة، والتطرق إلى المحطات التاريخية التي كانت سببا للخلاف بين الدول المشاطئة لنهر النيل.

2.المنهج الإحصائي: من خلال إعطاء بيانات وإحصائيات والتي تترجم مشكلة المياه كمي التدعيم موضوع الدراسة وجعله أكثر صِدْقِيه، وكذا تلخيص بعض المعطيات في شكل جداول وبيانات.

3.منهج دراسة الحالة: وذلك لتبيان تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأمن المائي لدول المصب، ومدى إمكانية الإستفادة من الدروس التي قد تقدمها لبعض المناطق التي تشهد صراعا على المياه بسبب الأحواض المشتركة.

4.الإطار النظري للدراسة: لتحليل معضلة الأمن المائي في منطقة حوض النيل، كان لابد علينا من الإعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية التي تساهم في تفسير الموضوع. حيث استعنا بالمنظور الواقعي في تفسير ظاهرة الأمن المائي لما تقدمه من إستبصارات تؤكد أهمية متغير المصلحة الوطنية للدولة والمكاسب المطلقة التي تسعى إليها كل دولة للحفاظ على أمنها المائي. كما تم الإعتماد على المنظور الليبرالي الذي يقدم تفسيرات مقنعة لأهمية بناء ترتيبات تحافظ على الأمن المائي لجميع دول حوض

النيل من خلال إبرام إتفاقيات تضمن حقوق كل الدول المعنية. وهو ما يفسر أهمية المكاسب النسبية الذي ينتج جراء التعاون بين دول الحوض و الإتجاه نحو الحلول السلمية لقضية سد النهضة.

أدبيات الدراسة:في هذا المقام نستعرض أهم الدراسات المرتبطة بشكل مباشر بالأمن المائي ودول حوض النيل وكذا سد النهضة. من الصعب حصر كل ما كتب حول هذا الموضوع للأهمية البالغة والعدد الهائل من الدراسات التي حاولت معالجة هذه القضية الإستراتيجية الهامة في إطار الأمن الدولي في جميع جوانبها.

وما جلب انتباهي صدور دراسة حديثة في مطلع هذه السنة في شكل كتاب عن الدكتوراه: نجلاء مرعي، بعنوان سد النهضة الأثيوبي والصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، وهو من إصدار العربي للنشر والتوزيع بالقاهرة، والأسف لم أستطع الحصول على المعلومات الكافية حول هذا الإصدار.

ومن بين الأدبيات التي تم الإعتماد عليها كمرجع رئيسي:

1. رمزي سلامة، "مشكلة المياه في الوطن العربي"، الصادرة عن منشأة المعارف بالإسكندرية سنة 2001م.حيث قسم دراسته إلى أربع فصول. تناول في الفصل الأول نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي وفي الفصل الثاني تطرق إلى مشكلة المياه في حوض نهر النيل.أما في الفصل الثالث تحدث عن مشكلة المياه في حوض نهرى الدجلة والفرات، وأخير تناول أزمة المياه في نهر الأردن.

2.زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل:"أزمة سد النهضة" الصادر عن الهيئة المصرية للكتاب سنة 2016م.وقد شرحت هذه الدراسة مختلف الإشكاليات والعوامل التي تثيرها مياه النيل بدءا بمدخل لقانون الأنهار الدولية كفصل تمهيدي. أما الفصل الثاني فتناول فيه الكاتب مختلف الإتفاقيات التي تضبط ترتيبات الاستفادة من حوض النيل ومواقف الدول المعنية منها. لينتقل في الفصل الثالث إلى ما يسميه معركة بناء السد العالي وردود الفعل حوله. أما الفصل الرابع فحاول الكاتب إبراز الدور الإسرائيلي في

التغلغل وبناء علاقات وطيدة مع دول المنبع وقد قسمت الدراسة إلى اثني عشرة فصلا، مستهلا بفصل تمهيدي يوضح فيه أهمية قانون الأنهار الدولية.أما الفصل الثاني فتطرق فيه إلى اتفاقيات مياه النيل وموقف دول الحوض منها، ثم معركة بناء السد العالي واتفاقيات مياه النيل،فالتغلغل الصهيوني في مياه النيل والاختراق الإسرائيلي لدول منابع النيل، ليستعرض بعدها أزمة سد النهضة الأثيوبي بعد ثورة 25 جانفي 2011م وإستراتيجية التحرك المصري لحلها.

3. ولاء الشيخ، " دول حوض النيل تعاون أم صراع"، الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 2019م. حيث تطرق فيها إلى الجذور التاريخية لأزمة مياه النيل وتطوراتها. وتداعيات سد النهضة وحروب المياه المحتملة في دول حوض النيل.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجازنا لهذا البحث هو كثرة الدراسات والمراجع التي تتطرق إلى الموضوع، والاختلاف في وجهات النظر من حيث إنشاء سد النهضة بين الأطراف المتنازعة، وهذا ما جعل الالتزام بالموضوعية في الطرح أمر صعب بالإضافة إلى كون الموضوع في حالة ديناميكية وتغير مستمر من حيث اتجاه الأحداث .

تبرير الخطة:

وفقا لإشكالية الموضوع التي تم طرحها والفرضية التي انطلقنا منها، فقد تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول. حيث مثل الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك في ثلاثة مباحث. أين قمنا بضبط المفاهيم الرئيسية للموضوع في كل من المبحثين الأول والثاني. وخصصنا المبحث الثالث للمقاربات النظرية التي تحاول تقديم تفسير لمعضلة الأمن المائي في دول حوض النيل.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: جغرافية نهر النيل وسد النهضة وذلك في مبحثين. حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الجغرافيا السياسية لنهر النيل مبرزين الأهمية التي يحض بها النيل من خلال تبيان مصادره الأساسية ومكاسب كل من مصر وأثيوبيا.

وتناولنا في المبحث الثاني بطاقة فنية على المشروع بإلاضافة إلى طرق تمويل المشروع ثم دور الأطراف الخارجية في تجسيد المشروع، وكذا تناولنا سد النهضة من الفكرة إلى التجسيد.

أما الفصل الثالث فتم التطرق إلى تداعيات سد النهضة على دول المصب وذلك في ثلاث مباحث. الأول عالجنا فيه تاريخ الصراع على نهر النيل أما الثاني تحدثنا عن تحديات إدارة سد النهضة والثالث تم التطرق إلى إحتمالات التسوية والصراع حول ملف سد النهضة.

الفصل الأول

الفصل الثاني

تقديم الفصل:

لم تكن نهاية الحرب الباردة مجرد نهاية لصراع بين معسكرين أحداهما يدين بالشيوعية والأخر يبحث عن الهيمنة الرأسمالية على الصعيد الدولي، بل تعدى ذلك إلى تحول في المجال المعرفي والأكاديمي، وفي المفاهيم حيث تراجعت بعض الأفكار والنظريات، وحلت محلها أخرى استطاعت أن تفسر الواقع الدولي في الوقت المناسب، حين عجزت الأفكار التقليدية عن ذلك، والدراسات الأمنية هي إحدى أهم المجالات التي عرفت تحول كبير، إذ شهدت البيئة الأمنية تحولات عميقة، وتغير مفهوم الأمن، مما حتم على الباحثين إعادة صياغة المفهوم وفقا للمعطيات الجديدة المتعلقة بالظاهرة الأمنية. وأصبح مفهوم الأمن لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل توسع ليشمل المجال الاقتصادي والبيئي والإنساني وصولا للأمن المائي الذي نحن بصدد البحث فيه، في حدود دول حوض النيل والموسوم "الأمن المائي لدول حوض النيل دراسة في تداعيات مشروع سد النهضة"، والذي سنحاول من خلاله ضبط أهم المفاهيم والمتمثلة في الأمن والأمن المائي، الأنهار الدولية، وكذا الإحاطة بجغرافيا نهر النيل والدول المشاطئة له، وبناء تصور نظري حول هذا الموضوع من خلال المنظار الواقعي وكذلك الليبرالي.

المبحث الأول: الأمن المائي: دراسة في المفهوم

إن الحديث عن الأمن المائي يقودنا إلى التطرق للموارد المائية لارتباطهما الوثيق، إذ يجب معرفة الموارد المائية المتاحة، وتقديم بعض الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الدولية الرسمية، والمدعمة لمفهوم الأمن المائي في جوانبه المختلفة كونه يمس بصفة مباشرة حياة الكائن البشري بالدرجة الأولى، والتي هي مكفولة قانونا ومسؤولية جميع دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم الموارد المائية

يتميز الماء عن غيره من الموارد الأخرى كونه يوجد في الطبيعة على ثلاثة حالات بخار، سائل وكذلك صلب، ولو نظرنا لكمية المياه الموجودة على الكرة الأرضية وفق هذه الحالات لوجدناها تشكل ما بين 1445 إلى 1500 مليون متر مكعب وهذه الكمية الهائلة من المياه لو وزعناها على سطع الكرة الأرضية بالتساوي لغطتها كلها لعمق3 كلم. الذي يهمنا في هذا الموضوع هو: أن 1% فقط من المياه تذهب إلى الاستعمال البشري بشكل مباشر بينما ما نسبته 99% يبقى محل ترويض للإنسان، وتشكل مياه البحار والمحيطات حوالي 95% وبتركيز أملاح يقدر 35 غرام في اللتر الواحد، و 4% مياه متجمدة، وتبقي نسبة 1% على شكل مياه سطحية متمثلة في مياه البحيرات والأنهار ومياه جوفية وكذلك ينابيع وتقسم إلى:

0.97% جوفية ،0.02%سطحية، 0.0095% رطوبة، 0.0005% مياه حيوية في أجسام الكائنات الحية[1] .

وبالنظر إلى توزيع المياه على سطح الأرض نجد أن المنطقة الواقعة بين دائرتين عرض 85، 90 درجة هي عبارة عن 100% مياه عكس النصف الجنوبي.

[1]- عبد الحميد صلاح محمد، صراع وحروب المياه (القاهرة: طيبة للنشر والتوزيع، 2012)، 12.

وتوجد العديد من أنواع مصادر المياه على كوكب الأرض ويمكن إجمالها في ثلاث صور مياه الأمطار، السطحية، الجوفية[1].

الفرع الأول: تعريف المياه:

يقول الله عز وجل " **أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ (30)**"[2].

وقال تعالى " **وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ** (18) "[3].

فالماء هو عصب الحياة وهما لا ينفصلان ويأتي الماء ثاني مطلب لحياة الإنسان بعد الهواء فهو يشكل نحو 70% من وزن الإنسان، فالأوضاع الأساسية للإنسان ترتبط بمدى توفر المياه العذبة الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.

إذن الماء نعمة من عند الله لا غنى عنه وسر الحياة، من خلاله اكتسبت الكائنات الحية حيويتها، وأصبحت تمارس وظائفها وأدوارها بانتظام بحكمة من الله عز وجل.

والملاحظ أن أغلب الحضارات القديمة قامت على ضفاف الأنهار، وساهم ذلك في إستمرارها لمدة زمنية طويلة ربما يصل إلى قرون، فالحضارة البابلية قامت على ضفاف نهر دجلة والفرات. والحضارة الفرعونية قامت على ضفاف نهر النيل منذ آلاف السنين. وقد كان للبابليين الفضل في ظهور أول نص قانوني مكتوب ينظم استعمال المياه وقد ورد ذلك في شريعة " حامورابي" سادس ملوك الأسرة العاشرة البابلية.

---

[1]– نفس المرجع، 13.

[2]– القران الكريم، سورة الأنبياء، الآية 30.

[3]– القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية 18.

فالماء هو أحد الموارد الطبيعية المتجددة على سطح الأرض وكميته الموجود هي نفسها منذ مئات السنين، و الشيء الذي تغير هو عدد السكان فقط.

لقد ذكر الله تعالى الماء في القران الكريم نكرة 33 مرة ،وذكره معرفا 16 مرة، فالماء هو العنصر الأول المكون لكل خلية ،وقد روي عن أبي هريرة أنه قال " يا نبي الله إذا رأيتك قرت عيني وطابت نفسي فأخبرنا عن كل شيء قال كل شيء خلق من ماء "[1].

الفرع الثاني : المصادر التقليدية للمياه

أولا: مياه الأمطار

تعتبر مياه الأمطار مصدر رئيسي للمياه العذبة السطحية سواء كانت أنهارا أو بحيرات أو ينابيع، وتتأثر كمية المياه بشدة الأمطار و زمن هطولها، وكذا طريقة تجميع المياه للاستفادة منها وحفظها وسبل الاستخدام ونوعية المياه المجمعة.

كما تُشَكِّل الأمطار المصدر الرئيسي للتغذية الطبيعية للعديد من الأحواض المائية سواء كانت جوفية أم سطحية.

وإذا ما تصفحنا خريطة الأمطار العالمية لوجدنا أن الصحراء الكبرى وامتدادها في المنطقة العربية لشرق البحر الأحمر، تعد من المناطق الأكثر جفافا بالرغم من أنها تقع على دائرة العرض نفسها التي تقع فيها بعض المناطق الأسيوية التي تتلقى كمية كبيرة من الأمطار. ومن ضمن هذه المناطق مصر وشمال السودان، لهذا نجدهما تعتمد على مياه النيل بنسبة 90%، على عكس إثيوبيا والتي تسمى بنافورة المياه والتي يميل مناخها إلى الاستوائي[2].

[1]– عبد الفتاح صديق عبد الله وآخرون، جغرافيا الموارد المائية المعاصرة (المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد، 2008)، 3.

[2]– منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003)، 91.

ثانيا: المياه الجوفية:

أصبحت المياه الجوفية مورد جد هام للمياه لدى الدول التي تعاني من نقص المياه الجارية على سطح الأرض. ومع إمكانية وسهولة استغلالها والتحكم فيها لإغراض مختلفة خاصة في المجال الزراعي.

كما تعتبر المياه الجوفية أكبر مصدر للمياه العذبة، وهي تصل على عمق نصف ميل حوالي 4 ملايين كلم مربع ويقال أن هناك ما يقارب 14 مليون كلم مربع أخرى من مياه جوفية على عمق يتراوح مابين نصف ميل إلى ميلين. إذ تعتمد مختلف دول العالم على المياه الجوفية لتغطية إحتياجاتها من المياه العذبة، فدول الإتحاد الأوربي تعتمد بنسبة 70% على المياه الجوفية لتلبية حاجاتها من مياه الشرب وخاصة ألمانيا بنسبة أعلى وكذا إيطاليا، لكسمبورغ، الدانمارك وهولندا. ويستخدم سكان الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الريفية ما نسبته 97% من المياه الجوفية[1].

كما تمثل المياه الجوفية في بعض البلدان المصدر الوحيد للمياه العذبة، ومع الزيادة الهائلة لعدد سكان الكرة الأرضية أصبح الطلب متزايدا على المياه الجوفية خاصة مع التلوث الذي تشهده المياه الجارية السطحية، وكذا الشُّح المتزايد لهذه الأخيرة في بعض البلدان الأفريقية، لذا نجد المياه الجوفية محل اهتمام في هذه المناطق للحصول على المياه العذبة[2].

والملاحظ أن المياه الجوفية كمصدر رئيسي للمياه العذبة في بعض المناطق ليست بمنأى عن الاستنزاف وكذا التلوث والنضوب وهي ليست بمعزل عن الدورة الهيدرولوجية للمياه* وكذا وجودها يقترن بوجود الأنهار والبحيرات.

---

[1]– محمد خميس الزوكة، جغرافيا المياه (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)، 268.

[2]– منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون (مصر: دار النهضة العربية، 1996)، 20–21.

* الدورة الهيدرولوجية للمياه: حركة الماء بين المحيطات وسطح الأرض والغلاف الجوي عن طريق التبخر إلى غاية الهطول

والطابع المتحرك للمياه الجوفية يطرح لدينا مشكل مستودعات المياه الجوفية المشتركة العابرة للحدود، ومثال ذلك المستودعات المائية الموجودة في شرق ووسط أفريقيا وشمال وغرب أفريقيا، والتي تمتد من شمال شرق أفريقيا حيث الجمهورية الليبية ومصر وتشاد والسودان[1].

وهناك مستودع مائي مشترك موجود في شبه الجزيرة العربية، تشترك فيه السعودية، البحرين، قطر والإمارات العربية المتحدة، وأما المستودع المائي الموجود في شمال أفريقيا تشترك فيه كل من مصر، ليبيا، الجزائر وتونس ويمكن أن تصبح هذه المستودعات المائية المشتركة بين أكثر من دولتين محل نزاع في المستقبل مع زيادة الطلب على المياه العذبة، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني شُحْ في المياه السطحية، والقارة الأفريقية هي الأكثر عرضة لمثل هذه النزاعات خاصة مع التَّطور التكنولوجي الذي سهل عملية إستغلال وترويض المياه الجوفية، وقد يؤدي الإستغلال المفرط لهذا المورد إلى الإستنزاف والنضوب مما قد يؤثر على التوازن الإيكولوجي في المنطقة[2].

ثالثا: المياه السطحية:

تشكل المياه السطحية المصدر الرئيسي للحصول على الماء والتي تظم الأنهار والبحيرات، البرك والبحار. وتتفاوت كمية المياه تبعا لنوع المصدر وكمية المياه المتهاطلة من الأمطار ومقدار الجريان السطحي، والنِّسبة المصرح باستغلالها من هذه المياه خاصة بالنسبة للدول التي تتشارك في مجري مائي واحد.

وتعتبر الأنهار من أهم مصادر المياه العذبة على سطع الأرض، لسهولة إستغلالها في الأغراض المختلفة إذ يقدر حجم مياه الأنهار في العالم حوالي 1500 كلم مكعب وهو ما يوازي 0.004% من جملة حجم المياه العذبة على سطح الأرض ويوجد في العالم أكثر من مائة نهر يتجاوز طول المجرى الرئيسي لكل منها 1600

[1] – خدام، الأمن المائي العربي، 36.

[2] – نفس المرجع، 37– 47.

كلم ويتصدر نهر النيل قائمة أطول الأنهار في العالم بـ6650 كلم، ويليه نهر الأمازون و الجدول التالي يبين ذالك[1]:

جدول رقم (01): يبين قائمة أهم عشر أنهار في العالم

النهر	الطول	النهر	الطول
النيل	6650	بينتي	5540
الأمازون	6437	البانجي	5494
الميسيسبي	6020	أوب	5410
الهوانجهو	4845	ميكونج	4000
الكونغو	4700	ماري ودارلنج	3780
بينا	4400	القولجا	3690
ماكزي	4241	أمور	2834

المصدر: محمد خميس، جغرافيا المياه (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)، 80.

وتُسْتَخْدَم عادة مياه الأنهار في مجالات الري وتوليد الطاقة، وكذا كمصائد للأسماك، بالإضافة إلى إستعمالها في الملاحة، كما أنها تعتبر شكل من أشكال الحدود السياسية بين الدول.

الفرع الثالث: الموارد المائية غير التقليدية

أولا: تحلية مياه البحر: بالنظر إلى الوضع المعقد للأمن المائي بالنسبة للدول التي تعاني من شح الموارد المائية، فلا بد من الإتجاه بفعالية إلى تحلية مياه البحر، والمقصود بها هو تحويل هذه المياه إلى مياه نقية خالية من الأملاح وذلك باستعمال

[1]- محمد خميس، جغرافيا المياه، مرجع سابق، 80.

طرق عديدة مع مراعاة عوامل مهمة كنوعية مياه البحر من حيث تركيز الملوحة فيها، ودرجة الحرارة والعوامل الطبيعية المؤثرة فيها[1].

و بمجرد أن تصبح موارد المياه التقليدية أكثر ندرة و مكلفة، تحول الحكومات انتباهها إلى التدابير التي من شأنها تغطية العجز المائي الذي تعاني منه، وتحقق ميزان مائي متكافئ وتتجه إلى مصادر غير تقليدية كمعالجة مياه الصرف الصحي، وكذلك تحلية مياه البحار التي تعتبر الملاذ الأخير للتَّغلب على نقص المياه على الرغم من أن تكلفتها لا تزال مرتفعة نسبيا.

والطرق الأكثر شيوعا في الوقت الحالي في تحلية مياه البحر هي طريقة التقطير والأغشية، فهي طريقة ملائمة لإستخراج المياه العذبة وتوليد الطاقة كذلك فمعظم محطات التَّحلية تستخدم هذه الطريقة والمعروفة بتقنية التَّنَاضُح العكسي.

ومن المتوقع ظهور عمليات جديدة من شأنها التَّقليل من تكاليف التناضح العكسي، وتقدر تكلفة اللتر الواحد بحوالي 0.45 إلى 0.52 دولار أمريكي والبنك الدولي يضع تقريبا نصف رأس ماله تحت تصرف هذه المشاريع، وتساهم وكالات الأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتَّنمية الدولية، وكذلك عدد من البلدان في التمويل[2]، والجدول الموالي يوضح ذالك لكن هذه التكلفة تبقى غير مضبوطة.

[1]– أحمد علي سليمان، الماء والأمن القومي المصري: نحو رؤية منهجية لحل المشكلة (مصر: كتاب الجمهورية، 2010)، 84.

[2]– روي بوبكن، تحلية مياه البحر (بيروت : دار الأفاق الجديدة، بدن سنة نشر)، 91.

الجدول رقم (02): يبين تكاليف تحلية المياه

نوع المحطة	دولار أمريكي لكل م مكعب	دولار غالون / يوم
1- التغذية من مياه البحار		
• الومض المتعدد المراحل	1.98	7.5
• الانضغاط البخاري	1.24	4.7
• التناضح العكسي (مرحلتان)	0.99	3.75
• البخر متعدد العمليات	/	/
• أنبوب أفقي (52)	1.51	5.7
• أنبوب أفقي – درجة حرارة منخفضة	1.36	5.15
2- التغذية من مياه أقل ملوحة		
• التناضح العكسي	0.26	2.85
• الفرز الغشائي الكهربائي ملم/ لتر	0.38	1.45
• الفرز الغشائي الكهربائي ملم/ لتر	0.52	1.96

المصدر: منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، 02.

ثانيا: معالجة مياه الصرف الصحي

هي عملية إزالة الملوثات من مياه الصرف الصحي المتكونة بشكل رئيسي من مياه الإستعمال المنزلي، بالإضافة إلى التقليل من مياه الصرف الصناعي. تُسْتَخْدَم العمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لإزالة الملوثات وإنتاج مياه الصرف المعالجة (أو النفايات السائلة المعالجة) التي تكون آمنة بدرجة كافية لإطلاقها في البيئة. المنتج الثانوي لمعالجة مياه الصرف الصحي هو نفايات شبه صلبة أو ملاط[1]، يسمى حمأة مياه الصرف الصحي. وتخضع لمزيد من المعالجة قبل أن تصبح مناسبة للتخلص

[1]- منذر خدام، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، 29.

منها أو إطلاقها في الطبيعة. يمكن أن يشار إلى معالجة مياه الصرف الصحي أيضا باسم معالجة المياه العادمة.

ومع ذلك، فإن هذا الأخير هو مصطلح أوسع يمكن أن يشير أيضا إلى مياه الصرف الصناعي. بالنسبة لمعظم المدن ينقل نظام الصرف الصحي أيضًا نسبة من المخلفات الصناعية السائلة إلى محطة معالجة المياه العادمة، والتي عادةً ما تخضع لمعالجة مسبقة في المصانع نفسها لتقليل حمل الملوثات. إذا كان نظام الصرف الصحي عبارة عن شبكة صرف صحي مشتركة، فسيحمل أيضًا مياهًا جارية من المناطق الحضرية (مياه الأمطار) إلى محطة معالجة المياه العادمة.

يمكن لمياه الصرف الصحي أن تنتقل إلى محطات المعالجة عبر الأنابيب بالإسالة أو بإستخدام المضخات. يشتمل الجزء الأول من تنقية مياه الصرف الصحي عادةً على حاجز قضباني لتصفية المواد الصلبة والأشياء الكبيرة، والتي تُجمع بعد ذلك في مكبات النفايات ويتخلص منها في مراكز الردم، كما تُزال الدهون والشحوم أيضا قبل المعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي[1].

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي

قبل الخوض في النقاش المتعلق بمفهوم الأمن المائي والمفاهيم المرتبطة به، وجب التطرق أولا إلى مفهوم الأمن والذي يعتبر من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية عامة والدراسات الإستراتيجية والأمنية بصفة خاصة، هذا المفهوم الذي يكتنفه الكثير من الغموض ويحمل نوع من اللبس لإرتباطه بمجموعة من المتغيرات، وتَمَيُّزُه بأبعاد مختلفة ومستويات متعددة.

[1]– منذر خدام، نفس المرجع، 30.

والمتفق عليه أنه مفهوم نسبي ومتغير حسب السياق، فلا يوجد هناك إجماع على تعريف موحد، وليس هناك إتفاق على مدلول واضح، ولا يوجد له فهم تقليدي وأخر يواكب ما تواجهه البيئة الدولية من تغيرات ومستجدات.

الفرع الأول: تعريف الأمن:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، وهو الحالة التي لا تُثَار فيها دوافع الإنسان الغريزية للدفاع عن نفسه أو الهرب أو الهلع، ولعل أكثر التعاريف التي لاقت نوعا من الإجماع بين مفكري الدراسات الأمنية هو تعريف "باري بوزان Barry Buzan "، إذا يرى أن الأمن يعني:

> " التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود"[1].

والمعنى الاصطلاحي للأمن له علاقة بالطمأنينة وغياب الخوف ومن ثم الإحساس بالاستقرار. وهذا أبسط تعريف للأمن.

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾[2].

وقد ساهم "باري بوزان" في إعطاء معنى موسع للأمن ضمن مدرسة كوبنهاغن وأبحاثها في السلام متجاوزا الطرح التقليدي الذي يختزل الأمن في مفهوم القوة، وعليه

---

[1]– قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية (الإمارات العربية المتحدة: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018)، 103.

[2]– القران الكريم، سورة قريش، الآية 3–4.

فقد جادل باري بوزان بأن مفهوم الأمن قد تم معالجته بشكل ضيق وجعله أكثر تعقيدا، لذالك تعتبر مقاربة " بوزان" أكثر إلماما بجوانب الظاهرة الأمنية.

ولقد كان بوزان أول من أشار إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني وهو مصطلح خلافي بالأساس، فهو ذو دلالة إيديولوجية أخلاقية معيارية[1].

ويعرفه "أولي وولفرز Ole Waever" على أن:

" الأمن من الناحية الموضوعية يعني غياب التهديدات ضد القيم المركزية، ويقصد بالمعنى الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم" [2].

وإضافة إلى تعريف باري بوزان و ولفرز هناك تعريف كل من "ولتر ليبمان Walter Lippmann":

"إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق إنتصارها في حرب كهذه"[3].

أما "هنري كسنجر Henry Kissinger"* فيعرف الأمن على أنه" أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[4].

أما "بطرس بطرس غالي"** فيعرفه " الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمس

---

[1]– قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة، 101.

[2]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، 13.

[3]– علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017)، 34.

*- هنري كسنجر: سياسي ودبلوماسي أمريكي شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ومستشار الأمن القومي الأمريكي سابقا.

[4] - Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy (London: Wild Field and Nicholson, 1969), 46.

**– بطرس بطرس غالي: دبلوماسي مصري والأمين العام السادس للأمم المتحدة لسنوات من 1992–1996.

ليشمل الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي لأن الأمن مُتعلق بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعنوان الخارجي"[1].

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن مفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا وإنما مفهوما ديناميكيا، يرتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات البيئة الدولية. وتتغير دلالة المصطلح تبعا للسياقات المكانية والزمانية وكذا السياق الفكري والإيديولوجي.

الفرع الثاني : مستويات وقطاعات الأمن:

أولا: مستويات الأمن:

1- **أمن الأفراد:** يتوقف أمن الأفراد على الشعور بغياب التهديد على حياته وماله وبِنَائِه الإجتماعي، كذالك يجب أن يكون هناك كيان سياسي أو سلطة تضمن للأفراد تحقيق ذلك، وهذه المسؤولية الدولية التي حسب بوزان تتكون من القاعدة الفيزيائية، الشعب، الموارد التكنولوجية، المظهر المؤسساتي(النظام السياسي الإداري)، بالإضافة إلى فكرة الدولة الوطنية أو القومية.

وبتعريف الدولة بهذه الطريقة تتحقق لنا تصور التهديدات لأي من هذه المكونات. غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابع لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم، لكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية[2].

2-**أمن الدولة:** كما يرى بوزان بأن الدولة تتشكل من ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية القومية، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعا لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث.

---

[1]- بلال شهيناز، "إشكالية الأمن في المتوسط" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016-2017)، 16.

[2]- قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة، 109.

كما فرق بوزان بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل "والتز waltz" تقاس فقط بمدى قدراتها المادية، فإن بوزان يراها تقاس تبعا لمستوى إستقرارها المؤسساتي ومدى إنسجامها السياسي الإجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني.

3- النظام الدولي: إذا كان المتفق عليه أن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدولة، فإنه يمكن أن تكون هي أيضا مصدرا للا أمنهم، "يمكن للأفراد أن يكونوا مهددين بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول"، إذا فأمن الأفراد ليس مستقلا في حد ذاته، بل تابع لبنى تتعداه (الدولة، النظام الدولي)، وبالتالي لا يمكن أن يكون في حد ذاته مستوى أساسيا للتحليل في الدراسات الأمنية، ومسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان: فوضوية النظام الدولي (غياب حكومة مركزية على المستوى الدولي)، التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام (الدول)؛ والتنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام[1].

ويختلف بوزان عن الواقعيين في:

- تمييزه بين الدول تبعا لأنظمتها وفعالية سلطتها، وأخذه بالإعتبار عناصر متعلقة بالسياسة الداخلية، فالأمن يجب أن ينظر إليه، ومثل " واندت Wendt " يميز بوزان بين أنماط الفوضى (ناضجة وغير ناضجة) بالإعتماد على وجود دول مهيأة للتعاون أولا، ومدى تقبّلها لقواعدٍ ومؤسسات تسمح بتنظيم علاقاتها؛

- إكتشافه لوجود توتر دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي وبأن هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن؛

1 - Renate krinter," the art of possible the scenario method and the third debat in international relations theory" (a master thesis, amesterdam university, 1998), 9.

- تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتية للتهديد الخاضع قبل كل شيءٍ إلى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين، وإعتقاده أن المصدر الذي يمكن أن ينشأ منه مشكل متعلق بالأمن هو ظرفي وغير ثابت متغير[1].

ثانيا: قطاعات الأمن :

بالإضافة إلى القطاع العسكري للأمن أضاف باري بوزان قطاعات جديدة وهي سياسية، إقتصادية، إجتماعية، بيئية، هذه القطاعات الخمسة لا تعمل في معزل عن بعضها البعض، فكل واحد منها يمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وطريقة لترتيب الأولويات غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية.

1- **الأمن العسكري:** وهو من بين القطاعات الأكثر شأنا وإهتماما كون التهديدات العسكرية تطال جميع مكونات الدولة (فكرة الدولة، مؤسساتها وقاعدتها الفيزيائية)، فهي تضع حماية المواطنين وسلامتهم بصفتها الواجب السياسي للدولة محل إعتبار، ويتعلق هذا القطاع ببقاء الدولة وبمدى التفاعل بين القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية للدول وإدراكها لنوايا بعضها تجاه بعض.

2-**الأمن السياسي:** يقاس بمدى الإستقرار المؤسساتي للدول وأنظمتها الحكومية بالإضافة إلى شرعية أيديولوجياتها، وضمن هذا القطاع تتبدى ثلاث مرجعيات أمنية هي: الدول، الأنظمة الدولية (الإتحاد الأوروبي أو الآسيان مثلا)، والحركات العابرة للحدود الوطنية (الكنيسة الكاثوليكية والدين الإسلامي)، فالتهديدات الموضوعية في هذا القطاع ليست عسكرية، ولكنها تنصرف إلى مسألة الأفكار والمرجعيات المؤسسة للدول والجماعات الوطنية والحركات الإجتماعية أو المؤسسات الدولية، وحتى مبدأ السيادة في حد ذاته، فيمكن للسيادة مثلا أن تهدد موضوعيا بأشياء من قبيل مسألة الإعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة.

[1] -Alex Macleod Anne et al., les études des sécurités, théories des relations internationales contestations et résistances, éd : Alex Macleod et dan O'meara (Québec ; Athéna éditions, 2007), 364.

وبالإضافة إلى القطاع العسكري والسياسي، أضاف " بوزان" ثلاث قطاعات أخرى معقدة التعريف، ويتعلق الأمر بكل من القطاع الإقتصادي والإجتماعي والبيئي أو الإيكولوجي.

3-**الأمن الاقتصادي:** يعتبر الأمن الاقتصادي المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموما. وتتنوع الوحدات المرجعية في هذا القطاع من الأفراد إلى الدول فالنظام المعقد للإقتصاد العالمي بقواعده ومعاييره ومبادئه، غير أنه يرتبط بالدرجة الأولى بمدى قدرة الدول على الوصول إلى الموارد والأسواق والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاه والسلطة في النظام الدولي. غير أنه ينتفي الإجماع حول الطريقة التي يحصل بها هذا النوع من الأمن. لأن السوق ببساطة تعمل وفق مبدأ المخاطر. فكما أوضح بوزان فإن الوضع الطبيعي للفاعلين في إقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة العنيفة واللايقين".

وعليه فإذا كان الأمن يشكل جزءا من السير العادي للأمور في القطاع الإقتصادي، فما هي التهديدات التي تستحق أن تصنف على أنها تهديدات موضوعية لأمن الإقتصاد الوطني؟ فمثلا الضغوط الكبيرة التي تمارسها الشركات الدولية على المؤسسات الوطنية وتحكمها في مستويات التمويل لا يمكن عدها ضمن رهانات الأمن الإقتصادي الوطني، حتى إذا كانت هذه العوامل ضارة إلى حد كبير بسلامة الإقتصاد الوطني، محدثة خللا في توازن ميزان المدفوعات أو حتى رافعة من البطالة، فإنها لا تعدو كونها مخاطر عادية في إقتصاد السوق، وعليه من المهم فهم مدى التعقيد الحاصل داخل هذا القطاع، بالإضافة إلى كون القطاع الإقتصادي مثالا واضحا عن كيفية تفاعل مختلف القطاعات مع بعضها البعض، فقد أوضح " بوزران" مثلا الترابط المهم بين الأمن الإقتصادي والأمن العسكري،[1] فمن السهل رؤية كيف أن الأمن

[1]- محفوض رسول،أمن الطاقة في العلاقات الروسية،(القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي،2020) 29.

العسكري تابع للأمن الإقتصادي بسبب الحدود والقيود التي يفرضها هذا الحيز على ميزانية الدفاع والأمن.

4-**الأمن المجتمعي:** يعتبر الأمن المجتمعي واحد من بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوزت الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إلى إعتباره كيان قائم بذاته وموضوعا متميز للأمن. وفق "دور كايم Durkheim" تعرف المجتمعات على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل إعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية المشتركة، تحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل، ويفوق مجموع وعيها الفردي تبعا لذلك فقد أكدت مدرسة كوبنهاجن على أن العولمة المعاصرة قد أثرت وبشكل كبير على الهويات المجتمعية، التي وجدت نفسها مهددة بطائفة من العوامل كتدفق الهجرات والإستيراد القسري للثقافات الأجنبية المغايرة بالإضافة إلى الإندماج في وحدات أكثر إتساعا.

من هذا المنطلق، يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكن الجماعات من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن" في مقابل " الأخر" الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية...إلخ[1].

ففي خضم النظام الدولي المعاصر، يعني الأمن المجتمعي مدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة، وبدقة أكثر فهو يرجع إلى إستمرارية – ضمن شروط مقبولة للتطور – النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية. بهذا النوع من التعريف من الصعب جدا التحديد بموضوعية في ما إذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمه، والطريقة المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي

[1]-نفس المرجع،30

تدرك من خلاله جماعة ما أن هويتها مهددة. لأنه على هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الصراعات المستعصية الحل في العلاقات الدولية هي التي تحوي في ثناياها عناصر إجتماعية (مأزق إجتماعي)، كما يجب التنويه بأن مفهوم الأمن المجتمعي جد معقد لتعامله مع الهويات والثقافات – التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية – مما يقود في أغلب الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية إقصائية[1].

5- **الأمن البيئي:** يصنف القطاع البيئي أو الايكولوجي من بين المسائل الأكثر جدلا في السياسة العالمية المعاصرة على إعتبار أن تهديداته لا تخص دولة واحدة بذاتها، بل تمس كل الدول بلا إستثناء، فمثلا لم يسبق أن واجهت حكومات العالم هذه التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الهائلة التي تطرحها التغيرات المناخية اليوم، وينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من إستنزاف العنصر البشري و المتسببة في تغير المناخ والإحتباس الحراري، التلوث و الجفاف...إلخ، التي تهدد رفاه وسلامة الإنسان وحتى نوعه2.

فالعلاقة بين الإنسان والبيئة هو الموضوع الأساسي للإيكولوجيا، وقد إتضح أن هذه العلاقة بحاجة إلى مراجعة لتحديد أهم التأثيرات المتبادلة والناتجة عن فعل الإنسان اللامسؤول، وليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل[3].

وعليه فهناك إرتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن، فالنتائج الخطيرة للتدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع، 114.

[3]- نفس المرجع.

عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية. خصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.

الفرع الثالث: مفهوم الأمن المائي :

شكل الأمن المائي كمصطلح بعدا جديدا لتأثيره في علاقات التعاون والصراع بين الدول، التي تتقاسم مجاري الأنهار ومصادر المياه هذا على مستوى الخارجي، وقد شكل هذا الموضوع على المستوى الداخلي أكبر التحديات التي تواجه الدول التي تعاني من شح الموارد المائية كونه يرتبط أساسا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يمس رفاهية الأفراد وإحتياجاتها اليومية المختلفة.

ويقصد بالأمن المائي متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتاحة لإشباع الإحتياجات اليومية من شرب والإستعمال منزلي وإستعمال الزراعي والصناعي.[1] وإعتبر معدل 1000 متر مكعب من الماء متوسط نصيب الفرد من الماء، ودونه يتعرض البلد إلى ندرة في المياه، ويؤثر هذا سلبا على صحة المواطن، غير أن هذا المعدل ينخفض ليصل إلى 500 متر مكعب كحد أدنى في المناطق الجافة وشبه الجافة والمناطق القاحلة، مثال ذلك منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص.[2]

ويقصد بالأمن المائي حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2006: " الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب،حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج، مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الإيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليه في نفس الوقت. وعندما لا تتوفر تلك الظروف أو عندما ينقطع

[1]- نفس المرجع، 115.

[2]- نفس المرجع

السبيل للحصول على المياه، يواجه البشر مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري ترجع إلى إعتلال الصحة وإنقطاع السبل المعيشة"[1].

ويعرف الأمن المائي كذالك على أنه قدرة السكان على ضمان الحصول المستدام على كميات كافية من المياه الجيدة المقبولة من أجل الحفاظ على سبل العيش ورفاه الإنسان والتنمية الإجتماعية والإقتصادية وكذا النظم البيئية في جو من السلام والإستقرار السياسي[2].

ووفقا للتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة من المتوقع أن يصل عدد السكان الذين يعانون من أزمة نقص المياه وعدم كفاية الموارد المائية إلى 904 مليون نسمة سنة 2025، ويتمركز معظم هؤلاء في أفريقيا وجزء من غرب أسيا.

الجدول التالي يبين نسبة عدد السكان التي تعاني من مشكلة نقص المياه والتي يقل فيها نصيب الفرد عن 1000 متر مكعب، والملاحظ أن نصف هذه الدول هي عربية، وخليجية، أو شرق أوسطية مما يشكل خطرا كبيرا على المنطقة[3].

[1]– تقرير التنمية البشرية لعام 2006، ماهو أبعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، برنامج الأمم المتحدة، القاهرة.

[2]– نايجل دادلي وساشا الاكسندر، توقعات الأراضي العالمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،2017، 160.

[3]– رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001). 10.

جدول رقم (3): يبين الدول تحت حد الأمان المائي Water Stress Index

	الدولة	متوسطة نصيب الفرد سنويا من المياه " المتجددة" بالمتر الكعب
1	جيبوتي	19
2	الكويت	75
3	مالطا	85
4	قطر	103
5	البحرين	184
6	باربدوس	195
7	سنغافورة	222
8	المملكة العربية السعودية	284
9	الإمارات العربية المتحدة	293
10	الأردن	308
11	اليمن	460
12	إسرائيل	461
13	تونس	540
14	الرأس الأخضر	587
15	كينيا	635
16	بوروندي	654
17	الجزائر	690
18	رواندا	902
19	مالاوي	961
20	الصومال	980

المصدر: World Bank, « World Resource » 1996/1997, Table, No 13.2, 302

عرف المنتدى العالمي الثاني للمياه عام 2000 والذي أنْعُقُدَ في هولندا تحت شعار" الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين"، أن الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي يعني "أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه الأمنة بتكلفة يستطيع تحملها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومريحة مع ضمان التأكد أن البيئة الطبيعية محمية ومعززة"[1].

وعرفت منظمة الشراكة العالمية للمياه GWP الأمن المائي " إن عالما يتمتع بالأمن المائي، وهو العالم الذي يجمع بين كل من الإهتمام بالقيمة الجوهرية للمياه ومجموعة كاملة من إستخداماته اللإزمة لبقاء الإنسان ورفاهيته، كما أن مثل هذا العالم يسخر قوة الماء الإنتاجية ويقلل من قيمته التدميرية، إنه عالم ينعم فيه كل شخص بما يكفي من المياه الآمنة، وبأسعار معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، وهو عالم تستخدم فيه حماية المجتمعات من الفيضانات والجفاف والإنهيارات الأرضية، وإنجراف التربة، والأمراض التي تنقلها المياه"[2].

الفرع الرابع: أهمية الأمن المائي :

ينظر إلى الأمن المائي بإعتباره الجزء الحيوي المكمل للأمن الغذائي في المفهوم المجتمعي الإستراتيجي للأمن القومي لأي دولة، فعلى إمتداد مراحل تاريخية دفعت الحاجة للمياه إلى إستخدام شتى الوسائل للحصول على القدر الكافي منه لتغطية إحتياجات الدول المتزايدة، وقد إستخدمت بعض الأمم القوة لتأمين المياه كما لعبت الظروف المائية بشكل مباشر أو غير مباشر دور في تغذية عددا من الحروب[3].

---

[1] - Global Water Partnership (GWP), Towards Water Security: A Framework for Action (Stockholm, Sweden: Global Water Partnership, 2000), 12.

[2]– طه بن عثمان، "أمن الموارد المائية في دول الخليج العربية الواقع والمستقبل" (قطر: العدد 877، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015.01.15)، 01.

[3]– رواء زاكي يونس الطويل، مخاطر الأمن المائي العربي (عمان: دار زهران، 2010)، 8.

ويشكل ملف المياه عنصرا أساسيا في قضايا التعاون والصراع بين الدول التي تشترك في مجرى مائي واحد.

وقد إحتل العامل المائي في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مرتبة الأولوية في جدول أعمال القوى الإقليمية، في الوقت التي تشعر فيه بعض الدول العربية أن ثمة أخطار محدقة تهدد حياتها من خلال " سلاح الماء" عبر اللجوء إلى قطع مياه أنهار حيوية مثل النيل، الفرات ونهر الأردن من قبل دول المنبع.

ووفقا لتحليل دوائر سياسية عالمية بات موضوع المياه مرشح لإشعال حروب في منطقة الشرق الأوسط خاصة في أغلب الأقطار العربية التي لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياها، فأثيوبيا، تركيا، إيران، غينيا، السنغال، ليبيا، أوغندا والكونغو الديمقراطية بلدان تتحكم في حوالي 60% من منابع الموارد المائية للوطن العربي، ويدور الحديث الآن حول كون بعض الدول إقترحت تبني تسعيرة المياه وبالتالي بيع المياه الدولية وعلى رأسها تركيا، وإسرائيل والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية لتلك الإقتراحات "البنك الدولي ومعها منظمة التغذية والزراعة FAO وقد تناسوا إرتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي من جهة والأمن القومي من جهة أخرى[1].

المطلب الثالث : المفاهيم المرتبطة بالأمن المائي

يرتبط مفهوم المائي بمجموعة من المفاهيم والمواضيع والمجالات، كمفهوم الندرة والحق في المياه والميزان المائي والكفاية، ولعل أهم المفاهيم التي لها علاقة وطيدة بتحقيق الأمن المائي وتدخل ضمن التحديات الأمنية التي لا تستطيع الدول أن تواجها منفردة، وهي الأمن الغذائي والأمن القومي وكذا الإنساني.

[1]– أيمن وهدان، الأمن المائي (عمان: دار أمجد، 2015)، 17.

الفرع الأول: الأمن المائي والأمن الغذائي

إذا إعتمدنا التعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO لأمن الغذائي لسنة 1996 " توفير غذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللأزمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"، وقبل ذلك تعريف الأمن الدولي في تقريره الموسوم بـ :" الفقر والمجاعة" لأمن المائي على أنه توافر إمتدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية.

يتحقق الأمن المائي عندما يكون نصيب الفرد 1000 متر مكعب أو يزيد، وإذا إنخفض عن هذا المستوى فنحن نواجه فقر مائي، ويعتبر الجفاف وشح المياه وتلوثها ومحدودية مصادر المياه من أهم تهديدات الأمن الغذائي حيث تشير تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه إلى أن أكثر 8.2 مليون نسمة يعانون من شح ونقص المياه، وفي الوقت الراهن نجد تعاظم دور المياه كمحدد لأمن الغذائي والتي نجدها في تناقص من جراء الإستهلاك المتزايد للقطاع الزراعي، فتوفر المياه الصالحة للري من أهم العوامل المحددة لأمن الغذائي[1].

الفرع الثاني: الأمن المائي والأمن القومي

يجب الوقوف عند ماهية الأمن القومي لكي يتسنى لنا تحديد العلاقة بين الأمن المائي وهذا الأخير ويقصد بالأمن القومي في الوضع الدولي الراهن، الدفاع عن الكيان السياسي للدولة وتوفير إحتياجات المواطنين الإقتصادية والإجتماعية والحفاظ على قيم وتقاليد المجتمع التي تعكس هويتهم ويمتد الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ويقوم على أربع ركائز، الركيزة الأولى مرتبطة بموقع الدولة وسياستها مع دول الجوار، ومدى تحكمها في منافذها البرية والبحرية ومواردها الطبيعية، أما الركيزة الثانية فمرتبطة بالأساس بجغرافيا الدولة " الموارد الطبيعة وعدد السكان" والركيزة الثالثة تتمثل

[1]– هشام بن حميدة،" ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي" (ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول مصادر المياه والأمن المائي، إسطنبول، 18–22 أكتوبر، 2015)، 06.

في تفاعل إمكانيات الدولة من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وترتبط الركيزة الرابعة بقدرة تأثيرها إقليما ودوليا وكذا حماية كيان الدولة القومية[1].

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه " يعني حماية الأمن من خطر القهر على يد قوى أجنبية"[2].

ومع إتساع مفهوم الأمن القومي والذي لم يعد محصورا على الجوانب العسكرية، أصبح يشمل الأمن الغذائي المائي وقد ظهر مفهوم الأمن المائي، أو الأمن المائي القومي، بإعتباره أهم بعاد الأمن القومي لما له من أهمية في التنمية الإقتصادية والأمن الدولي ومن ثم المحافظة على الموارد المائية المتاحة، وإستخدامها بشكل أمثل وعدم تلويثها وترشيد إستخداماتها في الصناعة والري والشرب، والبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها كل هذا من شأنه أن يجعل الدولة بعيدا عن تهديدات سواء مباشرة أو غير مباشرة تمس أمنها القومي[3].

الفرع الثالث: الأمن المائي والأمن الإنساني

في مطلع تسعينات القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات أهمها إتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أشكال جديدة من التهديدات لا تماثلية، وظهور فواعل جديد على الساحة الدولية نتج عنها تغير في المفاهيم مما دفع بالباحثين إلى التركيز على مفهوم جديد للأمن وهو الأمن الإنساني، والذي إعتمد من طرف تقرير الأمم المتحدة لتنمية البشرية سنة 1924.

---

[1]– علاء الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر(بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد09، سبتمبر 1979)، 98.

[2]- دائرة المعارف البريطانية، "مفهوم الأمن القومي"، اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر، 2020، http : www.britannica.com.

[3]– هلاء السيد الهلالي، الأمن المائي المصري : دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذج" مجلة دراسات" (القاهرة: المجلد العشرين، العدد الثاني أفريل 2019)، 100.

ويرتبط مفهموم الأمن الإنساني أساسا بإنتهاكات حقوق الإنسان إلى جانب التهديدات البيئية والتنموية[1].

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الأمن المائي يدخل ضمن الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني و الذي يعتبر مكملا لمفهوم حقوق الإنسان، كونه يمس إحدى أهم الجوانب المتعلقة بحياة الأفراد ،و التي لها علاقة برفاهية و صحة و نصيب الفرد من المياه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح الإهتمام أكثر بأمن الأفراد من خلال الإجابة على سؤال: أمن من ؟ ومع بداية القرن الواحد و العشرون أصبح أمن الأفراد ضمن أهم أولويات الأجندة الأمنية .

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لدراسة الأنهار الدولية

تعتبر الأنهار إحدى أهم مصادر المياه العذبة على سطح الكرة الأرضية وتكتسي أهمية بالغة في حياة الإنسان لإرتباطها بإستعمالات مختلفة كونها مصدر لطاقة وكذا مصائد لأسماك كما تستعمل للملاحة وتوظف كحدود سياسية بين الدول وقد كانت منذ ألاف السنين مهد لأرقي الحضارات وأعرق المدن.

المطلب الأول: تعريف الأنهار الدولية والمنشآت المائية

الفرع الأول : لأنهار الدولية

تمثل الأنهار مجالا واسعا للبحث والدراسة في النواحي الإقتصادية، الجيولوجية، التاريخية، القانونية والسياسية، إذا تعتبر المورد الرئيسي للمياه العذبة، كما أن لها إقتران واسع بالمجال الزراعي والنقل البحري وكذا إنتاج الطاقة، وتشكل إلى حد كبير إحدى أهم المعالم الحدودية بين الدول وفي الكثير من الأحيان تشترك أكثر من دولة في نهر واحد مما يجعل هذا محمل إهتمام من طرف القانون الدولي.

[1]– سامية جمال، الأمن الإنساني، الموسوعة السياسية، اطلع عليه بتاريخ، 2020/09/10
www. Politcal – encyclopedia.org

أولا: تعريف النهر: التعريف المبسط لنهر هو عبارة عن مجرى محدد للمياه المتدفقة من الأمطار المتساقطة والثلوج الذائبة والمياه الجوفية ومياه البحريات والمستنقعات والتي تتحرك في المجرى من الجهة العلوية للإنحدار والتي تمثل منطقة منابع النهر لتنتهي في البحار أو المحيطات أو البحيرات وتسمى منطقة مصب النهر، وغالب ما يتكون النهر من إلتقاء مجموعة من الجداول والوديان والتي تعرف بالروافد[1].

ثانيا: تعريف النهر الدولي: تختلف الأنهار من نهر وطني يجري داخل دولة واحدة ويشق أكثر من دولة، ومصطلح النهر الدولي مرتبط بظهور فكرة نظام المياه الدولية التي ظهرت في إطار القانون الدولي.

ويقصد بالنهر الدولي النهر الذي تمتد مياهه داخل دولتين أو أكثر، ومعنى ذلك أن المياه تمتد في دولة معينة فتصب في إقليم تابع لدولة أخرى، وفي هذه الحالة تصبح تلك الدولة الأخرى جزء من حوض النهر الدولي لأن مياه الأنهار في الكثير من الأحيان متنقلة ممتدة وليست ثابتة داخل دولة معينة ، ولعل تلك الخصوصية للمياه تخلق الكثير من المشكلات في نظر القانون الدولي، ومعنى ذلك أن أي دولة لا تستطيع أن تمارس سلطاتها كاملة على ما يجري في أراضيها من أنهار، إذا كانت تشترك معها دولة أو دول أخرى في نفس النهر، حتى لا تنتهك الحقوق المشروعة للدول المشتركة معها في ذات النهر بسبب إرتباط حياة سكان هذه الدول بالنهر الدولي، وذلك هو المحور الذي تدور حوله قواعد القانون الدولي بالنسبة المياه.

تعريف محكمة العدل الدولية: النهر الدولي هو المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر، وفي هذا التعريف وضع شرط الملاحة والإتصال بالبحر وعبور أكثر من دولة لكي يكون النهر دوليا، أي أن هذا التعريف وضع إذا كان للنهر إستعمال لغرض الملاحة فقط.

[1]– صفاء عبد الأمير رشم السدي، جغرافية الموارد الطبيعية (العراق: جامعة البصرة كلية التربية والعلوم الانسانية، بدون سنة النشر)، 84.

ووفق هذه التعريف فإن حوض النيل هو حوض نهر دولي بجميع المعاني.

وقد إتجه الفقه إلى توسيع مفهوم النهر الدولي ليضم الحوض المائي للنهر الدولي والذي يشمل الوحدة الجغرافية التي تكون مجراه، والتي لها تأثير على مياه النهر كما وكيفا، والتي تتحكم في جريان هذه المياه وتحدد إتجاهاتها، وحوض النهر الدولي حسب هلسنكي عبارة عن مساحة من الأرض تخص أكثر من دولة، تحدها من الجانبين حدود حوض النهر الدولي والدولة التي يقع جزء من أرضيها في حوض ذلك النهر تعتبر دولة حوضية[1].

ثالثا: تقسيم النهر الدولي : يقسم النهر الدولي إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول عادة ما يشمل منابع النهر وهي بمثابة نقطة البداية للجريان النهري وقد يكون لنهر أكثر من منبع كما قد تكون منطقة المنبع عبارة عن بحيرات مثل نهر النيل الذي ينبع من بحيرة فكتوريا وقد يكون كذالك المنبع عبارة عن مستنقعات، وهناك أنهار تبدأ منابعها من الجبال أو الهضاب أو الجبال الجليدية.

أما الجزء الثاني لنهر الدولي يكون أكثر اتزان وهدوء حيث تتناقص فيه الانحدارات والشلالات والجداول كما تتناقص سرعة التيار المائي ويكون أحيان صالح للملاحة.

وفي الجزء الثالث منه نجد منطقة المصب أو دول المصب وينتهي فيه النهر إلى البحر أو البحيرة مكون أحياننا دلتا النهر وعادة ما تكون ضفافها عبارة عن أرضي خصبة مهيأة لزراعة[2].

[1]– زاكي البحيري، مصر ومشكلة النيل أزمة سد النهضة (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016)، 81.

[2]– حسن أبو سمور، حامد الخطيب، جغرافيا الموارد المائية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1999)، 22.

رابعا: الأحكام القانونية في تنظيم الأنهار الدولية

سعى فقهاء القانون الدولي والمنظمات الدولية لدراسة كيفية تنظيم وإستغلال الأنهار الدولية حفاظا على الحقوق المكتسبة والمشروعة للدول، إلا أن هناك خلافات متزايدة سببت تركيز كل الدول على مصالحها الخاصة، بالإضافة إلى الشعور المتزايد بالقومية الذي يدفع بالكثير من الدول إلى التصرف بمفردها من أجل الإستفادة الكاملة بمياه النهر المشترك، دون النظر إلى الأضرار التي تلحق بالدول الأخرى المشاطئة للنهر الذي يمر بأرضيها، وخير مثال على ذلك الصراع القائم في حوض النيل[1].

وتخضع عملية تنظيم إستخدامات مياه الأنهار الدولية إلى القانون الدولي، هذا ما لم يوجد إتفاق بين الدول في هذا الشأن، وعملا بقاعدة الخاص يقيد العام فالأولوية للإتفاقية المبرمة بين الدول، ورغم وجود هذه الإتفاقيات التي تنظم عملية إستغلال مياه الأنهار إلا أن أزمة المياه أصبحت من قضايا الساعة وهذا راجع إلى عدم وجود قواعد قانونية واضحة ومحددة لتسوية النزاعات الخاصة بالمياه، وكذا ضعف دور الأمم المتحدة في معالجة هذه القضايا[2].

وأول معاهدة نظمت أحكام الأنهار الدولية معاهدة فينا سنة 1815 التي تليها كل من معاهدة السلام سنة 1919 بعد الحرب العالمية الأولى، ومعاهدة برشلونة سنة 1921، ثم معاهدة جنيف سنة 1922.

ويوجد أكثر من 300 معاهدة ثنائية لتنظيم الأنهار الدولية، فضلا عن حوالي 3600 اتفاقية دولية أخرى تعرضت في بعض بنودها للمسألة المائية، وبالنظر إلى الكم الهائل من الاتفاقيات الدولية بشأن المياه يتضح لنا أن الدول لا تستطيع التصرف منفردة في مياه الأنهار التي تمر بها.

---

[1] - نفس المرجع، 84.

[2] – تسعديت شرمالي، "أزمة المياه وتأثيرها بالعلاقات الدولية: دول حوض النيل نموذجا"(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر1، 2015)، 39.

إلى جانب هذه الإتفاقيات هناك العديد من المؤتمرات الدولية واللقاءات المنعقدة في هذا الشأن منها إعلان ستوكهولم 1972م الذي جمع وزراء البيئة من مختلف دول العالم، لبحث مسألة الموارد الطبيعية، كذلك المؤتمر العالمي للمياه في الولايات المتحدة الأمريكية 1977م، ويعتبر أول مؤتمر عقد بشأن المياه حضرته 116 دولة و54 منظمة دولية و47 منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى المؤتمر الدولي للمياه عقد في ايرلندا سنة 1992م نظم من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، قمة الألفية عام 2000 م ونوقش فيه مسألة التعاون لحل قضايا المياه.

وكذا إعلان منظمة الأمم المتحدة سنة 1994 وتبنته في عام 1995، وفي عام 1997 تم الإتفاق حول إستخدام المجاري المائية الدولية لغير الملاحة، وكذا إعلان الأمم المتحدة سنة 2000م في قرارها رقم 55 –196 وتم حث المجتمع المدني على زيادة الوعي بأهمية المياه العذبة. في سنة 2002م تم التأكيد على الحصول على كميات كافية من المياه للإستخدام المنزلي الشخصي حق أساسي الإنسان، وأخير صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2003م تحت رقم 58– 217، بعنوان الماء من أجل الحياة[1].

الفرع الثاني : تعريف المنشآت المائية

عرف الإنسان منذ آلاف السنين العديد من الطرق لتجميع المياه واستعمالها عند الحاجة، ولعل أهم ما شيده الإنسان على مر التاريخ هي السدود المائية باختلاف أحجامها، والتي أصبحت مصدر لتوليد الطاقة والري والإستعمال المنزلي.

أولا: تعريف السد: هو إنشاء هندسي يقام فوق واد أو منخفض بهدف حجز المياه لتغذية المياه الجوفية وللحد من الفيضانات وخطورتها ويستعمل كذلك لتوليد الطاقة الكهربائية.

[1]- شرمالي، أزمة المياه، 48.

ثانيا: أهمية السدود: تكمن أهمية السدود في توفير مياه الشرب خاصة في المناطق التي تشهد الشح في المياه من خلال إستغلال مياه المطار ذلك حتى تستعمل في الري، والشرب، والأغراض الصناعية[1].

المطلب الثاني: نهر النيل ونظم المياه الدولية

لنهر النيل خصائص معينة فهو ليس صالح للملاحة في مجمله بإستثناء بعض المناطق المنبسطة، بالإضافة إلى وجود تقلبات في تدفقاته المائية مابين الفيضانات والإنخفاض الشديد في منسوبه، والجدير بالذكر أن نسبة الإعتماد عليه من دول الحوض تختلف من دولة إلى دولة أخرى، فمصر تعتمد عليه بنسبة 96% بينما نجد الدول الأخرى لا تحتاج إلى مياهه إلا بقدر ضئيل وذلك في مجال إنتاج الطاقة[2].

ويحكم العمل بمياه النيل تاريخيا مجموعة من الإتفاقيات الدولية الثنائية ذات الطبيعة الإقليمية، معظم هذه الإتفاقيات تأخذ طابع الحدود، التي أقرت منظمة الوحدة الإفريقية مواصلة العمل بعد إستقلال البلدان الأفريقية وفقا لمبدأ خلافة أو توارث الدول بشأن الإتفاقيات الدولية.

لكن هناك إشارة إلى أن دول منابع نهر النيل إستخدمت أو تريد الإستخدام ما يجري في أراضيها من مياه النيل وفروعه بحسب ما تراه مناسب لها، بصرف النظر عن الإتفاقيات الدولية السابقة والتي لا تعترف بها.

ورغم الجهود والمحاولات لإقامة نظام قانوني لنهر النيل إلا أنه لا توجد حتى الأن إتفاقية واحدة تجمع كل دول حوض النيل[3].

---

[1]– حمادو الهاشمي أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية " دول حوض النيل نموذجا"(أطروحة مكملة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2014)، 167.

[2]– رشدي سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل (القاهرة: دار الهلال، 1993)، 26.

[3]- البحيري، مصر ومشكلة النيل، 103-104.

جدول رقم (4): يبين أهم الاتفاقيات المبرمة حول نهر النيل مرتبة ترتيبا كرنولوجيا

1902	إبرام معاهدة بين بريطانيا (ممثلة لمصر والسودان وأوغندا) وإيطاليا (ممثلة للدول التي كانت تحتلها من دول الحوض)
1906	اتفاقية بين بريطانيا وبلجيكا (ممثلة للكونغو)
1925	مذكرات متبادلة بين كل بريطانيا وايطاليا
1929	اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا (السودان+ كينيا+ أوغندا)
1953	اتفاق بين مصر وبريطانيا بإنشاء سد أوين بأوغندا لاستخدامه في أغراض الري في مصر وتوليد الطاقة في أوغندا
1959	اتفاق المياه بين مصر والسودان بعد إقامة السد العالي
1991	اتفاق بين مصر وأوغندا على توسعة سد أوين لزيادة القائدة من للبلدين
1992	بداية مشروع " التيكونيل" للتبادل الفني والتعاون المشترك لتنمية حوض النيل، بين دول حوض والذي استمر 06 سنوات حتى انتهى 1998
1993	وضع اطار عام للتعاون بين مصر وإثيوبيا
1998	تشكل اللجنة الاستشارية الفنية لوضع إستراتيجية للتحرك على مستوى حوض النيل، وطرح فكرة مجلس وزراء النيل، وتم العمل على محورين أساسين هما : تنمية مشروعات الرؤية المشتركة، وتنمية الأحواض الفرعية
2002	مؤتمر النيل لتبادل وجهات النظر والخبرات بين دول الحوض وبعضها.
2007	تم التخطيط للاتفاقية في اجتماع وزراء دول الحوض، لكن تم تأجيله بناء على طلب مصر، قررت دول المنبع في اجتماع أخر لوزراء دول الحوض

	عقد في كنشاسا في ماي 2009
2009	عقد اجتماع وزراء دول الحوض في كنشاسا للتوقيع على الاتفاقية الإطارية، ولعدم توقيع جميع الدول، تأجل الاجتماع إلى أفريل 2010 في شارم الشيخ
2010	في ماي2010 وقعت كلا من إثيوبيا، وكنيا، وأوغندا، ورواندا، وتنزانيا اتفاقية للمطالبة بزيادة حصتها من مياه نهر النيل وسميت بالاتفاقية الإطارية الشاملة (CFA)، الأمر الذي عارضته بقوة كل من مصر والسودان، أما بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية فلم يوقعا على الاتفاقية حتى ذلك الحين الاتفاقية

المصدر: عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، الطبعة الاولى، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، 30.

المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

تعرف الظاهرة الأمنية تعقدا في الأبعاد بسبب تداخل المتغيرات على مستوى البيئة الدولية ولتحليلها وجب تكييفها مع التصورات النظرية التي تعطي تفسيرا أكثر دقة والوقوف على المسارات التي قد تسلكها الظاهرة الأمنية ورصد الحدود التي يمكن أن تبلغها في المستقبل.

المطلب الأول: المنظور الواقعي والأمن المائي

تعتبر الواقعية فكرة الأمن من أهم إهتمامات وصلاحيات الدولة كونها الفاعل الأساسي في بنية النظام الدولي[1]، إذ يرتبط الأمن بمفهومين أساسيين هما:

[1]– جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، 177.

الفرع الأول: المصلحة الوطنية

حيث يؤكد "هانز مورغانتو Hans Morgenthau" على أن المحافظة على الوجود المادي– الأنطولوجي–* للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية وبما أن الأمن المائي لأي دولة يعد من صميم إهتماماتها و جوهر وجودها المادي، وبدونه قد تتعرض إلى الزوال بسبب مختلف النزاعات داخلية كانت ام خارجية ، لذا نرى أن الدولة في ظل نظام فوضوي تغيب فيه سلطة فوق سلطة الدول تضبط سلوكها فإنها تسعى لتحقيق أمنها المائي وفق مبدأ "Self-Help " الإعتماد على الذات" و بشتى الطرق حتى ولو تطلب الأمر إستعمال القوة لحمايته وإن تعارض ذلك مع مبادئ وقواعد القانون الدولي، فالأمن المائي وفق المنظار الواقعي هو مسألة جوهرية تدخل ضمن الإهتمامات السياسة العليا للدولة (Hight- Politics).

الفرع الثاني: زيادة حجم القوة

يرتبط حجم القوة بزيادة وسائل الدفاع، فالمفهوم الضيق للأمن لدى الواقعية يدفع بالدول إلى تطوير قدراتها العسكرية وإقامة التحالفات القوية بالشكل الذي يتجاوب مع البنية الفوضوية للنظام الدولي، ويسمح لها بإمتلاك القوة والنفوذ للتصدي لأي تهديد واقع أو محتمل الوقوع ضد أمنها المائي، فبالنسبة لإثيوبيا وضع منظومة دفاعية على سد النهضة هو بمثابة تصدي لتهديد محتمل الوقوع، وهذا من أجل حماية منشأتها المائية، وقد ذهبت إلى أبعد من ذلك في إقامة تحالفات مع إسرائيل وحشد الرأي العالمي لكسب قضية سد النهضة وإعتباره مسألة تنموية وليست لها علاقة بالأمن الدولي[1].

*الانطولوجيا: هي فرع من الفلسفة يهتم بدراسة الواقع كما هو، وهي في بحثنا تدرس الدولة كما هي موجدة فعلا في الواقع، فهي تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والواقع.

[1]- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، 155.

ويرى الواقعيون أن ثمة مجموعة من العوامل الثابتة إلى حد بعيد تلعب دورا أساسيا في تشكيل السلوك الدولي، فالموقع الجغرافي للدولة يؤثر على توجهاتها في مجال السياسة الخارجية، كما يضعها في مواجهة تهديدات دولية، وإحتلالها لموقع إستراتيجي أو إمتلاكها لعوامل القوة، يجعل منها دولة مؤثرة وفاعلة في العلاقات الدولية[1].

وإذ نظرنا إلى قضية المياه وبالأخص إلى مسألة الإنتفاع بمياه الأنهار الدولية بمنظار الواقعية، لوجدنا أن دول المنبع لمختلف الأنهار الدولية تعطي لنفسها الحق في إستغلال هذا المورد كما تشاء، وبدون قيود، ولها كامل الحرية لإقامة ما تشاء من المنشآت المائية، كل بحسب ما تتوفر لديها من إمكانيات القوة التي تضمن لها مواجهة ردود الفعل الدولية، وفي هذا الصدد ووفقا لهذا المنظار نجد أن الدول تسعى دائما إلى تعظيم مكاسبها من الأنهار لتعزيز قدراتها الإقتصادية لكسب مكانة قوية داخل النظام الدولي، وهذا ما يضعنا أمام حتمية تصادم المصالح [2].

فدولتا مصر والسودان اللتان تحاولان الحفاظ على مكاسبها من نهر النيل، من خلال التمسك بالحقوق المكتسبة تاريخيا لمياهه، وكذا للإتفاقيات بشأن الإستخدام المنصف لمياه الأنهار، وفي المقابل نجد أثيوبيا التي تعتبر أحد أهم منابع نهر النيل تتمسك بمفهوم المصلحة الوطنية، وفكرة السيادة في مواجهة المعارضة الشديدة من طرف مصر والسودان في تجسيد مشروع سد النهضة ، الذي يؤثر حتما على حصتي هاتين الدولتين من مياه النيل، وهو ما من شأنه تقليل تدفق مياه النيل نحو دول المصب.

---

[1]- أحمد علي سالم، "التعاون والصراع بين دول الحوض الشرقي لنهر النيل"، أواصر02 (2017): 60 https://awaser.ws/research/

[2]– جيمس دورتي، روبرت بالتسنقراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: دار الكاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، 60.

وعند تحليل موقف أثيوبيا إتجاه هذا المشروع نجدها أنها تمثل أداة ضغط لتنفيذ أجندة أطراف خارجية وتحقيق أهداف ومصالح دول، تهدف إلى التأثير على مصر والسودان مائيا وإقتصاديا. وهذا تجسيدا لفكرة المصلحة القومية التي قد تتعارض مع الأخلاق وتتصادم الإرادات، مما يستبعد إمكانية وجود تعاون دولي في مجال الأمن المائي إنطلاقا من مفهوم مركزي في النظرية الواقعية وهو المصلحة الوطنية[1].

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي والأمن المائي

تؤكد الليبرالية على الإنسجام الطبيعي للمصالح، ومن هذا المنطلق تضطر الحكومات والشعوب للقيام بحسابات رشيدة في سبيل المحافظة على مصالحها، وفي حال إستمرار حدوث الصراعات يجب تسويتها إعتبارا لإجراءات قضائية وفق القانون الدولي .

ومن شأن نظام الأمن الجماعي أن يحل محل المساعدة الذاتية، أي أن الحفاظ على أمن الدولة ليس واجب الدولة لوحدها منفردة، بل هو مسؤولية جماعية، إذ يجب إقامة مؤسسات دولية ترعى وتراقب السلام، كما أن لعلاقات التعاون العابرة للحدود الوطنية تأثير إيجابي لحل المشاكل المشتركة، وهذا ما جاء به "دافيد ميتراني David Mitrany" بأنه كان لابد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية عبر قطاعات مختلفة، كما أصبحت الدول أكثر انخراطا في عملية التكامل كلما زادت تكلفة الإنسحاب من المشاريع التعاونية. وفي هذا الإطار يلاحظ فقدان الدولة لطابعها الوظيفي لصالح مؤسسات دولية تخلو من الطابع العسكري، تقوم على فكرة ما وراء الوطنية، إن التركيز على وجود مؤسسات دولية تساعد على إدارة السياسة الدولية سلميا في كافة المجالات التي تتطلب التعاون، الذي من شأنه التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم. هذا

[1]– الوازنة سعيدي، الأمن المائي، "الحروب المفترضة في القرن21"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر دراسات أمنية، جامعة 8 ماي قالمة 1945، 2015)، 12–13.

من شأنه أن يخفف من المعضلة الأمنية بين الدول وبصورة عامة يطغى على الليبرالية النزعة التعاونية[1]، فهم يعرفون الأمن من منطلقات أوسع من تعريف الواقعيين ويبتعدون عن القراءة العسكرية للمصالح ويعتقدون أن قضايا الثروة والرفاه وقضايا البيئة والأمن المائي لها إعتبارات لا تقل أهمية عن القضايا العسكرية[2].

وإذ نظرنا إلى الأمن المائي بعدسة الليبرالية لوجدنا أنه من الأفضل إقامة مشاريع تعاون لتطوير موارد المياه المشتركة بين الدول والإبتعاد عن الإحتكار، كون هذه الموارد هي موارد مشتركة ومن الأجدر أن يستفيد منها الكل، وبالإضافة إلى ذلك وجب حل النزاعات المتعلقة بقضية المياه بتحكيم القانون الدولي، والرجوع للإتفاقيات الدولية التي تنظم ذلك، وإحترام قرارات الهيئات الأممية الدولية والإقليمية، وفي قضية حوض النيل وجب إيجاد أرضية مناسبة للتشاور والنقاش بين أثيوبيا ودول المصب والإبتعاد عن التمسك بالمطالب المتعارضة لكلى الطرفين.

وكذلك ترى الليبرالية أن الماء يربط الدول بطريقة فريدة من خلال التعاون يستفيد الجميع، على العكس فإن عدم التعاون يجعل الدول في وضع أسوء، وفقا لهذا المنظور فإن الماء مورد حيوي لا يمكن تعريضه لخطر الحرب، إذ تدفع ندرة المياه صانعي القرار إلى اتخاذ ترتيبات منسقة وتعاونية من خلال التعاون المتبادل لتحقيق السلام بشكل دائم[3].

---

[1]– طه عثمان تارى، النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 1992)، 31.

[2]– تارى، النظرية الليبرالية، 32.

[3] -Jean axelrad cohan, water security in the middle east, essays in scientific and social cooperation (usa,2017), 24.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن مفهوم الأمن المائي تتشابك مع عدة مفاهيم وتتداخل مع عدة مجالات ولا يمكن دراسته بمعزل عن الأوضاع الدولية والإقليمية وكذا الداخلية. تؤثر فيه العديد من المتغيرات.

وكذا نلاحظ إرتباطه إرتباط وثيق بما لدى الدول من موارد مائية كافية لتحقيقه وإنعدامه تهديد للأمن القومي والأمن الإنساني وسبيل تحقيقه ينحى منحى تعاوني أكثر منه جنوح لإستعمال القوة وهذا عند محدودية الموارد المائية.

تقديم الفصل:

تشكل مياه الأنهار مورد أساسي لحياة البشر على مر العصور، ولقد أصبح الإنسان في تحدي مع الطبيعة محاولا ترويضها لصالحه، ففي هذا المجال ظهرت المنشآت المائية كالسدود لتكون وسيلة من وسائل الإستغلال الأمثل للموارد المائية وإستثمارها لفائدة إخصاب الأرض وتنمية الزراعة وإنتاج الطاقة وتشغيل الآلات الصناعية.

في هذا الجزء من الدراسة سوف نحاول التركيز على جغرافية نهر النيل، والمكانة الدولية والإقليمية التي يحتلها، بالإضافة إلى مشروع سد النهضة الأثيوبي والأدوار التي يشكلها المساهمين والمستفيدين بدرجة كبيرة من إنشاءه. إذ يعتبر هذا المشروع بالنسبة لإثيوبيا أحد أهم البُنَى التحتية، التي ستساهم في إحداث تنمية على جميع المستويات، وأكبر مشروع أحدث نوع من التوتر بين أثيوبيا ودول المصب. هذا المشروع يُعد من أكبر الإستثمارات في مجال الموارد المائية المجسدة على نهر النيل، والتي سيكون بمثابة مكسب لإثيوبيا وسيؤثر على حصة كل من مصر والسودان من الموارد المائية التي يوفرها نهر النيل.

المبحث الأول: دراسة جغرافية وسياسية لنهر النيل

" مصر هبة النيل" بهذه الكلمات الثلاثة إستطاع المؤرخ الإغريقي "هيرودوت" (Hérodote) قبل 2500 سنة أن يلخص كل شيء عن نهر النيل، الذي أقيمت على ضِفتيه أعظم وأقدم حضارة على الكرة الأرضية، وبدونه تبقى مصر أرض قاحلة مترامية الأطراف[1].

المطلب الأول : التعريف بنهر النيل

أطلق المصريون القدامى على نهر النيل في إسم " إيتروعا" بمعنى النهر العظيم. وتشير الأصول اللغوية لكلمة نهر النيل إلى أنها من أصل يوناني "نيلوس"، إلا أن آخرين تحدثوا عن أصول فينيقية للكلمة أُشْتُقَت من الكلمة السامية " نهل"، بمعنى مجرى أو نهر، كما أن المؤرخ اليوناني " ديودورس الصقلي Diodorus Siculus" يؤكد أن النيل أُطْلِق عليه هذا الإسم تخليدا لذكرى ملك يدعى " نيلوس Nilus"، الذي إعتلى عرش البلاد وحفر الترع والقنوات، فأطلق المصريون إسمه على نهرهم[2].

يُعَدُّ نهر النيل الذي يُبْسُطُ سلطانه على الركن الشمالي من القارة الأفريقية ثاني أطول أنهار العالم[3]، إذ يعتبر من الأنهار الدولية بالمعنى القانوني والجغرافي للكلمة[4]، إذ يبلغ طوله حوالي 6700 كلم وتقدر مساحة حوضِه بحوالي 2.9 مليون كلم مربع

---

[1]– مروى رسلان، "نهر النيل هبة الله التي حولت الصحراء المصرية إلى حضارة عريقة"، إطلع عليه بتاريخ 11 سبتمبر،2020، WWW.EGYPTIANGEOGRAPHIC.COM

2– جورج بوزنر وأخرون، معجم الحضارة المصرية القديمة، تر. أمين سلامة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، 18.

3– السعيد عاطف أحمد خضر، "أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية تجاه أثيوبيا"، المركز العربي الديمقراطي38316(2016): 11، اطلع عليه بتاريخ: 2020/09/10، https://democraticac.de/?p=38316

4– إبراهيم السيد أحمد رمضان، مسئولية إثيوبيا والدول الممولة والشركات المنفذة عن إنشاء سد النهضة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2018)، 12.

وهو ما يُعادل حوالي عُشْر القارة الأفريقية، وتمر مياهه من منابعها إلى مصبها في إقليم إحدى عشرة دولة وهي: مصر، السودان، جنوب السودان، أثيوبيا، إريتريا، كنيا، بوروندي، الكنغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا وأوغندا، الملاحظ أن غالبية دول المنبع لا تعاني من قلة المياه وإنما من الوفرة إلى الحد الذي يجعل نهر واحد في دولة واحدة من هذه الدول يُلقي في المحيط سنويا ما يزيد عن عشرين مثل حصة المياه التي تحصل عليها مصر من نهر النيل سنويا[1].

وحوض النيل هو ثالث أكبر حوض نهري في العالم من حيث المساحة بعد نهر الأمازون ونهر الكونغو، وله خصائص وظواهر مترولوجية* تستدعي الإنتباه وهي:

- نهر النيل ينبع من الجنوب إلى الشمال على خلاف الأنهار الأخرى إذ ينبع من بحيرة فكتوريا جنوبا ويصب في البحر المتوسط شمالا.
- إن يخترق النيل نحو 35 درجة من درجات العرض إذ يقع جنوب خط الإستواء بثلاث درجات ونصف تقريبا من حيث المنبع وخط عرض 35 شمالا في المصب.

ومن هاتين النقطتين نجد أن حوض النيل يشمل عدة أقاليم يتنوع فيها المناخ من الإستوائي إلى مداري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط وتتنوع فيه التضاريس من جبال وسهول وصحاري[2].

وليس من الغريب أن يكون النيل أكثر إرتباطا بمصر منذ العصور القديمة حتى الوقت الحاضر، ونلاحظ أن للنيل دورا بارزا في تشكيل ثقافة وهوية وتاريخ مصر، فهو يشكل بحق آفاق الحياة اليومية للشعب المصري إذ يوفر حوالي 96% من المياه

---

[1]- أحمد يوسف تحرير المشكلات المائية في الوطن العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العرابية، 1994)، 154-155.

* المترولوجية : هو علم إجراء عملية القياس مع تحيد نسبة الخطاء على عملية القياس ويشمل هذا العلم جميع النواحي العملية والنظرية في القياس وهي الطول والكتلة والزمن ويمكن إشتقاق جميع الكميات المكانكية الأخرى مثل المساحة والحجم والتسارع والقدرة.

[2]- محمد عوض محمد، نهر النيل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2001)، 52-60.

العذبة المتجددة، وما يقارب 95% من السكان يعيشون على نطاق 12 ميل من نهر النيل[1]، والخريطة التالية تمثل الحدود الجغرافية لنهر النيل.

الشكل رقم (01): الحدود الجغرافية لنهر النيل

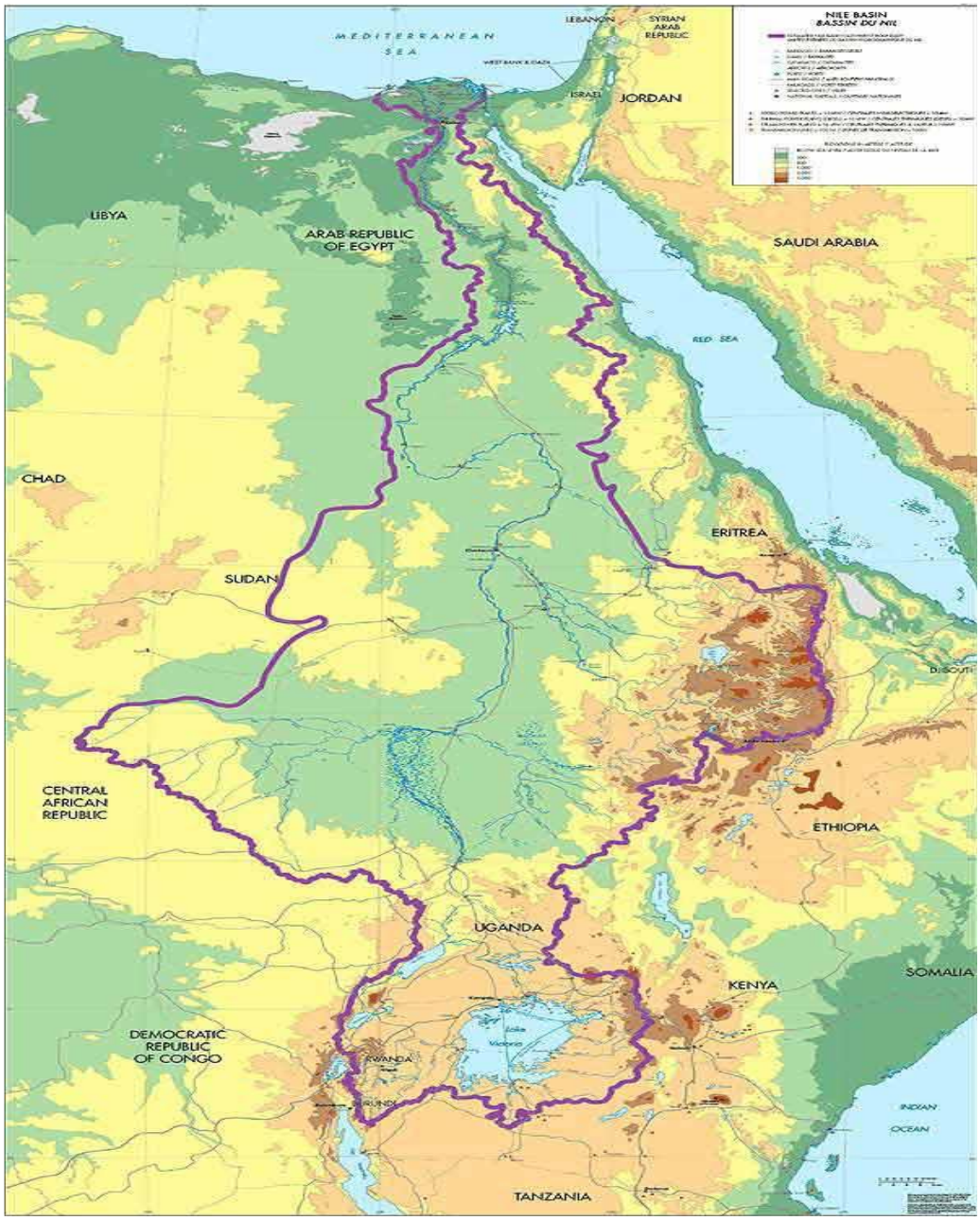

المصدر : https://rewatersolutions.files.wordpress.com/2010/05/nilemap01.jpg

[1] - Daniel-Abebe, Egypt, Ethiopia, And The Nile : The Economics Of International Water Law, University Of Chicago Law School Chicago Unbound, Public Law And LEgal Theory Working Paper,No : 484 Aug.2014,30.

المطلب الثاني: مصادر مياه نهر النيل

يُعتبر نهر النيل عربي في مصبه وغير عربي في منبعه*، فبالإضافة إلى دولتي المصب مصر والسودان هناك ثماني دُول معظمها في القرن الأفريقي، كما يُعتبر واحدا من أهم أنهار العالم من حيث مجراه ، من حيث عبوره لإحدى عشرة دولة يتباين فيها المناخ، من حيث كمية الأمطار الهاطلة على حوضه والتي تبلغ 2000 مليار مترا مكعب سنويا ومن حيث عدد سكان حوضه البالغ 300 ملون نسمة. كما يمكن تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام رئيسية : حوض الهضبة الإستوائية، حوض الهضبة الأثيوبية وحوض بحر الغزال[1].

الفرع الأول: حوض الهضبة الإستوائية

تمثل هضبة البحيرات الإستوائية أكثر المناطق عمقا في أفريقيا، تقع داخل حدود كينيا، أوغندا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية ورواندا وتتكون من خمس بحيرات تُعرف بالبحيرات العظمى، تُقَسَّمُ إلى مجموعتين، مجموعة فيكتوريا التي تضم فيكتوريا وكاجيرا، والثانية تضم بحيرات ألبرت، إدوارد وجورج[2].

تُعْرَف هاته المنطقة على أنها غزيرة بالأمطار، وترتفع على سطح البحر بحوالي 1135 م الأمر الذي يساعد في تدفق المياه إلى البحر بطول يزيد على 6700 كلم، كما تُعتَبر بحيرة فيكتوريا من أكبر بحيرات العالم حيث تبلغ مساحتها 69000 كلم مربع وفيها حوالي 3000 جزيرة وأعمق نقطة فيها 80 مترا وتشترك مع ثلاث دول هي كينيا، أوغندا وتنزانيا، يبلغ معدل الأمطار الهاطلة على البحيرة

* ويقصد بذلك الدول غير العربية وهي كالتالي : أثيوبيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا،أوغندا،كنيا، اريتريا.

[1]– منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون (القاهرة: دار النهضة العربية، 1996)، 287.

[2]– مصعب عطية وذنون الزبيدي، "الجذور التاريخية للأزمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام 1999"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية30، الجزء3 (2018): 118.

1500مم سنويا وتبلغ كمية المياه الداخلة إلى البحيرة 118مليار متر مكعب في العام، وأهم الأنهار التي تغذيها بحيرة فيكتوريا هي نهر كاجيرا بطول 670 كم وبحيرة كيوجا مساحتها 7500 كم مربع، ويخرج من البحيرة نيل فيكتوريا الذي يتجه شمالا منحدرا عبر شلالات وجزر مارا ومتغذيا من بحيرات عديدة في طريقه وهي بحيرة ألبرت مساحتها 5700 كم، بحيرة جورج إدوارد التي تبلغ مساحتها 1200 كم مربع ثم يرفد نيل فيكتوريا أي النيل الأبيض نهر بحر الغزال الذي يبلغ صرفه السنوي 11.8 مليار متر مكعب، وتصب في حوضه ستة أنهر هي نهر العرب، نهر أللول، نهر ينجو، نهر الجور، نهر التونج، نهر أوباي ويرفده أيضا بحر الجبل الذي يبلغ صرفه السنوي 32.2 مليار متر مكعب سنويا، ويلتقي نهر النيل الأبيض بنهر السوبات الغزير القادم من أثيوبيا[1].ويمثل حوض الهضبة الإستوائية أكثر المصادر إنتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام وخاصة في فصل الجفاف، إذ يبلغ المتوسط السنوي للمياه الوارد منه عند سد أسوان نحو 13 مليا متر مكعب سنويا[2].

وأُطلِق على النيل المُنْحَدِر من بحيرة فيكتوريا إسم النيل الأبيض لكثرة شلالاته وتشكل الزبد الأبيض على مجراه لعشرات الكيلومترات.

الفرع الثاني: حوض الهضبة الإثيوبية

تُزَوِد الهضبة الإثيوبية نهر النيل بثلاثة روافد رئيسية، أولها نهر السوباط ويبلغ طوله حوالي 1287 كلم، ويتكون من فرعيين رئيسين هما: نهر البيرو ونهر البارو، أما النهر الثاني فهو النيل الأزرق الذي يلتقي بنهر النيل الأبيض بالخرطوم، ويعتبر نهر النيل الأزرق أكبر أنهار أثيوبيا وأهمها وأكبر روافد النيل على الإطلاق، إذ يزود المجرى الرئيسي بحوالي 54 مليار متر مكعب سنويا أي ما نسبته 65% من كمية

[1]– نهر النيل العظيم أمام الأزمات الكبرى، تقرير إستراتيجي، العدد 180، سنة ديسمبر 2019، 06.

[2]– رمزي سلامة، مشكلة مياه النيل في الوطن العربي – إحتمالات الصراع والتسوية (الإسكندرية: منشأة المعرف، 2001)، 37.

مياه النيل، وينبع من بحيرة تانا التي تبلغ مساحتها حوالي 3960 كلم مربع، وتعلو على سطح البحر بحوالي 1840 متر. ويمكن القول أن معظم مياه النيل الأبيض والأزرق بعد دخولهما إلى الأراضي السودانية تأتي من الحبشة[1].

والجدير بالذكر أن هذه الهضبة يَنْبُع منها إثنى عشر نهر تتجه نحو الدول المجاورة كالصومال، السودان، كينيا وإريتريا، فهي بحق أهم منابع النيل وأنهار أخرى تصب مياهها غالبا في أراضي الدول المجاورة وأحياننا تذهب إلى المحيط الهندي بكميات تصل إلى مليارات الأمتار المكعبة، لهذا نجد أن أثيوبيا تعيش كفاية في الموارد المائية ولا تستفيد من مياه نهر النيل إلا ما كميته 11.5 مليار متر مكعب[2].

الفرع الثالث: حوض بحر الغزال

يقع هذا الحوض في الجزء الغربي من السودان، وهي عبارة عن منخفض كبير ومنطقة مستنقعات ضخمة وتضم مجموعة بحيرات صغيرة وهي " بحيرة الزراف، بحيرة العرب، بحيرة سويد، بحيرة تونج وبحيرة بونجو" غير أن إيراد هذا الحوض والمُقَدَّر ب15 مليار متر مكعب لا يصب منه في النهر سوى 0.5 مليار متر مكعب إذ تفقد مُعْظَمُها في المستنقعات، والتي تبلغ مساحتها حوالي 40 ألف كلم مربع، لكن هذا الإيراد المائي يُفْقَدُ غالبيتُه في التبخر أيضا،[3] ولهذا نلاحظ أن مصر والسودان لا يرفدان النيل بأي رافد سوى الأمطار الموسمية التي تكثر في السودان وتتضاءل في مصر[4]، وبالنظر إلى الطبيعة الجيوبولتيكية لحوض نهر النيل أهمية ما يبدو أنه بوادر

[1]–الزبيدي، الجذور التاريخية، 119.

[2]– نهر النيل العظيم أمام أزماته الكبرى، 07.

[3]– عبد الحميد عامر، حوض النيل: فرضية غائبة (القاهرة: وكالة عامر للنشر، 2012)، 50.

[4]– الزبيدي، الجذور التاريخية، 120.

أزمة حول مياه النيل ولهذا نجد تعرض مصر والسودان للضغوط المائية من طرف دول المنبع وله دلالة في الصراع الدائم حول مياه نهر النيل[1].

يوضح الشّكلين التاليين مساهمة الأنهار الرئيسية في توريد مجرى نهر النيل وخريطة لمصادره:

الجدول رقم (05): مساهمة الأنهار الرئيسية في مجرى نهر النيل

منطقة المصدر	النهر	كمية المياه بمليارات الأمتار المكعبة	نسبة مساهمة كل نهر
إثيوبيا	النيل الأزرق	49.5	%57.7
شرق أفريقيا	بحر الجبل	13	%10.5
إثيوبيا	عطبرة	11.5	%13.7
إثيوبيا	السوباط	11	%13.1
الإجمالي		84	%100

المصدر: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، 38.

والملاحظ من خلال هذا الجدول أن النيل الأزرق يمثل أحد أهم الروافد التي يرفد منها نهر النيل بنسبة 57.7% وهذه النسبة جد مهمة بالنسبة الأثيوبيا كون النهر الأزرق ينبع من بحرة تانا الواقعة في حدود هذه الأخيرة وهذا ما جعل أثيوبيا تتجه إلى إتباع إستراتيجية تستفيد من خلالها من هذا المورد.

ثم تأتي الراوبط الأخرة بمساهمة بنسب أقل في مياه النيل حيث تتراوح من 13% إلى 10% لكل من بحر الجبل، عطبرة ونهر السوباط إذ تصل كمية مياه هذه الروافد إلى 84 مليار متر مكعب من جملة مياه النيل التي تصل إلى دول المصب، وتتأثر

[1]– محمد عبد الغاني سعودي، أفريقية: شخصية القارة في شخصية الأقاليم (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2004)، 66.

كمية المياه الجارية في نهر النيل بعوامل المناخ خاصة بالنسبة لمصر والسودان حيث تُفَقَد كميات كبيرة نتيجة التبخر وأخرى تتسرب في المستنقعات المياه الجوفية.

الشكل رقم (02) خريطة مصادر مياه نهر النيل

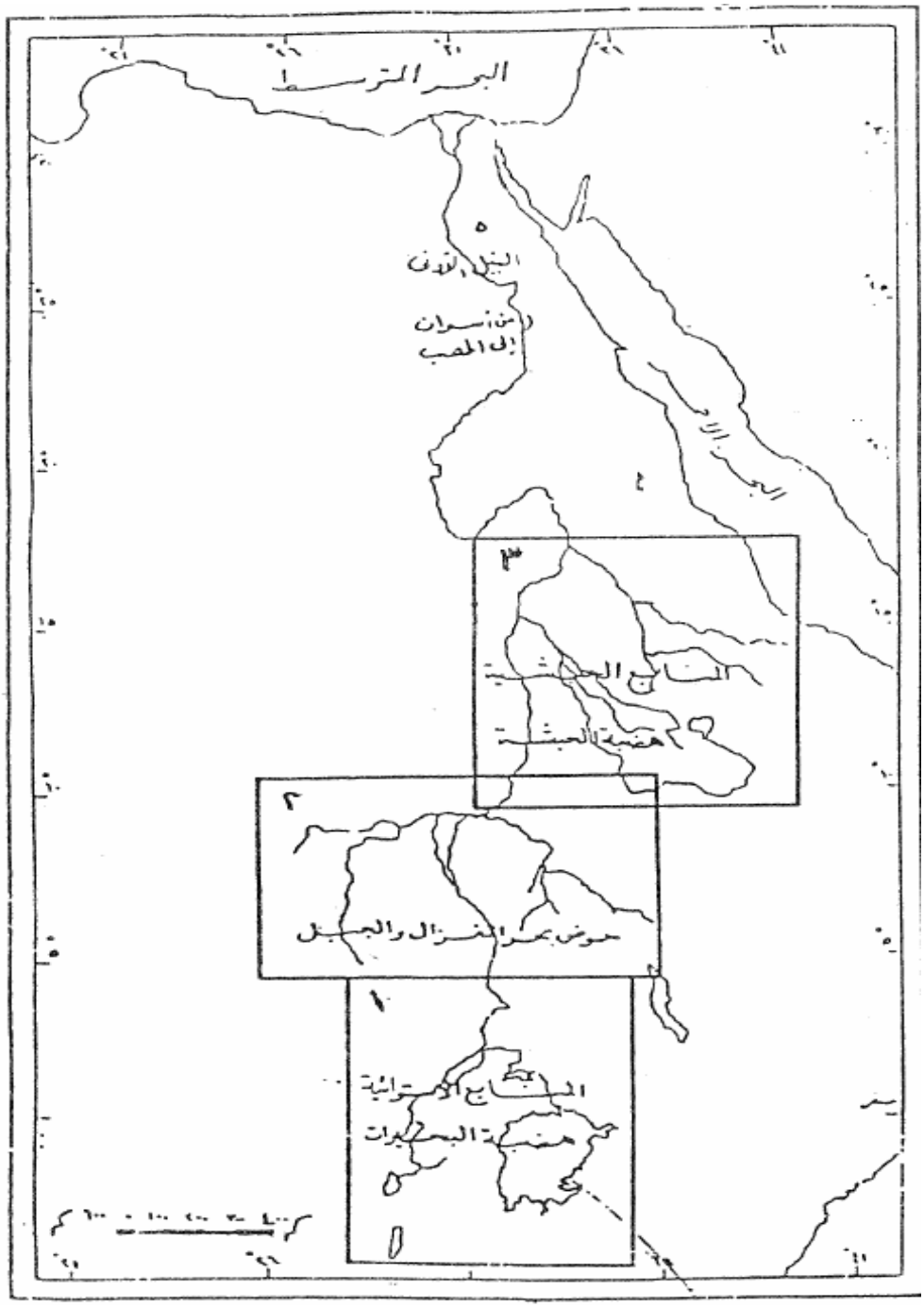

المصدر: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2001)، 49.

المطلب الثالث: نهر النيل بين مكاسب مصر وطموحات إثيوبيا

إن الصراعات حول المياه في منطقة شرق إفريقيا دائمة ومستمرة، نتيجة وجود المنابع الأساسية للعديد من الأنهار، ويعد نهر النيل أساس هذه الأنهار وأصلها، لذلك تسعى كل الدول الى الحصول على أكبر قدر من المكاسب منه.

الفرع الأول: مكانة نهر النيل بالنسبة لمصر والسودان

جاء في ديباجة الدستور المصري: " **مصر هبة النيل للمصريين وهبة المصريين للإنسانية**"، وفي المادة 44 من ذات الدستور فإنها تنص على مايلي:

> " تلتزم الدولة بحماية نهر النيل والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الإستفادة منه وتعظيمها وعدم إهدار مياهه أو تلويثها، كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، وإتخاذ الوسائل الكفيلة لتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي في هذا المجال وحق كل مواطن في التمتع بنهر النيل مكفول ويحظر تعدي على حرمة أو الإضرار بالبيئة النهرية وتَكْفُلُ الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات وذالك على النحو الذي ينظِّمه القانون"[1].

في ذات السياق، وحسب التّقارير الإعلامية الدولية والدراسات المهتمة بنهر النيل والأمن المائي المصري، فإن الإستهلاك السنوي للمياه في مصر يبلغ حوالي 80 مليار متر مكعب، هذه الكمية تأتي معظمها من مياه نهر النيل بحجم قدره 55.5 مليار متر مكعب، مع العلم أن الإيراد السنوي لنهر النيل يُقَدَّرُ إجمالا بحوالي 84 مليار متر مكعب، تُفْقَدُ منها 10 مليار مترا مكعب نتيجةً للتّبخر، كما تحصل السودان على 18.5 مليار مترا مكعب كإيراد سنوي من نهر النيل[2].

---

[1] - دستور جمهورية مصر العربية 2014، الجريدة الرسمية، المادة 44، اطلع عليه بتاريخ 2020/10/15، على الرابط : https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar

[2] – تقرير الجزيرة نت، تعرف على حصص دول حوض النيل من المياه، إطلع عليه 2020/09/01 https://www.youtube.com/watch?v=qV-8wC6xOvU

وفقًا لهاته التقارير فإن مصر تحتل الصدارة في إعتمادها على مياه نهر النيل مقارنة بدولتي إثيوبيا والسودان.

هاته الصدارة جاءت كنتيجة لشح الموارد المائية المصرية، إذ تعتمد على مياه نهر النيل بنسبة 93% لتغطية إحتياجاتها المائية، هذه النسبة تعكس الإعتماد الكلي لمصر على مياه نهر النيل، والملاحظ أن مصر وقعت في فخ التبعية لدول المنبع فيما يخص الموارد المائية إذ كان من الأمكان البحث في موارد بديلة تجعلها تتحرر من نهر النيل كالتوجه نحو إنشاء محطات تحلية المياه وكذا البحث عن المياه الجوفية أو تدوير مياه الصرف الصحي. وفي غياب هذه المشاريع يجعلها عرضة لتهديد أمنها المائي إذا ما تم تجسيد سد النهضة الإثيوبي بصورة كاملة، أي الوصول إلى المراحل الأخيرة، والذي تقدر سعة إستيعابه بحوالي 100 مليار متر مكعب في الآجال التي حددتها السلطات الإثيوبية. ومع الزيادة الهائلة لعدد سكان مصر من 22 مليون نسمة سنة 1950م إلى 100 مليون نسمة سنة 2020م تراجع نصيب الفرد من المياه إلى 589مترا مكعب في السنة، حيث تستهلك مصر ما قيمته 10.8 مليار مترا مكعب في الإستعمال المنزلي.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الزراعة في مصر يُعَدُّ الأكثر إستهلاكا للمياه بحجم 50 مليار مترا مكعبا بينما يستهلك قطاع الصناعة ما قدره 5.5 مليار مترا مكعب. ومن المعلوم أن ميزان الإيرادات المائية المصرية غير ثابت بل يتغير من سنة لأخرى بالرغم من أن حصتها المالية محددة بنحو 55.50 مليار متر مكعب وفق إتفاقية تقاسم مياه النيل المنعقدة بين مصر والسودان سنة 1959م[1].والجدول التالي يوضح الإيرادات المائية المصرية لبعض السنوات :

[1]– تقرير الجزيرة نت، تعرف على حصص دول حوض النيل من المياه، اطلع عليه 2020/09/01 https://www.youtube.com/watch?v=qV-8wC6xOvU

جدول رقم (06): يبين الإيرادات المائية المصرية

المورد المائي	1981-1980		1988-1987		1992-1991	
	مليار م^3	نسبة مئوية	مليار م^3	نسبة مئوية	مليار م^3	نسبة مئوية
الإيرادات المنصرفة خلف السد العالي	56.6	93.09	52.8	88	55	84.87
مياه الصرف الزراعي	2.5	4.1	4.6	7.66	6.5	10.03
المياه الجوفية	1.7	2.8	2.6	4.34	3.3	5.10
المجموع	60.7	100	60	100	64.7	100

المصدر : منذر خدام الأمن،الأمن العربي الواقع والتحديات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003)،63.

من المهم ذِكر أن الجدول لا يعتد بالأمطار كمورد مائي، والذي تقدره مصادر وزارة الأشغال بنحو 1.2 مليار متر مكعب، كما يغيب عنه- الجدول- أيضا إيراد الصرف الصحي الذي يمكن أن يؤمن ما لا يقل عن 8 مليارات متر مكعب، بالإضافة إلى الإمكانيات الكبيرة لتنمية مشاريع أعالي النيل. مُجْمَل القول أن ما هو متاح من موارد المياه في مصر لا يقل عن 65 مليار متر مكعب سنويا، ويمكن زيادته إلى 84 مليار متر مكعب في العام 2000م عند إستكمال مشاريع الصرف الصحي والزراعي المقترحة[1].

الفرع الثاني : أثيوبيا ومنبع نهر النيل

تتميز أثيوبيا بوفرة المياه لدرجة أنها تسمى بـ " نافورة المياه" لكثرة المياه فيها، كما أن حجم التساقط بها مرتفعا حيث يقدر سنويا بنحو 935 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى نهر النيل فإنه يجري في أثيوبيا عددا من الأنهار الداخلية وتصب في البحيرات التي تقع عليها مثل نهر" أومو" الذي يصب في بحيرة توكانا أو " أودلف"

[1]- خدام الأمن، الأمن العربي، 63.

وكذلك تنبع من أرضيها العشرات من الأنهار والتي تلقي بمياهها في البحر الأحمر والمحيط الهندي[1].

ويبلغ حجم المياه المتاحة بها سنويا نحو 140 مليار مترا مكعب منه 120 مليار متر مكعب من المياه السطحية، ونحو 20 مليار مترا مكعبا من المياه الجوفية، ومتوسط نصيب الفرد بها من المياه يفوق المتوسط العالمي للمياه حيث يصل إلى نحو 1140 مترا مكعبا سنويا، وهذه الكميات الكبيرة من المياه تجعل من أثيوبيا دولة وفيرة مائيا حيث تأتي في المرتبة الثانية كأغنى دولة أفريقية في المياه بعد الكونغو الديمقراطية، ويأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأولى من حيث إستهلاك المياه في أثيوبيا، مساحة الأراضي المروية بها نحو 2.7 مليون هكتار، رغم أن الإتفاقيات الدولية المبرمة بين دول حوض النيل والتي تلتزم بموجبها عدم إقامة أي منشآت على نهر عطبرا، النيل الأزرق أو بحيرة تانا ودعم التعاون بين دول الحوض في تنمية الموارد المائية لمصلحة الجميع، إلا أن استخدام المياه سلاحا سياسيا، أصبح ورقة ضغط بعد دخول أطراف خارجية على خطوط النزاع حول المياه، وهذا ما يحدث الآن بالنسبة لأثيوبيا، مصر والسودان في ما يخص تجسيد مشروع سد النهضة الإثيوبي، والذي تمثل سعة خزان السد أكثر من 74 مليار متر مكعب، وقد تصل حتى 100 مليار متر مكعب عند إكتمال السد وتجدر الأشارة إلى أنه هناك نوع من التعتيم حول سد النهضة وقواعد ملئه[2].

[1]–سعيد رشدي، نهر النيل نشأته واستخدام مياه في الماضي والمستقبل (القاهرة: دار الهلال، 1993)، 301.

[2]– ولاء الشيخ، دول حوض النيل تعاون أم صراع (القاهرة: هيئة المصرية العامة للكتاب، 2019)، 128–129.

المبحث الثاني: تجسيد مشروع سد النهضة

أعلنت أثيوبيا في فيفري 2011 م عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق والذي يعرف بسد "هيداسي" أو" سد الألفية "وكذلك عرف" بسد الحدود"، وبعد وضع حجر الأساس له في أفريل من نفس السنة إستقر إسمه على" سد النهضة الإثيوبي" الكبير وأطلق عليه مشروع "X" وذلك بهدف توليد الطاقة الكهربائية على النيل الأزرق بولاية جوبا[1].

الشكل رقم (03): جانب من أشغال بناء سد النهضة

المصدر : وكالة الأنباء الدولية، إطلع عليه 2020/09/04
http://internationalnewsagency.net/details

[1]– عباس محمد شراقي، "سد النهضة الالفية الاثيوبي الكبير وتأثيره على مصر"(ورقة مقدمة لمؤتمر ثورة 25 جانفي 2011، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، 30–31 ماي، 2011)، 1.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن المشروع

ليست هناك دراسات منشورة حول سد النهضة وهناك تصريحات أثيوبية بعدم الأعلان عن الخصائص الفنية للمشروع إلى بعد توقيع مصر على الإتفاقية الإطارية لدول حوض النيل. وما يتوفر من معلومات مصدره الدراسة الأمريكية لعام 1964م والتي من خلالها وافقت الحكومة الأمريكية على الطلب الأثيوبي بالتعاون معها والقيام بدراسة شاملة حول نهر النيل الأزرق في إتفاق وُقِّع بين الطرفين في أوت 1957م[1]، تحت عنوان "البرنامج التعاوني لولايات المتحدة الأمريكية لدراسة حوض النيل الأزرق". وأنجزت الدراسة في خمسة سنوات، قدم خلالها مكتب الإصلاح التابع لوزارة الداخلية الأمريكية تقريرا شاملا حول حوض النيل الأزرق في سبع مجلدات وتقرير رئيسي بعنوان الموارد الأرضية والمائية لنيل الأزرق، وتم تحديد 26 موقع لإنشاء السدود وكان أهمها سد النهضة بإجمال قدرة تخزين 81 مليار متر مكعب وهو إجمالي إيراد السنوي لنهر النيل[2].

الفرع الأول: الموقع الجغرافي للسد

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الأثيوبية، في منطقة بني شنقول جوموز على بعد 40 كلم من الحدود السودانية، على ارتفاع نحو 500 إلى 600 م فوق سطح البحر، ويصل متوسط الأمطار في منطقة السد 80 ملم سنويا[3].

والشكل التالي يوضح موقع سد النهضة من نهر النيل:

[1]-Zewde gebre sellasie /dejazmatch , 1997, the nile question :1955- 1964, the ethiopian perspective, conference, tel aviv university, may 1997.

[2]– عباس محمد شراقي، مرجع سابق، 4.

[3]– صخري محمد، قراءة في تحديات تحقيق الأمن المائي العربي دراسة حالة حوض نهر النيل، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 12. www.politcs.dz.com

شكل رقم (04) يوضح جغرافية سد النهضة

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast

الفرع الثاني: الخصائص الفنية لسد النهضة

يبلغ إرتفاع السد 145 مترا وبعرض 800 مترا وتبلغ الصيغة التخزينية 74 مليار مترا مكعب ويتربع على مساحة 1680 كلم مربعا ويتميز السد بوجود سد رئيسي وآخر فرعي على المناطق المنخفضة المجاورة للخزان كما يحتوي السد على محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية توجدان بجانب قناتي تصريف المياه[1].

المطلب الثاني: طرق تمويل المشروع

تبلغ تكلفة إنشاء المشروع حوالي 4.8 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل التكلفة إلى حوالي 8 مليار دولار لتفادي المشاكل الجيولوجية التي تواجه السد في المستقبل وتكاليف الصيانة وقد زود السد بنظام دفاع، أسند المشروع إلى شركة ساليني الإيطالية.

والغرض من إنشاء سد النهضة توليد الطاقة بالأساس فهو غير موجه للإستخدام الزراعي حيث من المتوقع:

- إنتاج ما يقارب 5250 ميجا واط؛
- توفير المياه لسكان منطقة بني شنقول؛
- أغراض الشرب والزراعة؛
- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان عند سد الروصيرص؛
- تخزين طمي النيل الأزرق والذي يقدر بنحو 420 متر مكعب مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي[2].

[1]– عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، 60.

[2]– صلاح سمير البنداري، "مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الأفريقية،" مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل1، المجلد1، (2018)، 58.

المطلب الثالث: دور الأطراف الخارجية في تجسيد المشروع

رغم الضعف والهشاشة الإقتصادية التي تعاني منها أثيوبيا إلا أنها وبدعم خارجي وكذا قناعتها بأهمية منابع نهر النيل على الأمن القومي العربي، مصرة على محاصرة مصر والدول العربية، مستفيدة بذلك من الدعم الخارجي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتلعب الدول الكبرى دورا مهما ومؤثرا في مختلف التفاعلات بين الوحدات الدولية من خلال لعب دور المنشأ لهذه التفاعلات في أشكالها المختلفة، سواء كانت صراع أو تعاون أو دور محفز للتفاعلات أو لعب الدورين معا.

وعند تحليل الخريطة الجيوإستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي وحوض النيل وكذا منطقة البحيرات العظمى يتضح لنا تكالب القوى الكبرى على هذه المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، تركيا، السعودية، الإمارات، قطر وبعض الدول الأوروبية التي لها ماضي إستعماري مع هذه الدول والتي ترى أنه من حقها التدخل والضغط على مختلف الأنظمة الداخلية لهذه الدول. فالإهتمام المتزايد بهذه المنطقة من طرف هذه القوى العظمي مرده محاولة السيطرة على الموارد الطبيعية وتعزيز فرض الإستثمار في جميع الميادين، كون هذه الأقاليم في مرحلة النمو وتعتبر أرض خصبة لمختلف الإستثمارات وسوق واعدة بالنسبة لهم، في حين نجد بعض الدول تعزز تواجدها العسكري من خلال إقامة قواعد عسكرية، لكي تبقى قريبة من أهدافها المباشرة أو غير المباشرة[1].

الفرع الأول: إسرائيل

يقول " دفيد بن جوريون" (David Ben Gourion) أن اليهود يخوضون معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم تنجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين"، هذا الكلام يؤكد الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وذلك

[1]– صفاء محمد محمد، "الموقف السوداني من أزمة مياه النيل و تأثيره على الأمن القومي المصري،" مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل1، المجلد1 (2018): 58–59.

بتحويلها إلى صحراء النقب عبر سيناء، وكون هذه الأطماع ليست حديثة وإنما ترجع لبداية التفكير في إنشاء كيان صهيوني من طرف "ثيودور هرتزل" عام 1903م، وقد برز الاهتمام الصهيوني بمياه النيل في نتائج معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979م حيث إتجهت إسرائيل إلى المطالبة بسحب مياه النيل لتوصيلها للنقب، ولكن هذا المطلب قوبل بالرفض من طرف السلطات المصرية آنذاك وبما أن إسرائيل تعاني من الشح المائي فهي تعمل جاهدة من أجل الضغط على مصر والسودان للحصول على جزء من مياه النيل[1].

الشكل رقم (05): الأطماع الإسرائيلية في أثيوبيا

المصدر:التدخل الإسرائيلي على ملف سد النهضة قراءة مصرية

https://www.qiraatafrican.com/home/new

[1]– المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، إطلع عليه يوم 2020/09/01
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2257

وبالرجوع قليلا إلى الوراء إقترح" هرتزل" (Theodor Hertl) فكرة وجوب إستغلال مياه نهر النيل، وبموجب ذلك تم إرسال بعثة إستكشافية صهيونية إلى مصر لدراسة هذه الفكرة وكيفية تأمين المياه الضرورية، وقلل الصهاينة من كميات المياه التي كانوا يرغبون بإستجرارها من نهر النيل، من أجل إقناع اللورد" كرمور" المفوض البريطاني لدى مصر في ذلك الوقت لكي يقبل بهذه الفكرة، وطلب "هرتزل" من" كرومر" في (25 من شهر مارس 1919) أن يجر الفائض من المياه التي تصب في البحر شتاء[1].

وظهرت الفكرة على السطح مجددا في أواخر السبعينيات، وبالتحديد في شهر سبتمبر من عام (1978) على شكل مشروع مع المهندس الصهيوني "إليشير كاليفي" صحيفة (معاريف) الصهيونية تحت عنوان (مياه السلام)، وعلى الرغم من أنها أُقْتُرِحَت من قبل شخصية غير رسمية، فقد لاقت تأييد بعض أعضاء الحكومة مثل "إسحاق موداعي"[2].

فهذه التصريحات المتعاقبة تؤكد بما لا يدع للشك أطماع الصهاينة في مياه نهر النيل، من أجل إرواء صحراء النقب وتوطينها بمهاجرين جدد، ودفع هذا الأمر عددا من السياسيين الصهاينة البارزين، من بينهم "بن غوريون "أول رئيس وزراء لإسرائيل إلى الإعلان بأن بقاء إسرائيل مرهون بإرواء وإزدهار صحراء النقب.

وفي سبيل ذلك عززت إسرائيل تواجدها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في أفريقيا، وكانت تهدف من خلال ذلك إلى محاصرة مصر إقليميا في حوض النيل والحصول

[1]– مهند البنداري، إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013)، 17.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات (دمشق: دار المفكر، 1999)، 100.

على جزء من حصة مياه النيل، وقد إستطاعت إسرائيل أن تقيم شبكة ممتدة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول حوض النيل[1].

ولقد زاد من أهمية عامل المياه في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي بروز حالة متصاعدة من الشح المائي تعاني منها إسرائيل منذ عام 2000م، وهو ما دفعها إلى العمل نحو تطويق السياسة المصرية في دائرتها النيلية بهدف الحصول على تلك المياه، أو إستخدام المياه كورقة ضغط ضد مصر والسودان، وتعددت الأهداف بالنسبة للسياسة الخارجية في القارة الأفريقية من أجل كسب تأييد الدول الأفريقية في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وكذا كسر العزلة الدولية والبحث عن التأييد والمساندة من أجل الحصول على الشرعية السياسية الدولية، بالإضافة إلى تقديم إسرائيل على أنها دولة نموذج " شعب الله المختار" وتسعى أيضا لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي عبر تأمين كيان الدولة العبرية وضمان هجرة اليهود الأفارقة إليها، وتأمين موارد المياه والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر منطقة عربية خالصة، وتهدف أيضا إلى بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية " شد الأطراف" بالتركيز على دولا خاصة منها أثيوبيا، الكونغو الديمقراطية والسنغال[2].

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تتبع إسرائيل إستراتيجية الدور المباشر عبر المشروعات الإسرائيلية، ودور غير مباشر عبر محاصرة السياسة المصرية وتطويقها إقليميا، وشد أطرافها سياسيا وإستراتيجيا لإضعافها جيوبوليتكيا[3].

وقامت إسرائيل بتوظيف العديد من الوسائل في سبيل تقوية علاقتها بالدول الأفريقية وبالأخص أثيوبيا، فتعمدت إرسال الخبراء والفنيين في كافة المجالات حتى

---

[1]– شريف درويش البان، المصريون وسد النهضة: دراسة ميدانية، المركز العربي للبحوث والدراسات 2018 أطلع عليه يوم 2020/09/10، www.acseg.org

[2]– حمدي عبد الرحمان، "الأختراق الإسرائيلي لإفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، على موقع أطلع عليه 2020/09/11، www.siyassa.oeg

[3]– البنداري، مشكلة سد النهضة، 60.

في المجال الأمني والعسكري والإستخباراتي، وإبرام صفقات السلاح وتقديم الخدمات في مجال التدريب العسكري ودعمت ذلك باتفاق إستراتيجي سنة 1998م و1999م.

كما قامت بتدعيم العديد من المشاريع التنموية ومن ضمنها أربع سدود على نهر النيل لتوليد الطاقة، مما دفع أحد المحللين السياسيين بالقول أن إسرائيل طرف مباشر لما يحدث في أعالي النيل وأن سد النهضة هو تأليف وإخراج وسيناريو إسرائيل، ولقد توصل أحد المختصين في هذا الشأن إلى إثبات فرضية مؤداها: أنه كلما زادا التغلغل الإسرائيلي إقتصاديا، سياسيا ومائيا في حوض النيل زاد الصراع المائي الدولي في المنطقة[1].

وخلاصة القول أن محاولة التغلغل الإسرائيلي في منابع النيل يمثل خطرا حقيقيا على الأمن المائي لكل من مصر والسودان مما يتطلب تضافر كل الجهود لمحاصرة هذا التواجد ووقف نشاطها المعادي للقاهرة والخرطوم[2]، وسبيل ذالك هو قيام مصر والسودان بمراجعة سياستهما الخارجية وأطر التعاون وتبادل الخبرات بين دول حوض النيل.

الفرع الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر القارة الأفريقية ميدان خصب ومجال حيوي للتنافس الدولي في جميع المجالات، كونها سوق واعدة، فالولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تعزز وجودها عسكريا ومن ثم تنتقل إلى ميدان الإستثمار الإقتصادي، والملاحظ دائما أن الوجود الأمريكي يقترن بالوجود الإسرائيلي ويرتبطان إرتباطا وثيقا في الميدان العسكري والإستخباراتي.

[1]– محمد سلمان طايع، الصراع الدولي على المياه، بيئة حوض النيل (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007)، 172.

[2]– نفس المرجع، 183.

فمعظم مراكز البحث الأمريكية لها دور بارز في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول حوض النيل، ومنها ما قام به مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن والذي أعد دراسة على الموارد المائية في الشرق الأوسط حيث قدم تحليل لأزمة مياه نهر النيل وتطرق إلى كيفية حلها[1].

كما أصدر مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بجامعة جورج تاون الأمريكية تقريرا حمل عنوان "الحملة على الإرهاب والحرب على العراق مدخل للموجهات أخرى بآليات مختلفة وجاء في التقرير" أنه ليس هناك من سلاح أفضل وأنجح من سلاح المياه لإستخدامه في مواجهة مصر والسودان" وأضاف التقرير" أن مياه النيل أنها مثلما هي مصدر حياة لكل من مصر والسودان فأنها مصدر فناء"[2].

ويأتي الإهتمام الأمريكي بحوض النيل تحديدا كونها أحد المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فتح أسواق جديدة تمتاز بتوفير فرص جد هامة في الإستثمار والتجارة خاصة في ما يخص الإكتشافات النفطية، وكخطوة أخرى وللحد من النفوذ الأوربي والصيني في المنطقة عمدت إلى توظيف عدد من الدول الإفريقية لخدمة مصالحها وكأداة ضغط على مصر وكذا دعم إسرائيل وضمان إستمرارها كلاعب مؤثر، ولتحسين قدرات القارة الإفريقية على التعامل مع التهديدات الأمنية كالإرهاب والصراعات المسلحة والتي تؤثر على الأمن العالمي والأمن الأمريكي بصفة خاصة، وظفت السلطات الأمريكية خبرتها العسكرية لدعم الأمن والسلم في المنطقة وتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار، وإعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية[3].

---

[1]– طايع، الصراع الدولي، 183–188.

[2] – ولاء الشيخ، مياه النيل الأزمة والحل (القاهرة: دار أخبار اليوم، 2013)، 110.

[3]– محمد عادل عثمان، "علاقات المائية بين إسرائيل وأثيوبيا الأهداف والمياه في الفكر الاستراتجي الصهيوني"، المركز الديمقراطي العربي في القسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل،27 نوفمبر 2016
http : // www.democraticac.de.

ويرى الكثير من الباحثين أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور أساسي في منطقة حوض النيل حيث تسعى من خلاله إلى محاصرة السياسة السودانية والمصرية في محيطها الإقليمي بما يخدم النفوذ الأمريكي سياسيا وإستراتيجيا[1].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة الخريطة الجيوبوليتيكية للسودان وخلق كيان موالي لها وهذا من شأنه التأثير على الصراع المائي من خلال تشكيل تحالفات إقليمية تؤثر على طبيعة التنافس الدولي فمحور أوغندا، أثيوبيا، كنيا وجيبوتي يحظى بدعم أمريكي لإحتواء السودان ومشروعها الإسلامي ومن ناحية أخرى عزل إريتريا عن القرن الإفريقي.

والمتتبع للأحداث الدولية وخاصة قضية سد النهضة والأمن المائي المصري، يلاحظ تصاعد التحركات الأمريكية من خلال تقويض التواجد المصري في المحافل الإقليمية، لإضعاف تأثيرها خاصة في الإتحاد الإفريقي ودعم أثيوبيا إقتصاديا، سياسيا وعسكريا وجعلها وكيل دولي لمحاربة الإرهاب في المنطقة. وتحجيم خياراتها في التعامل مع تحديات القرن الأفريقي وفي مقدمتها أزمة سد النهضة والتي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة مع الأطراف الأخرى في تمويله.

ولُوحِظ أيضا أنه وبعد زيارة "براك أوباما" لأديس أبابا سنة 2015م تغيير في السلوك الأثيوبي تجاه مصر، وأصبح أكثر تشددا وهذا من شأنه تغيير موازين القوى في المنطقة[2].

الفرع الثالث: القوي الأخرى التي لها دور في تجسيد المشروع:

إن منطقة القرن الأفريقي وموقعها الاستراتيجي جعلها محل طموح للدول التي ترغب في توسيع نفوذها إقتصاديا وسياسيا وعسكريا، إضافة إلى تأثير إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، نجد الحضور الصيني من خلال الإستثمارات في البنية

[1] - نفس المرجع.

[2] – البنداري، مشكلة سد النهضة، 63.

التحتية والمشروعات المائية وخلق سوق واعدة لمنتجاتها، ومن هنا جاءت مساهمتها في تمويل سد النهضة بتوقيع عقود شراكة في مجال المعدات والتكنولوجيا وكذا الطاقة الكهربائية وإقراض أديس أبابا 1.5 مليار دولار لتصبح الصين أكبر دولة مشاركة في تمويل مشروع السد[1]، وقد عززت الصين تواجدها من خلال سياساتها المعروفة والمتمثلة في تقديم مساعدات غير المشروطة وعدم تدخل في شؤون الدول، وإقامة بنوك للإنشاء والتعمير وهذا ما جعل منها شريك ثاني لأفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وإلى جانب الصين هناك إيطاليا عبر شركتها "ساليني إمبر اليجيو" المكلفة بإنجاز المشروع بتكلفة تقدر 3.3 مليار يورو، كما قدم البنك الدولي إلى جانب كل من مصرف الإستثمار الأوروبي، المصرف الصيني للإستيراد والتصدير ومصرف التنمية الأفريقية تمويل للكثير من السدود، وهذا ما يعكس هيمنة الدول الكبرى على سياسة البنك الدولي ووضعه مفاهيم جديدة حول خصخصة المياه، تبادل المياه، أسواق المياه وتسعيرة المياه، وهي مفاهيم من شأنها تحفيز الصراع بين دول حوض النيل وعرقلة طرق التعاون بينهم[3].

ومن بين القوى الأخرى نجد قطر، تركيا وبعض دول الخليج، من خلال تمويل المشروع والإستثمار في المجال الزراعي وتطوير السكك الحديدية، وكذا الإتفاق على عدد من الصفقات العسكرية تشمل منظومة صواريخ لحماية السد، كما طرحت السعودية والكويت والإمارات رؤوس أموال ضخمة ساهمت في بناء مصانع إنتاج الإسمنت والتعدين والتنقيب عن الذهب ومشروعات زراعية أخرى.

---

[1] – نفس المرجع، 64.

[2] – عبد الرحمان حمدي، مصر وتحديات تدخل دول في أفريقيا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013)، 73.

[3] – حسام الدين ربيع الإيمان، بنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، 38.

وبصورة إجمالية، فإنه من غير المرجح أن تسمح كل تلك الأطراف سواء الدولية أو الإقليمية بالتراجع عن هذا المشروع، بعد هذا الحجم الضخم من الأموال التي أنفقت عليه، ومن ثم ستعمل هذه القوى صوب الدفع بإتجاه عرقلة أية فرصة حقيقية للتسوية لتلك الأزمة[1].

المطلب الرابع: سد النهضة من الفكرة إلى التجسيد

قبل سنتين قام فريق من الباحثين بإعداد تقرير عن مشروع سد النهضة من نقطة البداية مستعينين في ذلك بزيارة ميدانية للمشروع وإجراء مقابلات مع المكلفين بالمشروع.

هذا المشروع الذي أُعْلِن عنه في بداية 2011م، فتح على أثيوبيا بابا من الخلافات مع مصر، وصلت في بعض المراحل إلى التهديد العسكري في محاولة لردع أثيوبيا عن المُضِي قُدُمًا في المشروع بين حق أثيوبيا في بناء السد وما وراءه من منافع وبين أثاره السلبية التي تخشاها مصر، وما بينهما من مفاوضات مراطونية مليئة بالعثرات، يمكن القول أن هذا المشروع وصل إلى نقطة اللاَّعودة، وقضية مياه النيل من بقايا الإرث الإستعماري، حيث بدأت أبان الإستعمار البريطاني في بداية القرن العشرين حيث تم إبرام العديد من الإتفاقيات والمواثيق والتي تتعلق بتقسيم مياه نهر النيل، من أهمها إتفاقية 1902 م والتي تسمى إتفاقية أديسابابا 1902م وضعتها بريطانيا بإسم السودان ومصر مع إثيوبيا يعد فيها الإمبراطور الإثيوبي بأن لا يقام أي مشروع على مياه نهر النيل الأزرق[2].

[1]– البنداري، مشكلة سد النهضة، 66.

[2]– تقرير الجزيرة، المسافة صفر، سد النهضة، إطلع عليه 2020/09/15، https://www.youtube.com/watch?v=J_QKoWk4TpI

وإتفاقية 1929م وقعت بريطانيا هذه الإتفاقية بالنيابة عن تنزانيا، أوغندا وكينيا مع مصر، أعطت الحق لمصر بالإعتراض على أي مشروع يقام على نهر النيل دون موافقة مصر (حق الفيتو).

إتفاقية 1959 م بين مصر والسودان وتسمى بإتفاقية حق الإنتفاع الكامل من مياه النيل والتي زادت حصة المياه بموجبها بالنسبة للبلدين 55.5% لمصر، 18.5% بالنسبة للسودان.

وتأتي بعدها إتفاقية عينتيبي 2010م في أوغندا وُقِّعَت من طرف ستة دول ورفضت كل من مصر والسودان التوقيع عليها لما تعنيه ضمنيا من عدم الإعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة لهما من حصص مياه النيل.

تتنافس دول الحوض مجتمعة حول الإستفادة من مياه النيل في المجال الإقتصادي وإنتاج الطاقة، فأثيوبيا تحاول التغلب على أزمة الكهرباء تعاني منها حوالي 70% من سكان أثيوبيا، وبدأت فكرة إنشاء السد تتبلور عند قيام مكتب الإصلاح الزراعي الأمريكي سنة 1964م بعملية مسح على إمتداد طول نهر النيل الأزرق و أقترح 26 موقع صالح لإنشاء السدود، ومن بينها سد النهضة وفي سنة 2001م أعلنت أثيوبيا لأول مرة نيتها في تنفيذ المشروع، لكنها وضعت حجر أساسه سنة 2011م بعد أن مهدت له بتوقيع إتفاقية عنتيبي.

يمتد مشروع السد على مساحة 1800 كلم مربع وهو سد مزدوج يتكون من جزئين منفصلين.

الجزء الأول : خرساني وهو السد الرئيسي يبلغ طوله 1780 متر، وإرتفاع الماء فيه 145 متر بينما يبلغ الإرتفاع الخرساني بنحو 155 متر ويحتجز بشكل أساسي بحيرة ذات سعة تخزين تقدر بـ14.5 مليار متر مكعب[1].

[1]– نفس المرجع.

أما الجزء الثاني: فهو سد السرج الركامي المساعد وهو مبني من ركام الصخور ومغطى بطبقة حماية خرسانية سمكها نصف متر وهو منفصل تماما عن السد الرئيسي يبلغ إرتفاعه 55 متر و بطول 4200 متر لديه مفيض جانبي للطواريء لصرف المياه التي تزيد عن سعة التخزين السد الرئيسي وتوجيهها نحو نهر النيل الأزرق في إتجاه السودان، ويحتجز سد السرج المساعد الرُّكَامِي ما سعته 60 مليار متر مكعب، وهوما يعني سد النهضة بجزئيه سوف يحتجز خلفه نحو 75 مليار متر مكعب من المياه التي تساوي تقريبا حصتي مصر والسودان.

هذه البيانات التي كشفت عنها لجنة الخبراء الدولية سنة 2013 م وإعتمادا على الدراسات الأثيوبية زادت من المخاوف البيئية والهندسية التي قد يسببها السد لدولتي المصب .

وقد صرح المدير التنفيذي لمشروع سد النهضة "سمنجو بقلي" Simengew Bekele بأن منطقة السد هي المنطقة المثلى لتطوير مشروع الطاقة الكهائية، وفي إيطار دراسات الجدوى تم إنشاء التصميم المهندسي الأولي والذي كان بمثابة نقطة إنطلاق للجزء الثاني من التصميم وأخيرا تم التوصل إلى التصميم النهائي الذي يُعْتَمَد عليه الأن في إنجاز المشروع.

وتشير التقارير أن السد جُسِّد في منطقة الأخدود الإفريقي وهي منطقة نشطة زلزاليا مكونة من صخور بازلتية ليس لديها القوة على تحمل مثل هذا الوزن الهائل من المياه وهذا يعزز فرضية انهيار السد، لكن المدير التنفيذي للمشروع يصرح أن المشروع أُنْجِز على أرضية صلبة وفقا لما توصلت إليه الدراسات الجيوفيزيائية الأولية[1].

فالمخاوف ليست في هيكل السد وحسب بل في أثر ما يترتب عند ملء خزان السد بإنخفاض الحصص المتدفقة لمصر والسودان وهذا ما يؤثر على عمل كل من سد

[1]- نفس المرجع.

كل من "مروي" في السودان و السد العالي في مصر، لكن مصر دائما ما تشكك في مدى صدقية المعلومات والدوافع الأثيوبية لبناء السد.

"محمد حافظ" خبير سدود أطلق إسم السد العدائي على سد النهضة كونه سد جُسِّدَ في منتصف المجرى المائي، وكان بالإمكان وضع فتحات أسفل السد تساعد على تدفق المياه متى أمكن ذلك وهذا التصميم الحالي هو بمثابة تصميم لسد دولة مصب، بالشكل الحالي تدفق المياه يكون فقط عبرى فتحات التربينات الكهربائية أو عبر فتحات الطوارئ.

وسعي أثيوبيا إلى إبراز مزايا السد كونه يحوي 16 وحدة كهربائية قدرة كل واحد منها 375 ميغاواط مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى أفريقيا و 10 عالميا في إنتاج الكهرباء وسوف يحقق لإثيوبيا إيراد سنوي يقدر بـ ملياري دولار، ويخضع السد إلى قوانين المناطق العسكرية المغلقة حيث أن وفي سنة 1976م عندما حاولت أثيوبيا بناء السد كبير قامت السلطات المصرية بتفجير المعدات في عرض البحر في طريقها إلى أثيوبية، وعاد الوعيد المصري بالتدخل العسكري إلى الواجهة في 2013م بعد أن أقدمت أثيوبيا على تحوبل مجرى النهر الأزرق معلنة بذلك أن المشروع تجاوز نقطة للاعودة.

والملفت للأنتباه أن اثيوبيا قامت بتحويل مجرى النهر قبل صدور تقرير للجنة الخبراء الدولية بثلاث أيام، التقرير الذي كان سبب أخر في تصعيد الخلافات بين البلدين.

إذ أوضح التقرير أن الدراسات الهندسية التي أعدتها أثيوبيا لم تصل إلى المستوى التقني لبدىء المشروع، فضلا عن أن بناء السد يقلل تدفقات المياه نحو مصر والسودان[1].

[1]– نفس المرجع.

"فقيه احمد" رئيس مبادرة حوض النيل يصرح أنه لطالما كانت هناك مياه بديلة والمتمثلة في سد أسوان فإنه لن يكون هناك تأثير كبير على الأمن المائي المصري، وتظهر الدراسات كذلك أنه بعد نهاية تجسيد مشاريع السدود على مياه نهر النيل الأزرق سوف يزيد من نسبة التدفق بدلا من تقليلها، لكن تقرير اللجنة الدولة لمراجعة السد يقر بأنه هناك أثار سلبية سوف تترتب على مصر وأهم ما جاء في هذا التقرير بأن المعايير الهندسية ومعايير الأمان ليست مكتملة والدراسات الأثيوبية بدأت بعد بناء السد، حيث راجع فريق لجنة الخبراء الدوليين عند قدومهم إلى أثيوبيا أكثر من 150 وثيقة التي توثق دراسة المستوى الأول من ثم المستوى الثاني من إنجاز المشروع.

والملاحظ أن الطرف المصري بعد الإنقلاب على الرئيس مرسي بدأ يميل تدريجيا نحو القبول بالسد والتعايش معه كأمر واقع لا مفر منه، تبدى ذلك واضحا في موقف اللجنة المصرية لمياه النيل عندما صرح رئيس الوزراء المصري الأسبق "الببلاوي" في أكتوبر 2013م بأن اللجنة تعقد أن السد يمكن أن يكون مصدر خير ورفاهية لدول الحوض خصوصا مصر والسودان تزامن ذلك مع الموقف للسوداني المشابه، الذي أعلن بصراحة لأول مرة على لسان رئيسه عمر البشير دعم السودان للمشروع الأثيوبي، مهدت هذه المواقف الطريق مجددا للمفوضات بوساطة سودانية أدت إلى توقيع إتفاقية إعلان مبادىء سد النهضة في الخرطوم في 23 مارس 2015م.

وكان أحد أهم مخرجاته الأتفاق على الإستعانة بمكتبين فرنسيين كطرف إستشاري مستقبل لتنفيذ الدراسات الفنية لأثار السد على دولتي المصب، إلا أن المفاوضات تعثرت من جديد بسب الأختلاف حول التقرير المبدئي لأحد المكتبين وأقترحت مصر تدخل البنك الدولي كطرف محايدة الأمر الذي رفضته أثيوبيا والسودان بدعوة أن المسألة لن تخرج عن نطاق دول حوض النيل، لكن من الملاحظ أنه لا توجد ثقة متبادلة بين أطراف النزاع لذلك فأثيوبيا تعمل على بناء الثقة المفقودة بين الأطراف[1].

[1]- نفس المرجع.

خلاصة واستنتاجات:

تعتمد مصر على نهر النيل بصفة كبيرة جدا خاصة في الزراعة والسقي وتوليد الطاقة، مما جعله المصدر الاساسي للعملية التنموية، كما أن انشاء اثيوبيا لسد النهضة جعل منه تهديدا لأمن مصر القومي. في حين تراه اثيوبيا مشروع القرن الذي سوف يوفر لها مكانة تنموية جديدة.

ركز هذا الجزء من الدراسة على توضيح مكانة كل من نهر النيل بالنسبة للمصريين، وكذا الدور الذي يلعبه مشروع سد النهضة بالنسبة للأثيوبيين، وهو ما جعل نهر النيل يعتبر العنصر المشترك بين الدولتين من حيث الإهتمام، وقد يراه البعض تهديد جديد في المنطقة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المستفيدة من النهر.

الفصل الثالث

تقديم الفصل:

إن ما يميز العلاقات الدولية في حوض النيل هو ميلها إلى الصراع أكثر منه إلى التوافق، حيث زاد في الفترة الأخيرة التوتر بين دول الحوض، ما أدى إلى تعاظم إحتمالات اللجوء إلى أشكال العنف والتهديد كوسيلة من وسائل إدارة الصراع، أو دفعه إلى التسوية، وحلت دبلوماسية الصراع محل دبلوماسية إدارة التعاون وما يرتبط بها من أفاق.

وفي هذا الصدد هناك زخم إعلامي وأصوات تتعالى في شأن هذه القضية، وقد قدم العديد من الباحثين حلول ومقترحات من شأنها تجنب التصادم المباشر بين دول حوض النيل، غير أن هناك من تعامل مع هذه الأزمة بواقعية من خلال طرح الرؤى المختلفة لأجل التقليل من الأضرار قدر الإمكان، إلا أن دول المصب إستنفذت جميع الوسائل المتعلقة بالحلول السلمية ورفعت القضية إلى مجلس الأمن وفقا لما يقتضيه الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يكرس الحلول السلمية في النزاعات القائمة بين الدول، لكن هذا الأخير فوض الإتحاد الإفريقي للنظر في المسألة وإعتبرها قضية تتعلق بالتنمية الإقتصادية ولا علاقة لها بالأمن الدولي، والسبيل إلى حلها التوجه إلى التعاون بدل الصراع.

المبحث الأول: تاريخ الصراع على نهر النيل

لطالما ظهرت النزاعات الدولية على نهر النيل بين كل من مصر والسودان من جهة وأثيوبيا من جهة أخرى نتيجة غياب أطر قانونية تنظم عملية إستغلال النهر بين دول المنبع ودول المصب، لذا تتباين المواقف بشأن الإتفاقيات المبرمة في العهد الإستعماري، والتي ترفضها دول المنبع.

المطلب الأول: كرونولوجيا الصراع بين دول حوض النيل

تعود أولى بوادر التوتر بين مصر وإثيوبيا إلى 27 نوفمبر 1979م، عندما أعلن الرئيس المصري الراحل أنور السادات نقل جزء من مياه النيل لري 35 ألف فدان في شبه جزيرة سيناء، ما دفع الرئيس" مانجيستو" Mengistu Haile Mariam " وقتها بتحويل مجرى النهر.

- **في عام 1986م:** تم إبرام معاهدة لتسوية الخلافات بين مصر وإثيوبيا وعلى رأسها المياه، إضافة إلى عشرات اتفاقيات التعاون في مجالات الثقافة والفنون والتعليم والصحة والسياحة بين البلدين.
- **جويلية 1993م:** تم توقيع مذكرة تفاهم بين الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك "ميليس زيناوي Meles Zenawi" على عدة مبادئ، أهمها عدم قيام أي من البلدين بأي نشاط لمياه النيل من شأنه الإضرار بمصالح الدولة الأخرى.
- **26 جوان 1995:** دخلت العلاقات بين البلدين فترة توتر شديد عقب محاولة إغتيال مبارك في العاصمة الإثيوبية أديس بابا، وأعقبها ركود وتوتر في العلاقات لمدة 17 عاما[1].

[1] -Nahdha Dam : Nile water crisis stations between Egypt , Sudan and Ethiopia, https/voiceofpeopletoday.com/nahdha- dam- nile- water-crisis- stations-egypt-sudan-ethhiopia

- **في عام 2001م:** أثيوبيا تعلن عزمها إقامة عدد من المشاريع على أنهارها الدولية في إستراتيجية وطنية للمياه كشفت عنها حكومتها فيما بعد.
- **11 ماي 2010م:** وقبل توقيع اتفاقية بين دول حوض النيل الست، وهي أثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي المعروفة باسم "إتفاقية عنتيبي" تبعتها معارضة شديدة من مصر والسودان وبموجب الإتفاقية، يتم إنهاء الحصص التاريخية للأخيرتين وفقا لاتفاقيتي 1929 و 1959.
- **26 ماي 2010م:** وثيقة ويكيليكس سربت معلومات حول طلب مبارك من الخرطوم إنشاء قاعدة عسكرية تستخدمها القوات الخاصة المصرية إذا أصرت إثيوبيا على مضي قدما في بناء السد.
- **نوفمبر 2010 م:** الحكومة الإثيوبية تنهي تصميم السد و تعلن عزمها على التنفيذ.
- **02 أفريل 2011م:** الحكومة الإثيوبية تعلن إطلاق مشروع سد النهضة للطاقة الكهرومائية.
- **ماي 2011م:** بعد سقوط حكومة مبارك أعلنت أثيوبيا أنها ستطلع مصر على خطط السد لدراسة تأثيره على دول المصب مصر والسودان، بعد ذالك تم تنظيم زيارات متبادلة لرؤساء وزراء البلدين لبحث الملف.
- **ماي 2012م :** بدأت الهيئة عملها بدراسة الدراسات الهندسية الإثيوبية والتأثير المحتمل للسد على مصر والسودان[1].
- **ماي 2013م:** أصدرت لجنة الخبراء الدولية تقريرها بضرورة إجراء دراسات لتقيم تأثير السد على الدول المصب، تعثرت المفاوضات بعدما رفضت مصر تشكيل لجنة فنية بدون خبراء أجانب.

[1] -Ibid.

- **جويلية 2014م:** وافقت السلطات في مصر وأثيوبيا على إستئناف المفاوضات مرة أخرى.
- **أوت 2014م:** اتفقت السلطات المصرية والإثيوبية على تنفيذ توصيات اللجنة الدولية التي تشكلت عام 2012 من خلال مكتب استشاري عالمي.
- **سبتمبر 2014م:** عقد الإجتماع الأول للجنة الثلاثية المكونة من مصر وأثيوبيا والسودان لمناقشة صياغة إختصاصات اللجنة الفنية وقواعدها الإجرائية وتواتر إجتماعاتها[1].
- **أكتوبر 2014م:** وافقت مصر وأثيوبيا والسودان على إختيار إستشاريين إحداهما هولندي والأخرى فرنسي لإجراء الدراسات المطلوبة حول السد.
- **مارس 2015:** وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الأثيوبي "هيلي ديسالين Haile Mariam Dessaegn" في الخرطوم، على" إعلان مبادئ السد الدمشقي" تضمنت الوثيقة 10 مبادئ أساسية، تتفق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي التي تحكم التعامل مع الأنهار الدولية.
- **جويلية 2015 م:** عقدت الدورة السابعة لإجتماعات اللجنة الفنية بالخرطوم بالسودان، والتي أصدرت بيان تضمن قواعد وأطرا عمل مكاتب الإستشاريين الدوليين[2].
- **نوفمبر 2015م:** إستئناف الإجتماعات الفنية بالعاصمة المصرية القاهرة، والتي إنتهت بإقامة جولة جديدة من المفاوضات في الخرطوم بحضور وزيري الخارجية والمياه معا.

---

[1]- عصام عبد الشافعي، "سد النهضة وقضية المياه والأمن القومي المصري"، المعهد المصري للدراسات (2020): 8.

[2]- السفير إبراهيم يسري، النيل وسد النهضة، رحلة عبر التاريخ والجغرافيا (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016)، 04.

- **ديسمبر 2015م:** وقع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا على وثيقة الخرطوم التي تضمنت تأكيد إعلان المبادئ الموقع من قبل قادة الدول الثلاث، وبما في ذالك مكتبين فرنسيين بتنفيذ الدراسات الفنية للمشروع.
- **فيفري 2016 م:** إثيوبيا تعلن أنها على وشك الانتهاء من 70 بالمائة من بناء السد.
- **ماي 2017م:** إستكمال التقرير الأولى عن سد النهضة. وخلاف بين الدول الثلاث حول التقرير.
- **جوان 2017م:** وزير الخارجية المصري يزور إثيوبيا. ويدعو لاستكمال المسار الفني لدراسة السد وأثرها على مصر.
- **15 أكتوبر 2017م:** تعلن مصر موافقتها على التقرير الأولي.
- **17 أكتوبر 2017م:** وزير الري المصري يزور موقع السد لمتابعة أعمال البناء، ويعرب عن قلق مصر من تأخر تنفيذ الدراسات الفنية للسد.
- **13 نوفمبر 2017م :** قال وزير الري المصري إنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد أن رفضت إثيوبيا والسودان التقرير لأولي.
- **15 نوفمبر 2017 م:** "الحكومة المصرية تعلن أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على" حقوق مصر المائية[1].
- **26 ديسمبر 2017 م:** مصر تقترح على أثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية التي تدرس تأثير إنشاء سد النهضة الإثيوبي على دولتي المصب مصر والسودان في زيارة لوزير الخارجية المصري سامح شكري.

[1]– نفس المرجع، 05.

- **18 جانفي 2018 م:** قال رئيس الوزراء الإثيوبي السابق "هيلي مريم دسالين" إنه لن يعرض مصالح الشعب المصري للخطر بأي شكل من الأشكال، في إشارة إلى نصيب مصر من مياه النيل بعد بناء السد[1].

المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من سد النهضة

الفرع الأول: الرؤية الأثيوبية لمشروع سد النهضة:

سميت اثيوبيا بنافورة المياه حيث يبلغ متوسط هطول اللأمطار حوالي 848 ملم سنويا لتصل حتى 2000 ملم سنويا، وتمتلك أثيوبيا العديد من البحيرات واثني عشر حوض رئيسي. ونهر النيل الأزرق يعتبر أحد المجاري الرئيسية لنهر النيل الذي ينبع من بحيرة تانا.

هذه الموارد المائية المتاحة جعلت من أثيوبيا أكبر مخزون مائي في أفريقيا لكن باستفادة قليلة من هذه الثروة المائية الهائلة حيث 10% من الإثيوبيين فقط لديهم القدرة على الحصول على الطاقة الكهربائية، هذا ما جعل الحكومة الإثيوبية توجه استثماراتها في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية، وذلك من خلال تشييد العديد من السدود. و مشروع سد النهضة ضمن رؤية اقتصادية من شأنه أن يرفع من إنتاجها للكهرباء الموجه للتصدير للدول المجاورة، فأثيوبيا ترى أن المياه تذهب من أرضيها من إلى السودان ومصر دون الاستفادة منها لذالك من المنطق أن تستفيد هي أيضا من هذه الثروة المائية الهائلة، ومعارضتها بشدة اتفاقية 1959م[2].

---

[1]– نفس المرجع، 06.

[2]– فيصل حسن الشيخ، "مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة"، دراسات افريقية (بدون سنة نشر): 23، http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/123456789/1058/1/%D9%.pdf

الفرع الثاني: الموقف المصري من سد النهضة:

نال موضوع سد النهضة القدر الكافي من النقاش والجدل بين الخبراء والفنيين والمهندسين والمختصين في مجال القانون الدولي، ولا يزال النقاش متواصل ما لم يكن هناك توافق في مصالح دول المنبع ودول المصب، فالعلاقة التي تربط بين دول المصب ودول المنبع كانت دائما مبنية على الشك والريبة، لإن التخوف المصري قائم دائما حول إمكانية إنشاء مشاريع على حوض النيل من شأنها تهديد الأمن المائي لها والتأثير على حصتها من نهر النيل.

وعند الإعلان عن إنشاء سد النهضة الأثيوبي، عارضت مصر وبشدة تجسيد هذا المشروع من منطلق أن حقها التاريخي في الماء سوف يتأثر وسوف تفقد من 11 إلى 19 مليار متر مكعبا سنويا من مياه الزراعة والإمداد بالطاقة.

والمخاوف أصبحت جدية والحكومة المصرية تدق ناقوس الخطر كون أمنها المائي محل تهديد، وبما أن قدرة استيعاب المشروع تصل إلى ما يعادل إجمالي تدفق النهر لمدة عام، حتما سيؤثر ذلك على تدفق المياه إلى دول المصب.

والمخاوف المصرية زادت كونها لم تستطع الحصول على تصميم السد والدراسات الخاصة بنسبة 100% فهناك نوع من التعتيم على هذا المشروع، بالرجوع إلى القدرة الهائلة للسد في تجميع المياه وإذا أخذنا في الاعتبار أن المنطقة المخصصة للمشروع قابلة لتعرض للزلازل والهزات الأرضية[1].

ولعل الأمر الذي زاد الوضع تعقيدا هو أن المخاطر تحيط بمصر من الجانبين:

الجانب الأول : الاتفاقية الإطارية الحالية، وما صاحبها من توقيع دول من الحوض لتشكيل ما يسمى" بمفوضية حوض النيل"، لإعادة توزيع حصص النهر حسب

[1] – سد الألفية العظيم، اطلع عليه بتاريخ 2020/09/02: imdescPhp..www.olmorefo.ong

المعايير الموضوعة في الاتفاقية وتشجيع دعم الاستثمارات الزراعية والطاقوية في دول المنبع، يمثل تهديد مباشر لحصتي مصر والسودان.

الجانب الثاني: تجسيد مشروع سد النهضة، هو تنفيذ لمخطط أثيوبي قديم هدفه التحكم في مياه النيل عملا بالعقيدة "من يتحكم في النيل يتحكم في مصر"، كذلك تعتبر مصر مشروع السد هو نتيجة تحريض إسرائيلي.

وبلغت مخاوف مصر من هذا السد إلى حد التفكير في تدميره، وقد سرب موقع ويكليكس مراسلات بين حسني مبارك وعمر البشير تضمنت طلب إنشاء قاعدة عسكرية جنوب الخرطوم لضرب أي سد تقيمه أثيوبيا على النيل، والرئيس السوداني وافق على إنشاء قاعدة لـ "الكومندوس المصري" في مدينة بوستي[1].

وهذا نص الرسالة المسربة من موقع الإستخبارات الأمريكية عن موقع ويكليكس كما هي:

[1] – أحمد علي سليمان، سد النهضة، مستقبل الأمن القومي المصري، أنظر الموقع: اطلع عليه يوم 2020/09/05، http :www.olukoh.net/ culture/0/55477/

الشكل رقم (06): رسالة حسني مبارك للعمر البشير

THE GLOBAL INTELLIGENCE FILES

The Global Intelligence Files, files released so far... 909049

The Global Intelligence Files

Test search the GI Files

Index pages

List of Releases

by Date of Document

unspecified
2000
2001
2002
2003
2004
2005

On Monday February 27th, 2012, WikiLeaks began publishing *The Global Intelligence Files*, over five million e-mails from the Texas headquartered "global intelligence" company Stratfor. The e-mails date between July 2004 and late December 2011. They reveal the inner workings of a company that fronts as an intelligence publisher, but provides confidential intelligence services to large corporations, such as Bhopal's Dow Chemical Co., Lockheed Martin, Northrop Grumman, Raytheon and government agencies, including the US Department of Homeland Security, the US Marines and the US Defence Intelligence Agency. The emails show Stratfor's web of informers, pay-off structure, payment laundering techniques and psychological methods.

Re: Egypt source

Released on 2012-08-29 00:00 GMT

Email-ID	211372
Date	1970-01-01 01:00:00
From	bhalla@stratfor.com
To	bayless.parsley@stratfor.com

5/26/10

PUBLICATION: analysis/background
ATTRIBUTION: STRATFOR sources
SOURCE DESCRIPTION: Egyptian diplomatic source
SOURCE Reliability: C
ITEM CREDIBILITY: 3
DISTRIBUTION: Analysts
SOURCE HANDLER: Reva

Follow-up to insight on Egypt asking Sudan to station commandos in Sudan

Sudanese president Umar al-Bashir has agreed to allow the Egyptians to build an a small airbase in Kusti to accommodate Egyptian commandoes who might be sent to Ethipoia to destroy water facilities on the Blue Nile. He insists that the military option is not one that the Egyptians favor. It will be their option if everything else fails

المصدر: لنص-الكامل-لوثائق-ويكليكس-حول-خطة-مبارك-لمواجهة-سدود-إثيوبيا

https://www.youm7.com

و بالرجوع قليلا إلى فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، نجد مصر دائما تعيش حالة من الريبة تجاه أثيوبيا، لذا نجدها في الكثير من المرات تستخدم عناصر داخلية في أثيوبيا لوقف أي مشروعات قد تقوم بها، تؤثر سلبا على حصة مصر من مياه النيل، فتجدها ساعدت الحركة الارتيرية المطالبة بالانفصال عن

أثيوبيا، كما طالبت مسلمي أثيوبيا بالثورة ضد الحكومة، مما يجعل أثيوبيا في صراع داخلي، بهذا تكون مياه النيل في مأمن من الأطماع الأثيوبية.

خاصة وأن الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي (Hailé Sélassié) كان قد اتخذ موقف عدائي اتجاه مصر، حيث سمح لإسرائيل بإقامة شركات في إريتريا، بالإضافة إلى تحريضه للكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية بالانفصال عن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية[1].

وفي المقابل هناك أراء لمفكرين سياسيين مصريين، يرون أن السد سوف يقتصر عمله على توليد الطاقة، وبذلك لا يشكل تهديد على حصة مصر من المياه، لكن القلق يكمن فقط في فكرة التحكم الاستراتيجي في تدفق المياه التي تصل إلى مصر والسودان[2].

وبالرغم من التسويق الأثيوبي لسد النهضة باعتباره مشروعا للتنمية الإقليمية وأنه سوف يزيد من العمر الافتراض للسد العالي بمقدار 50 إلى 100 سنة، فإن مصر مازالت تتخوف من الأضرار المحتملة لإنشاء السد على مصالحها الوطنية وأمنها القومي. فتخزين 74 مليار متر مكعب من المياه خلال 06 سنوات وفق للدراسات الخاصة بالمشروع، هذه الكمية من شأنها تخفيف تدفق مياه النيل بمقدار 12 مليار متر مكعبا من المياه سنويا، وبتالي ستنخفض حصة مصر من المياه بمعدل 06 مليار متر مكعب سنويا على أقل تقدير، وهو ما يعني انتقال مصر من وضعية الندرة إلى درجة الفقر المائي. هذا الأمر من شأنه أن يفقد مصر مالا يقل عن مليون فدان من أرضيها الزراعية، وعدم قدرتها على زراعة المحاصيل كثيفة المياه مثل الرز

[1] – عابدة العالي سرى الدين، السودان بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ، 1998)، 55.

[2] – عمر خيري، أثيوبيا مسألة المياه والطاقة في الانتخابات البرلمانية التقرير الاستراتيجي (مصر: المعهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2011)، 96.

وقصب السكر، بالإضافة إلى زيادة الملوحة بالنسبة لدلتا نهر النيل. ويمتد التهديد ليشمل الثروة السمكية وزيادة حجم الفجوة الغذائية وكذا نقص فعالية السد العالي في توليد الكهرباء وكذا تأثيره على السياحة في نهر النيل. وقد تمد إلى زيادة نسبة البطالة وضعف الإنتاج الصناعي، الزراعي، والطاقوي.

الفرع الثالث: موقف السودان من سد النهضة:

في الحقيقة نجد موقف الحكومة السودانية يتراوح ما بين الاعتراض على إنشاء المشروع كونه يؤثر على فعالية السدود في السودان، كما يمتد تأثيره إلى فقدان بعض الأراضي الزراعية خصوبتها. هذا من جهة و من جهة أخرى يتحول موقفه إلى موقف محايد، وأكدت التقارير بأن السودان لن يتضرر من إنشاء أثيوبيا لهذا المشروع الكبير، بل قد يعود بالفائدة على السودان خاصة في ما يخص تنظيم تدفق مياه النهر نحو السودان كما يساعد على تقليل نسبة تعرضه للفيضانات و كذا التقليل من الاطماء الشديد الذي تعاني منه السدود السودانية.

وهناك من يرى أن موقف السودان من مشروع سد النهضة كان من منطلق أهداف سياسية، وحتى أنه توجهه لمساندة أثيوبيا في المشروع وهذا مايمثل ورقة ضغط على مصر مقابل تنازل على مثلث حلايب. دون أن ننسى الدور التي تلعبه أثيوبيا في الملف السوداني. ويمكن القول. ومن خلال الدراسات العلمية و الفنية للسد نجد من الفوائد التي سوف تعود على السودان من المشروع تتمثل في الأتي:[1]

- تنظيم تدفق المياه على النيل الأزرق على مدار السنة ومن شأنه التقليل من الفيضانات.
- يحل مسألة الطمي التي تؤثر على السدود، وبالتالي الرفع من كفاءتها التخزينية.

[1]– سيف حمد عبد الله، أهمية سد النهضة في حوض النيل الشرقي نادي الخرطوم الدبلوماسي، 222،2016.

- يكتسب السودان زيادة في الأراضي الزراعية مما يساهم في تطوير الزراعة و زيادة الانتاج الفلاحي.

والملاحظ غموض السودان من المشروع إلى جانب الناحية السياسية مبني على قاعدة من البيانات والدراسات ذات أساس علمي، فتعطي الدراسات التي قام بها خبراء من السودان تؤكد أنه هناك جانب إيجابي بالنسبة للسد[1].

المطلب الثالث: تأثير سد النهضة على العلاقات بين دول حوض النيل

تعد قضية مياه النيل من القضايا المهمة التي توليها أثيوبيا أهمية قصوى في نطاق سياساتها الإفريقية، خاصة بعد إعلانها عن إقامة سد النهضة في 31 مارس 2011 م، وهنالك سياسة واضحة لأثيوبيا تمثلت في عقد مؤتمرات القمة الأفريقية والمؤتمرات الوزارية والتي عادة ما تعقد في أديسا بابا حيث أصبحت نقطة إلتقاء الإجتماعات واللقاءات بين الساسة الأفارقة على كافة الأصعدة وهو ما يعوض التمثيل الدبلوماسي لأثيوبيا الأقل نسبيا مع الدول الأفريقية، بالمقارنة مع التمثيل الدبلوماسي المصري.

وقد نشطت أثيوبيا تحركاتها صوب معظم دول حوض النيل حتى لا تترك المجال مفتوح لصالح مصر وأهم التحركات الأثيوبية تمثالت في :

- زيارة رئيس الوزراء أثيوبيا هايلي مريام ديسالين (Haile Mariam Dessalegn) لتنزانيا 21 مارس 2017م لبحث مجالات التجارة والإستثمار.
- 24 أفريل2017م عقد مباحثات مع رواندا لإقامة شراكة في مجال التعليم، السياحة والمساعدة القانونية المتبادلة[2].

[1] – نفس المرجع، 223.

[2]– محمد كريم الخاقاني، "تأثير سد النهضة على الأمن القومي المصري" مركز البيان للدراسات والتخطيط (2020): 4، https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2020/07/39893833.pdf

- زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي لكنيا لعقد إتفاقيات في مجال الصناعة، الزراعة والسياحة.

تولي أثيوبيا أهمية خاصة كذلك للسودان وذلك بمتابعة أهم التطورات الأمنية في المنطقة.

إن نجاح أثيوبيا في إنشاء السد عبر فرض أمر الواقع سوف تمثل سابقة في العلاقات بين دول حوض النيل، مما يحفزها على التمادي في تسييس المسألة المائية والتوسع في إنشاء السدود الكبرى وزيادة حجم الإستثمارات في المجال الطاقوي، الزراعي من خلال تقديم إمتيازات للمتعامل الأجنبي، وبذلك فهي بصدد خرق مبدأ الأخطار المسبق وعدم الأضرار بالنسبة للشركاء في الأنهار الدولية.

في هذه الحالة ستتمكن أثيوبيا من الإستفادة من قوتها في مجال الموارد المائية وإستعمالها كوسيلة ضغط على دول حوض النيل، وهذا ما يساعدها على التأثير في مختلف التفاعلات الحاصلة في المنطقة، ضف إلى ذلك دورها المؤثر بالقرن الأفريقي، ومن هذا المنطلق تستطيع أثيوبيا تطويق مصر ومحاصرتها من الجنوب، وهذا ما يعزز مصالح قوى دولية وإقليمية أخرى.ويؤثر بالسلب على السياسة المصرية الخارجية والداخلية ومن ثم يمكن أن يتحقق ذالك[1].

الفرع الأول: الأثار المحتملة لسد النهضة

تنوعت التقارير الإعلامية والبحوث الإستراتيجية في توصيف الأثار المحتملة لمشروع سد النهضة بالنسبة لكلى الجانبين دول المنبع المتمثلة في أثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان ويمكن بحث أثار السد من خلال :

أولا: أثار السد على (المدى القريب)

- فترة ملء السد تؤثر على مصر وقد يكون التأثير أكثر أثناء فترات الجفاف؛

[1]- نفس المرجع، 5.

- الإقتراح الإثيوبي بملء السد في ستة سنوات يؤثر بشكل كبير على الأمن المائي المصري وعلى عمل السد العالي[1]؛
- نقص المياه المتاحة لقطاعات الزراعة والشرب في مصر؛
- خسارة جزء كبير من الطاقة المولدة من السد العالي؛
- التعجيل بالإستفادة من الطاقة الكهربائية بالنسبة لإثيوبيا؛
- تحقيق أثيوبيا تنمية إقتصادية وقفزة نوعية في المجال الطاقوي في أقرب الأجال.

ثانيا: أثار السد على (المدى بعيد):

- التحكم الكامل في مياه النيل الأزرق يؤثر على الأمن المائي المصري؛
- زيادة إحتمال حدوث زلازل بالمنطقة للوزن الهائل لمياه السد في منطقة غير مستقر جولوجيا؛
- قصر عمر السد من 25 إلى 50 سنة نتيجة الإطماء الشديد 420 ألف متر مكعب؛
- تهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة البحيرة؛
- إحتمال إنهيار السد ويحدث الكارثة على السودان وجنوب مصر؛[2]

[1]– موسوعة المقاتل، مشروعات أثيوبيا وبناء السد النهضة إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض،2019.

[2]– نفس المرجع.

المبحث الثاني: تحديات إدارة ملف سد النهضة

أصبح السد في نقطة ألا عودا ومصر رضخت للأمر الواقع وتراجع دور مصر في إدارة ملفات حوض النيل وأصبحت تتفاوض من موقف ضعف.

المطلب الأول: الوضع المائي لمرحلة ما بعد السد

أصبح أمر السد واقع حقيقيا مفروض على دول الحوض بالرغم من المفاوضات والزيارات المتبادلة بين أطراف الصراع بهدف إيجاد حل للإزمة وإقناع أثيوبيا بالرجوع إلى المواصفات الأولى للسد، غير أن هذه المطالب لم تأخذ بعين الإعتبار وأصبح التعاون يدور حول القواعد النهائية لمئ السد والممدة ما بين 7 سنوات غير أن أثيوبيا متمسكة بالمدة التي لا تتعدى 4 سنوات.

وإذ إفترضنا مدة الملى 5 سنوات نجدها تستهلك حوالي 15 مليار متر مكعب في هذه الحالة سوف تفقد مصر حوالي 12 مليار متر مكعب لتنزل حصتها إلى 40 مليار متر مكعب مما يؤثر على حصة الفرد المصري من المياه فتصبح حوالي 650 متر مكعب هذا إضافة إلى خسارتها نحو 1000 فدان من الأراضي الزراعية[1].

وبالنسبة إلى السودان فامقيمته6.5 مليار متر مكعب من حصتها تذهب إلى مصر لعدم قدرة السودان على إستغلالها، هذا نجد موقف السودان من سد النهضة محل إنتقاد من طرف السلطة المصرية كونه حريص على ضمان عدم إنهيار السد فقط، وكذا الموقف السوداني الداعم لإثيوبيا مرده أن أثيوبيا تملك بعض ملفات الأزمة السودانية، إذن السودان موقفه من السد مبني على رؤى إستراتيجية ودراسات علمية تجعل من مصلحتها إقامة السد لما في من إيجابيات تعود عليه، يمكن القول ان هم الأثار التي سوف يفرزها السد هو خلق واقع مائي جديد يتمثل في :

[1]- الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل، 35.

أولا : فقدان مصر للهيمنة المائية التي حرصت عليها لمدة طويلة من خلال الاتفاقيات المائية التي توقعها في كل مرة[1]، والتي تحظر القيام بأي نشاط على مياه نهر النيل والتي من شأنها أن تلحق الضرر بأمنها المائي، كذلك الطرف المصري يرى في تجسيد مشروع سد النهضة تحقيق لأجندة سياسية تصب في استراتجيات ومصالح قوى أخرى تهدف إلى الضغط على مصر وتهدد أمنها القومي .

ثانيا : تأثر حصة مصر من المياه خلال فترة ملء الخزان كونها تعتمد على مياه نهر النيل بنسبة 96.5% هذا وبعد تفعيل إتفاقية عنتيبي وإعادة تقسيم مياه نهر النيل يضع مصر في دائرة العجز المائي.

ثالثا: السودان لن يتأثر بشكل مباشر من هذا المشروع إذ يمكن تعويض ما يفقده من المياه التي تذهب إلى مصر والتي هي من حقه.

ويمكن القول أن مصر من أكثر الدول التي يهددها قيام السد في مراحله الأولى من الملء، كما له تأثير على العلاقات بين دول الحوض بسبب فكرة إعادة توزيع الحصص المائية ومع ذلك هناك قناعة لدى العديد من الخبراء والباحثين المصريين بأن هناك مزايا مائية كبير تتمتع بها أثيوبيا وأن الهدف الأساسي من قيام السد هو توليد الطاقة[2].

المطلب الثاني: تأثير المواقف الخارجية في إدارة الأزمة

الفرع الأول : مجلس الأمن وقضية سد النهضة

لأول مرة يتم اللجوء إلى مجلس الأمن في قضية الإنتفاع المنصف لمياه الأنهار، حيث قامت مصر بإخطار مجلس الأمن في شهر ماي لسنة 2020 م لتشيد الإنفرادي الأثيوبي لسد النهضة دون إخطار أو تشاور مع دول المنبع وفق نص المادة 34 من

[1]– الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل، 36.

[2]– فيصل حسن الشيخ، مرجع سابق، 37.

ميثاق الأمم المتحدة، هذا وقد عرضت مصر القضية على الأمم المتحدة في سبتمبر 2019م لكن لم تحضى بإهتمام دولي كبير ثم عرضت مذكرات إيضاحية لكل من مصر والسودان وأثيوبيا أمام مجلس الأمن، وقد وجه مجلس الأمن دعوى لإطراف النزاع لتسوية كافة الخلافات تحت رعاية الإتحاد الإفريقي، غير أنه في سبتمبر 2020م لم ينجح الإتحاد الإفريقي في إيجاد أرضية مناسبة لتقريب وجهات النظر في إطار التسوية السلمية لنزاعات الدولية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن التوصيات التي يصدرها مجلس الأمن تأسيسا على الفصل السادس لا تحوز على الصيغة الإلزامية في التنفيذ مقارنة بالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن تأسيسا على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1].

الفرع الثاني :ردود الفعل الدولية تجاه سد النهضة

إستمرار أثيوبيا في تجسيد المشروع دون الإهتمام بتداعيات ذلك على دول الحوض، دفع إلى خروج القضية من نطاقها الإقليمي ورفعت إلى مجلس الأمن بهدف التوصل إلى تسوية ترضي الأطراف الثلاث وخلق نوع من رودود الفعل على المستوى الدولي، فالملاحظ أنه ليست هناك ضغوطات دولية واضحة على أثيوبيا ومرد ذالك كون هذه الأطراف الدولية شاركت بعضها في تمويل المشروع، فبعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود طالبت مصر بوسيط دولي لكن قوبل هذا الطلب بالرفض من طرف أثيوبيا.

تتوقف التأثيرات التي يمكن أن تنتج عن الأدوار والمواقف الخارجية في أزمة سد النهضة على عدد من المحددات أهمها رغبة الدول الثلاث بالوساطة، وقد شكلا الموقف الأثيوبي عائق أمام تفعيل الجهود الخارجية لتسوية الأزمة، أكد وزير الري

[1]– "الملف المصري،" مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية29 (2020).

الأثيوبي سيليشي بيكيلي في 11 جوان 2020م عبر وسائل إعلامية رسمية أن الأطراف الأخرى يجب " أن لا تذهب أبعد من مراقبة مفاوضات ومشاطرة ممارسات الحسنة حين تطلب بشكل مشترك من الدول الثلاث " كما أنتقد سلوك مصر المتمثل في توجيهها رسالة إلى مجلس الأمن في ماي 2020م أعتبرها ممارسة ضغط دبلوماسي.

وفي ما يخص المواقف الدولية إزاء مفاوضات سد النهضة فقد تبين أن كافة الأطراف لم ترغب في الدفع بها إلى مسار التسوية الفعلية فلإدارة الأمريكية إكتفت بإستضافة جولات التفاوض فقط والزيارة التي قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مايك بومبيو إلى أديسا بابا تثير الشكوك حول الدور الإسرائيلي في إدارة الأزمة أما بالنسبة لدول الأوربية فلم تخرج عن محاولة الإبتعاد عن الأزمة لحماية مصالحها في المنطقة، وبالنسبة لمواقف الإقليمية فإنها مبنية على رهانات تتمثل في إدراك دول الخليج وكل الدول العربية بصفة عامة مدى خطورة السد على المن المائي المصري والكثير من هذه الدول لديها إستثمارات في اثيوبيا ولها علاقات متميزة مع الحكومة الإثيوبية كما تتوقف فعالية الإتحاد الأفريقي بصفته المنظمة المسئولة عن إدارة المفاوضات حول سد النهضة على مدى إدراك دول الأعضاء في المنظمة لتداعيات سد النهضة على الشعب المصري ومدى تعاطف هذه الدول مع الحقوق المصرية حيث تعبر محاولات الإتحاد الإفريقي حتى الأن لتسوية الأزمة عن سعي جدي من قبل المسئولين بهذه المنظمة لمنع إندلاع الصراع.[1]

[1]– نفس المرجع، 30.

المبحث الثالث: احتمالات التسوية والصراع حول سد النهضة .

في ظل هذه التطورات التي تشهدها قضية سد النهضة يصعب التنبؤ باتجاه الأحداث لعدم وجود مسار واضح للقضية. و ليس هناك مساعي جدية للوصول إلى حل، كون كل طرف ليس له إستعداد لتقديم تنازلات من شأنها تلطيف جو المفاوضات، في حين إثيوبيا والتي لم تقدم أي تعهد ملموس للطرف الأخر فهي تتفاوض من مركز قوة وتتمسك بما تراه يخدم مصالحها. و مصر ترفض التخلي عن حقوقها التاريخية في مياه النيل.

المطلب الأول :الحلول الممكنة لتفادي تأثير السد.

الفرع الأول: الخيار السياسي

يبقى الخيار السياسي هو الحل الأمثل للوصول إلى إتفاق يرضي كل الأطراف، فيجب ترك باب الحوار والتفاوض مفتوح. وما يبعث على التفاؤل كون الأمر لم يصل بعد إلى مرحلة الصراع الكامل، فرغم توقف المفاوضات تارة وإستئنافها تارة أخرى ورفع القضية إلى مجلس الأمن، إلا أنه يجب على كلا الطرفين تقديم بعض التنازلات التي من شأنها تلطيف الجو وكذالك تسهل الوصل إلى حلول ممكنة في صالح الطرفين دون الأضرار بمصالح دول حوض النيل ككل.

والشيء الإيجابي كذالك هو تشكيل لجنة لتقييم أثار السد والتي من خلالها تكون هناك دراسة علمية أكثر مصداقية وموثوقية لجميع الأطراف[1].

كذالك من خلال الدعوة إلى عقد مشاورات ثلاثية وكذا عرض نتائج الدراسات الخاصة بالسد على وزراء الخارجية الدول الثلاث وكذا المختصين في المجال.

[1]– منى عمر، سيناريوهات مصرية لمواجهة أزمة سد النهضة الأثيوبي، اطلع عليه بتايخ:2020/09/09، www.dp-news.com

وقد استأنفت المفاوضات ثلاثية مؤخرا بين مصر والسودان وأثيوبيا بشأن ملئ وتشغيل سد النهضة والمشاريع المستقبلية على النيل الأزرق.

الفرع الثاني: الخيار العسكري

روج العديد من الخبراء في مجالات المياه والشؤون الإفريقية والعسكرية خلال الفترة الماضية للخيار العسكري رغم الصعوبة البالغة لهذا الخيار وكون ضرره يتجاوز كثير نفعه، وذلك من أن هذا الخيار كان مطروح وبصورة واضحة على مدار الحقب والمراحل السابقة، حيث كان يتم التلويح به في حالة الضرورة القصوى وفي إطار رد الفعل على مواقف معادية من جانب بعض دول الحوض، ولعل أشهر هذه الحالات كان عام 1979 عقب قيام " منجستو هيلا مريام" باستجلاب الخبراء السوفيات لدراسة إمكان بناء السدود على منابع النيل[1]، فأعلن الرئيس الراحل أنور السدات : " أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يأخذ مصر للحرب هو المياه"، وصرح أن مصر ستستخدم القوة العسكرية وتدخل حرب وتهدم أي سد تقيمه أثيوبيا على منابع النهر.

ومن ثم يبدو جليا أن هذا الخيار ظل دوم مطروح من قبل الرؤساء المتعاقبين، إلا أن المشكلة حول تنفيذ هذا الخيار تمثلت في بعد المسافة بين مصر وأثيوبيا.

الفرع الثالث: الخيار القانوني: ويشمل هذا الخيار ما يلي:

- اللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها لحل النزاعات الدولية، كالمساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق والتحكيم الدولي أو تقصي الحقائق. فإن سعي مصر الجاد لإستخدام هذه الأدوات يظهرها أمام العالم كدولة ساعية إلى

[1]- عمرو أبو الفظل، "حزمة شاملة: خيارات مصر أمام السد الإثيوبي،" مجلة السياسة الدولية 193(2013): 114.

السلام وحريصة عليه، وهو ما يفضح النوايا الإثيوبية ويضع المفاوض الإثيوبي تحت ضغط وحرج كبير[1].

- رفع القضية أمام المحكمة الدولية وليس تحكيم تطلب فيه مصر إدانة بناء السد الاثيوبي لمخالفة ذالك لقانون الأمم المتحدة لمياه الأنهار لعام 1997، والذي يحتم أن تكون سدود دول المنابع صغيرة ولا تعوق وصول المياه إلى دول المصب، وسد النهضة يصنف على أنه أكبر سدود أفريقيا على الإطلاق، وفي حالة الرفض يتم اللجوء للأمم المتحدة للفصل في الأمر والرجوع إلى الإتفاقيات و القانون الدولي الذي يحكم وينظم استغلال الأنهار العابرة للحدود للأغرض غير الملاحية.

- محاولة إستخلاص مواقف أثيوبية للذهاب إلى محكمة العدل الدولية، حال عدم التوصل إلى إتفاق نهائي لحل الخلاف حول آلية ملء الخزان وسعته.

- اللجوء إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي للبحث في تسوية للمشكلة، كونها تهدد الأمن والسلم الإقليمي في منطقة حوض النيل، وتساهم في تحفيز الصراعات على المياه، إذا ما لجأت باقي دول المنابع لتقليد أثيوبيا في بناء سدود مشابهة.

- اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي للاعتراض على قواعد ملأ و إقامة السد و كذا حجم المياه المخزنة فيه، وأن تطلب مصر من المجلس بحث النزاع تحت الفصل السابع من الميثاق[2].

[1]- محمد شوقي عبد العال، "الخيارات القانونية والسياسية، لتعامل مع أزمة سد النهضة،" مجلة أفاق سياسية 05(2014): 94.

[2]- عبد العال، مرجع سابق، 95.

الفرع االرابع: الخيار الفني

- القيام بعدد من الإصلاحات والمشروعات التي تزيد من الموارد المائية، وإقامة هيئة خاصة بالإشراف والرقابة والتنسيق في مجالات إستخدامات مياه النيل.
- إقامة مشروعات وبنية تحتية أكثر كفاءة في مجال توزيع المياه، تطوير مصادر مياه بديلة مثل تحلية مياه ومعالجة مياه الصرف.
- تقديم عدد من البدائل المغرية لإثيوبيا، كالإتفاق معها على تخصيص أحد المواني المصرية على البحر المتوسط لنقل بضائعها إلى العالم الخارجي.
- الإستفادة من المساقط المائية الطبيعية في دولة الكونغو، وقيام مصر بإنشاء توربينات لتوليد الطاقة الكهربائية هناك، بحيث تكون تكلفتها نحو 40% من تكلفة إقامة سد النهضة[1].

إذن مصر بحاجة إلى ثورة للحفاظ على موارد المياه العذبة وإدارتها في وجه الطلب المتزايد بالمقارنة مع النمو السكاني وكذا في مجال الزراعة والري والاستعمال الصناعي ويتطلب حل مشكلة المياه استجابة كل المستويات المحلية والوطنية والدولية بشكل منتظم ومنسق[2].

الفرع الخامس: التصورات الفنية والعملية

تمتلك مصر قاعدة مؤسسية قوية ومؤثرة على دول الحوض وأفريقيا منذ منتصف الخمسينات وذالك من خلال إعترافها بإستقلال الكثير من دول حوض النيل ومساهمتها في تعزيز قدرات تلك الدول وإرساء دعائمها في مختلف المجالات، وكذلك عقد الكثير من الإتفاقيات المتنوعة.

[1]– البنداري، مشكلة سد النهضة وإعادة، 73.

[2] – RANIA A ATTALLA , "GRAND ETHIOPIAN RENAISSANCE DAM," IQP–GFS 1504 (2015): 03.

والحديث عن التعاون الفني يقودنا إلى الإشارة إلى دور الصندوق المصري لتعاون الفني مع أفريقيا منذ إنشائه عام 1981، كما تجدر الإشارة إلى دور وزارة الزراعة والطاقة والموارد المائية التي تشرف على تنفيذ مشروعات رائدة في عدد من دول حوض النيل، كما قدم الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية معونة غذائية لكثير من الدول على غرار كينيا سنة 2009.

وتعتمد مصر في علاقاتها مع دول حوض النيل على تقديم خبراتها ووضع خدماتها، حيث قامت بحفر عشرات الآبار في كينيا وتنزانيا وتحسين الإدارة المائية في الكونغو الديمقراطية[1].

المطلب الثاني: بوادر الصراع بين دول حوض النيل.

دول حوض النيل تعيش في حالة توتر خاصة وأن مصر تَعتبِر مياه النيل حق مكتسب لها. وتحاول جاهدة الحفاظ على حصتها من هذا المورد المائي والمقدرة بحوالي 55.5 مليار متر مكعب سنويا. ومع الزيادة الهائلة في عدد السكان الذي تصاحبه زيادة في الطلب على كمية المياه الكافية لتحقيق الأمن المائي المصري فهي تعاني نوعا ما من شح الموارد المائية لذلك تعمل جاهدة من أجل إقامة مشروعات جديدة على النيل، لتغطية الاحتياجات المتزايدة على المياه. ومشروع سد النهضة الذي جسدته أثيوبيا يؤثر بشكل كبير على تدفق مياه نهر النيل نحو دول المصب، لذلك فهي تعيش حالة إستنفار قصوى تجاه هذا المشروع ولذلك فمصر تسابق الزمن وتحاول إيجاد حل حول كيفية ملئ السد من خلال جولات ماراطونية للوصول إلى إتفاق يحمي حصتها من تدفق نهر النيل لكن هذه المفوضات يعبر عنها بحوار طرشان بين مصر وأثيوبيا[2]، كون كل طرف يكرر مواقفه دون ملل فمصر تتمسك

[1]– محمود أبو العينين، "الدور الإقليمي في أفريقيا منذ ثورة جويلية 1952 بين الاستمرارية والتغير،" السياسة الدولية149، مجلد 37، (2002): 37.

[2]– رمزي سلامة مشكلة المياه في الوطن العربي (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)، 83.

بحقوقها المشروعة على مياه النيل بينما ترى أثيوبيا مشروع السد بمثابة إقلاع اقتصادي "لا أحد ولاشى" يوقف بناء السد سواء أكان من الداخل أو من الخارج وهذا هو شعار أثيوبيا.

بينما السودان والذي حصته لا تزيد عن 18.5 مليار متر مكعب سنويا وبسبب الحرب الأهلية التي تعيشها وكذا الظروف السياسية غير المستقرة ونتيجة إنقسام السودان حال دون إلتفاتها إلى تأثير مشروع سد النهضة على أمنها المائي.

أما أثيوبيا فهي على قناعة بأنها على خطى سليمة وأن من حقها إستغلال مياه نهر النيل لدفع بعجلة التنمية لديها ومن حقها إقامة ما تشاء من المنشآت التي تراها مناسبة حتى لو وصل الأمر إلى قطع مياه النيل على دول المصب، إذن الملاحظ أن دائرة النزاع حاليا تنحصر بين أثيوبيا والسودان ومصر[1].

المطلب الثالث: فرص التعاون بين دول حوض النيل.

مبادرة حوض النيل: نجد مبادرة حوض النيل التي تم إطلاقها بتاريخ 1999/02/22 تهدف إلى تنمية العلاقات بين الدول العشرة المشاطئة لنهر النيل وهي جمهورية الكونغو، بوروندي، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، أثيوبيا، مصر، تنزانيا، أريتيريا، بصفتها عضوا مراقبا وتعد المبادرة بمثابة رؤية مشتركة لدول إقليم حوض النيل، تهدف إلى تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال التوزيع المنصف والمشاركة العادلة في الموارد المائية لحوض النيل[2]، كما أن المبادرة تعد آلية للتحول تهدف إلى تنصيب أسلوب المشاركة في المنافع المشتركة، متخطية بذالك الحدود السياسية لدول الإقليم لدعم السلام والأمن على المستوى الإقليمي.

---

[1] حسن زنيند، خبراء ألمان يرسمون أفاق حل لمظلة سد النهضة، اطلع عليه يوم 2020/09/05، WWW.DW.COM

[2] -stockholm international water institute «transboundary water mangement as a regional public good, financing development, an example from the nile basin ,Report :20,2007 , 10.

وتعبر هذه المبادرة عن إرادة في تحقيق سبل الانتفاع المشترك بموارد حوض النيل، ورغم هذه الجهود الساعية إلى تحقيق التعاون المشترك إلا أن دول حوض النيل تعتمد إلى هيكل تنظيمي يتمثل في:

- منظمة تكنو نايل tecnonayl والتي سبقت مبادرة حوض النيل سنة 1997م ولقد كلفت هذه المنظمة بمتابعة تنفيذ مشروعات الفنية على حوض النيل[1].

وقد أنشئ هذا التجمع في ديسمبر 1992م بمشاركة دول كأعضاء عاملين هم : مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية، حصلت باقي الدول على صفة مراقب. واستمرت إلى غاية 1998م والذي يعد الإلية منظمة تجمع دول الحوض نقطة شاملة تضمنت 22 مشروع.

- مشروع إعداد إطار التعاون الإقليمي المؤسس بين الدول حوض النيل تجمع بشكل دوري عدة كل عام قد تحولت تلك اللجنة إلى لجنة تفاوضية مشتركة دول حوض النيل سنة 2002م.
- إتفاقية عنتيبي: قُوبِل هذا الاتفاق بالرفض من طرف مصر والسودان كونه ينهي الحصص التاريخية لكلى الدولتين والمقدرة بـ55.5 مليار متر مكعب بالنسبة لمصر و 18.5 مليار متر مكعب بالنسبة إلى السودان، وُقِعَ هذا الاتفاق بمدينة عنتيبي بأوغندا في 10 ماي2010م. والذي ينص على تدعيم التعاون بين دول مبادرة حوض النيل وتركز على فكرة الإستخدام المنصف والمعقول لمياه حوض النيل، لكن هذه الإتفاقية قُوبِلت بالرفض من جانب مصر والسودان بلإضافة إلى الاتحاد الأوربي الذي دعَّم موقف مصر والسودان، بينما البنك الدولي رفض عن تجديد موقفه وحثَّ على مواصلة الحوار[2]، كون

[1]– مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007م، 2008م، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية 2008م، 393.

[2]– الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل ، 161.

إحتياجات التنمية (سد النهضة)، النمو السكاني وأفاق التكامل الإقتصادي الإقليمي والتحديات والتغيرات المناخية تشكل نقاط مهمة تُوجِب التعاون المستمر بين دول الحوض لمواجهتها.

- منذ 1997م والمفاوضات مستمرة بهدف التوصل إلى إطار قانوني متعدد الأطراف يمهد لإقامة" مُفوضية حوض النيل" كمنصة دائمة للتعاون يمكنها إدارة وإنشاء مشروعات البِنية التحتية للمشاريع المائية، وإدارة وتلقي التمويل من الجهات المانحة، و لكن غلب على هذه المفاوضات تباين في المواقف وإختلاف في الرأي طيلة هذه الفترة. ويمكن حصر مراحل هذه المفاوضات في النقاط التالية:
- المرحلة الأولى 1997م- 2000م وتسمى عمل الخبراء قُدِّم خلالها مشروع يمثل الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون بين دول الحوض.
- المرحلة الثانية: 2000م- 2002م مرحلة عمل اللجنة الإنتقالية محاولة بحث نقاط الخلاف حول مشروع إتفاقية التعاون التي أعدتها لجنة الخبراء السابقة.
- المرحلة الثالثة 2003م – 2007م مرحلة عمل لجنة التفاوض تم التوصل إلى إتفاق حول إطار التعاون من خلال 39 مادة أُتُفِق على معظمها باستثناء إثنان أو ثلاث بنود وتم رفع الأمر إلى مستوى رؤوسا الدول والحكومات.

وتضمنت المبادئ العامة المستمدة من قواعد القانون الدولي والمتمثلة في عدم الأضرار بالغير والإستخدام المنصف والعادل للمياه، توزيع الحصص المائية،[1] لكن يبقى الخلاف حول مفهوم الأمن المائي والذي طُرِح للنقاش من طرف مصر والسودان ليكون مخرجا للخلاف حول موضوع الإتفاقية، وإدراج ضمن المادة 14.

[1]- العادلي، موارد المياه في الشرق، 288.

وكذلك هناك الخلاف أيضا حول رُؤى كل من دولتي المصب ودول المنبع للهدف من الاتفاقية، فدول المنبع يهمها إعادة تقسيم مياه النهر بينما دولتا المصب تطالب بحقوقها التاريخية في مياه النيل طبق لإتفاقية 1959م ونجد أيضا خلاف حول الحقوق المكتسبة لمياه حوض النيل، وكذا حول مشروعية الإتفاقيات السابقة التي ترفض دول المنبع الإعتراف بها بينما نجد التمسك بها من طرف مصر والسودان.

وفي النهاية جُمِّدَت المفاوضات لإختلاف وجهات النظر حول المادة 14 المتعلقة بمفهوم الأمن المائي.

فدول المنبع ترى صياغة هذه المادة على النحو التالي " ألَّا تؤثر تأثير ذا شأن على الأمن المائي لأي دولة أخرى من دول الحوض"، ودولتا المصب ترى أن تكون الصياغة كالأتي ، " ألَّا تؤثر سلبا على الأمن المائي والحقوق والإستخدامات الحالية لأي دولة أخرى من دول حوض النيل.

ومع كل هذا الإختلاف وتباين الرؤى بين دول المنبع والمصب تم الإصرار على ضرورة إقرار الإتفاقية، وفعلا تم المصادقة عليها في عنتيبي بتاريخ 14 ماي 2010م من طرف أثيوبيا، أوغندا،رواندا، تنزانيا وكينيا.

ويبقى الإختلاف حول المادة 14 ودعيت مصر للإنضمام إلى المفوضات والتوقيع[1].

[1] – بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي، 138.

الشكل رقم (07) : صراع دول حوض النيل على ملكية المياه

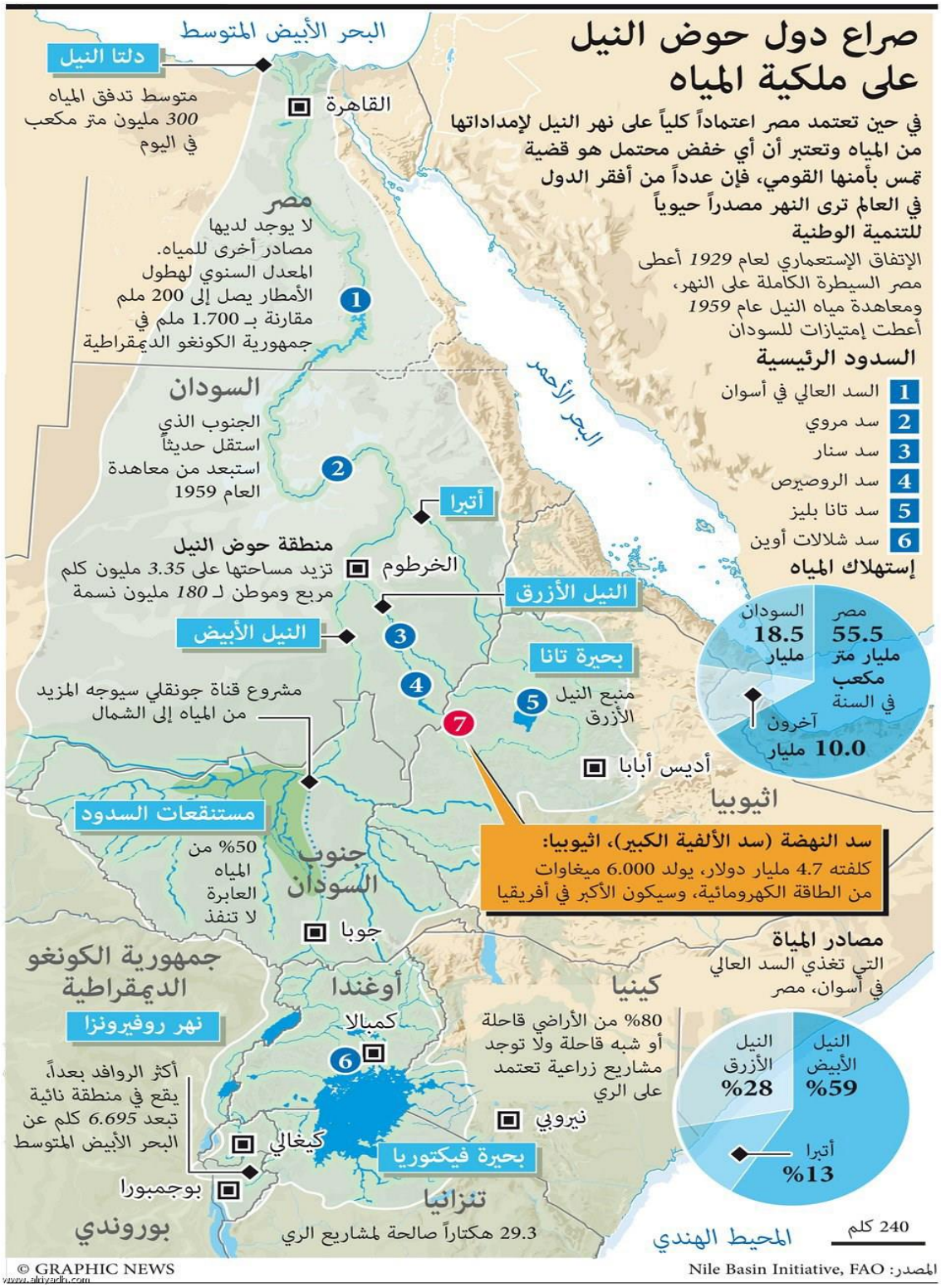

المصدر: Nile Basin Initiative,FAO

خلاصة وإستنتجات:

الملاحظ أن دول حوض النيل تمتلك رؤية واضحة فيما يخص تداعيات سد النهضة، حيث أن أثيوبيا ترى أن المشروع يمس بمصالح مصر والسودان وليس له تأثير كبير على حصص كلا البلدين، وأثيوبيا ماضية في تجسيد المشروع وغير مهتمة بمواقف دول المصب وغير محتمة أيضا بردود الفعل الدولية وتنهج سياسة فرض الأمر الواقع، بينما السودان فموقفه من المشروع يتراوح ما بين الرضى تارة لما له فوائد تعود عليه والحياد تارة أخرى أما الحكومة المصرية فلا تملك روى واضحة حيال الأزمة ولم يستطع صانعي القرار وضع بدائل يتفادى بها تأثير المحتمل لسد النهضة.

الخاتمة

الخاتمة

يشكل ملف سد النهضة خطرا على الأمن المائي المصري، ولا يقف عند هذا الحد إذ أصبح قضية وجودية بالنسبة للمصريين، فهو تهديد لجميع مقومات الدولة وكذا تماسكها الوظيفي،إذ أن مصر بحاجة إلى أن تواجه حقيقة تجسيد مشروع سد النهضة وأن تنتبه إلى مستويات التهديد الوجودي الواقع بها، فأثيوبيا تتمسك بتعبئة السد في حين أنها تدير مفاوضات مع الطرف الأخر، حتى أنها تؤكد على أن هذا المشروع لا يهدف إلى الإضرار بمصالح مصر والسودان وأن الهدف الأساسي للسد هو توليد الطاقة لدعم عجلة التنمية، هذا من جهة ومن جهة أخرى،وجب على الطرف المصري إدراك خطورة الدعم الخارجي لصالح إثيوبيا ومن ثم وجب على دوائر صناع القرار المصرية التعامل مع ملف السد النهضة كأولوية كون بعض الأطراف تتجه إلى تدويل قضية نهر النيل وجعل المياه كسلعة تستفيد منها الدول التي تعاني نقص في الموارد المائية، ومنه نستخلص النتائج التالية:

- يجب على الطرف المصري مراجعة حجم الاستهلاك السنوي من المياه والإتجاه نحو تنظيم حكومة الموارد المائية، والتقليص من حجم الإستهلاك السنوي من خلال مراجعة حصص كل من الزراعة والصناعة من الموارد المائية
- يشكل بداية ملئ سد النهضة الأثيوبي كمرحلة أولى تهديدا مباشر لموارد المائية لدول المصب خاصة على مصر، إذ كان من الواجب على دولتي المصب مصر والسودان التفكير القبلي في موارد بديلة عن مياه نهر النيل وإذا كانت تجادل بكونها تملك 55.5 مليار متر مكعب من مياه النيل، فهذا في مرحلة ليست كعهد اليوم أين التطور التكنولوجي والتقني يشمل جميع الميادين بالإضافة إلى ذلك زيادة عدد السكان الذي صاحبه الزيادة في الطلب على الموارد المائية.
- إن الأوضاع الدولية، الإقليمية والمحلية في تحول مستمر، والسياسات تتغير والدول تنمو وتتطور ويزداد معها الطلب على مختلف الموارد والإمكانيات المتاحة.

الخاتمة

- تراجع دور مصر إقليميا لصالح أطراف أخرى، ولم تعد قادرة على حشد الرأي العام العالمي والإقليمي لصالحها، فإثيوبيا إستفادت من الدعم الخارجي وتتفاوضمن مركز قوة.ولهذا لا يمكن التكهن أو رسم خريطة أو مسار للنزاع بين دول حوض النيل، والخيار العسكري الذي طرحته مصر مستبعد حسب أراء المتتبعين لشأن الدولي وقضية سد النهضة.
- إن السبيل لحماية الأمن المائي لدولتى المصب مصر والسودان هو توجيه سياساتهما للبحث عن مصادر بديلة للمياه لتغطية العجز المائي التي تعاني منه، ويطرح البنك الدولي دعوات بضرورة إصلاح الموارد المائية من خلال إتباع ألية الخصخصة في ما يخص الموارد المائية بدعوة أن القطاع الخاص الأقدر على ذالك.

الملاحق

إتفاقية عنتيبي. (فبراير 2011)

اتفاق عنتيبي نص للاتفاقية الإطارية، التي وقعت عليها خمس دول حتى الآن من دول حوض النيل وهي: "إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا"، وهي الترجمة غير الرسمية للاتفاق الذي لاقى رفضاً من دول المصب "مصر والسودان"، لأنه ينهى الحصص التاريخية للدولتين "55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان"، بعدما نص الاتفاق الذي وقع في مدينة عنتيبى الأوغندية في 10 مايو الجارى على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول.

وفيما يلى نص الاتفاق كما نشره موقع "أفريقيا اليوم:"

"دول المبادرة تدرك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنهر النيل لشعوب دول الحوض مع رغبتهم القوية في التعاون للاستفادة من الموارد العظيمة لنهر النيل والتي توثق علاقتها معاً وفق تنمية مستدامة لكل دول الحوض، آخذين في الاعتبار أن نهر النيل مورد طبيعى وبيئى لفائدة كل دولة، مؤكدين أن الاتفاقية الإطارية حاكمة لعلاقاتها، وأن مبادرة حوض النيل هي أساس التكامل والتنمية المستدامة والمتسقة وأساس للحوار حول موارد نهر النيل حماية لحقوق أجيال المستقبل، ومؤكدين كذلك على رغبتهم في تأسيس منظمة تدير موارد نهر النيل وتحقق تنمية متوازنة لها آخذين في اعتبارهم المبادرة الدولية لتطوير التعاون والتنمية المستدامة للموارد المائية، ولذا اتفقت على الآتى:

الباب الأول

الإطار الحالى للاتفاقية الإطارية

الاتفاقية الإطارية تطبق لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل وموارده وإنشاء مؤسسة كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.

الباب الثاني

تعريفات لأغراض الاتفاقية الإطارية للتعاون

(أ) حوض النيل يقصد به الامتداد الجغرافى لنهر النيل

(ب) يستخدم هذا التعريف كمرجعية بيئية وللحماية والحوار من أجل التنمية.

نظام نهر النيل يقصد به مجرى نهر النيل وحوافه والمياه الأرضية المرتبطة بنهر النيل وتستخدم هذه الوحدات في أى موقع فيه إشارة للمياه.

(ج) الإطار يقصد به الاتفاقية الحالية للتعاون الإطاري.

(د) دول مبادرة نهر النيل أو دول مبادرة النيل أو مبادرة النيل أو دول المبادرة يقصد بها الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية والتي هي بالضرورة أعضاء في مبادرة حوض النيل.

(هـ) المفوضية يقصد بها مفوضية مبادرة نهر النيل المنشأة بموجب الفقرة 3 من هذه الاتفاقية الإطارية.

(و) الأمن المائى يقصد به حق دول المبادرة في الاستخدام الآمن للمياه في مجالات الصحة, الزراعة, الثروة الحيوانية والحماية والبيئة.

الباب الثالث

أولاً المبادئ العامة:

النظام: نهر النيل ومياهه يجب حماية استخدامها وتنميتها وفقاً للمبادئ العامة الآتية:

(1)التعاون.

مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تؤسس على المساواة والتعاون العابر للحدود والمنافع والثقة المشتركة في حوار متسق من أجل حماية نهر النيل والجهود المشتركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(2)التنمية المستدامة

مرتكزات التنمية المستدامة في حوض النيل

(3)التابعية

ترتكز التابعية على اين ما وجدت تنمية وحماية موارد نهر النيل تنفذ بأقصى ما يمكن.

(4)الاستخدام وفقاً للانصاف والمعقولية.

تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول.

(5)الحد من الإضرار بالدول

ترتكز على الحد من الإضرار الحاد ببقية الدول

(6)حق دول المبادرة في استخدام المياه داخل حدودها

يرتكز على أن لكل دولة لديها الحق في استخدام مياه نهر النيل وفق للاستخدامات التي تمت الإشارة لها.

(7)الحماية والحوار:

ترتكز على أن دول المبادرة تتخذ الخطوات المهمة منفردة وبشكل جماعى عندما يكون ذلك ضرورياً لحماية مياه نهر النيل ومتعلقاتها.

(8)المعلومات المرتبطة بالخطوات التخطيطية.

ترتكز على أن دول المبادرة تتبادل المعلومات حول الخطوات التخطيطية عبر مفوضية مبادرة حوض النيل.

(9)مصلحة المجتمع.

ترتكز على مصالح الدول في منظومة نهر النيل.

(10)تبادل المعلومات والبيانات.

ترتكز على تبادل المعلومات والبيانات التي ترتبط بالإجراءات المرتبطة بالموارد المائية عندما يكون ذلك ممكناً ويسهل مصالح الدول التي بينها اتصالات.

(11)البيئة وتأثيراتها على التقييم والتقويم.

(12)الحلول السلمية للخلافات.

اعتماد الحلول السلمية للخلافات.

(13)المياه النقية والموارد الثمينة.

ترتكز على أن المياه النقية والموارد الثمينة ضرورية للحياة والتنمية والبيئة،

هذه الاتفاقية فيها فؤائد عظيمة للسودان .. والسودان سيستفيد منها وايضا سد النهضة ..اتمني التوقيع عليها .. بعد اعادة دراستها مره اخري حتي تدخل محل التنفيذ الفوري ارسلها الماحي السوداني

قائمة المصادر المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1- القرآن الكريم

- ✓ الكريم القرآن. "سورة الأنبياء." الآية 30.
- ✓ الكريم القرآن. "سورة المؤمنون." الآية 18.
- ✓ الكريم القرآن. "سورة قريش." الآية 3-4.

2- الكتب

- ✓ إبراهيم السفير يسري. *النيل وسد النهضة رحلة عبر التاريخ والجغرافيا*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
- ✓ إبراهيم السيد أحمد رمضان. *مسؤولية إثيوبيا والدول الممولة والشركات المنفذة عن إنشاء سد النهضة*. الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.
- ✓ ابراهيم علي غانم. *الأمن المصري المائي*. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2016.
- ✓ أحمد علي سليمان. *الماء والأمن القومي المصري: نحو رؤية منهجية لحل المشكلة*. مصر: كتاب الجمهورية، 2010.
- ✓ أحمد يوسف. *تحرير المشكلات المائية في الوطن العربي*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994.
- ✓ أيمن وهدان. *الأمن المائي*. عمان: دار أمجد، 2015.
- ✓ جندلي عبد الناصر. *التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية* . الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
- ✓ جورج بونز و سيرج سونرون. *معجم الحضارة المصرية القديمة*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- ✓ جيمس دورتي، و روبرت بالتسنقراف. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. ترجمة وليد عبد الحي. الكويت: دار الكاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.

- ✓ حسام الدين ربيع الإيمان. *البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.
- ✓ حسن أبو سمور، و حامد الخطيب. *جغرافيا الموارد المائية*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999.
- ✓ رشدي سعيد. *نهر النيل نشأته وإستخدام مياهه في الماضي والمستقبل*. القاهرة: دار الهلال، 1993.
- ✓ رمزي سلامة. *مشكلة المياه في الوطن العربي*. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001.
- ✓ *مشكلة المياه في الوطن العربي: احتمالات الصراع والتسوية*. الإسكندرية: دار النشر منشأة المعارف، 2001.
- ✓ *مشكلة مياه النيل في الوطن العربي – إحتمالات الصراع والتسوية*. الإسكندرية: منشأة المعرف، 2001.
- ✓ رواء زاكي يونس الطويل. *مخاطر الأمن المائي العربي*. عمان: دار زهران، 2010.
- ✓ روي بوبكن. *تحلية مياه البحر*. بيروت: دار الأفاق الجديدة، بدون سنة نشر.
- ✓ زاكي البحيري. *مصر ومشكلة النيل أزمة سد النهضة*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.
- ✓ سعيد رشدي. *نهر النيل نشأته واستخدام مياه في الماضي والمستقبل*. القاهرة: دار الهلال، 1993.
- ✓ صفاء عبد الأمير رشم السدي. *جغرافية الموارد الطبيعية*. العراق: جامعة البصرة كلية التربية والعلوم الانسانية، بدون سنة النشر.
- ✓ طه عثمان تارى. *النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية*. العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 1992.
- ✓ عابدة سرى الدين العالي. *السودان بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي*. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1998.
- ✓ عبد الحميد صلاح محمد. *صراع وحروب المياه*. القاهرة: طيبة للنشر والتوزيع، 2012.

- ✓ عبد الحميد عامر. *حوض النيل: فرضية غائبة*. القاهرة: وكالة عامر للنشر، 2012.
- ✓ عبد الرحمن حمدي. *مصر وتحديات تدخل دول في إفريقيا*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.
- ✓ عبد الغاني محمد سعودي. *إفريقيا: شخصية القارة في شخصية الأقاليم*. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2004.
- ✓ عبد الفتاح صديق عبد الله وآخرون. *جغرافيا الموارد المائية المعاصرة*. المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد، 2008.
- ✓ عبد القادر رزيق المخادمي. *الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات*. دمشق: دار المفكر، 1999.
- ✓ عبد النور بن عنتر. *البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005.
- ✓ علي عباس مراد. *الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية*. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.
- ✓ عمرو رضا بيومي. *سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي*. القاهرة: دار النهضة العربية، 2019.
- ✓ قسوم سليم. *الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية*. الإمارات العربية المتحدة: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018.
- ✓ محفوظ رسول. *أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية*. القاهرة: مركز الأكاديمي، 2020.
- ✓ محمد خميس الزوكة. *جغرافيا المياه*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- ✓ محمد سلمان طايع. *الصراع الدولي على المياه بيئة حوض النيل*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007.
- ✓ محمد محمد عوض. *نهر النيل*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2001.

- ✓ منذر خدام. *الأمن المائي العربي الواقع والتحديات*. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003.
- ✓ منصور العادلي. *موارد المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون*. مصر : دار النهضة العربية، 1996.
- ✓ *موارد المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون*. القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.
- ✓ مهند البنداوي. *إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتيجية الإسرائيلية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013.
- ✓ ناصف يوسف حتي. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- ✓ ولاء الشيخ. *دول حوض النيل تعاون أم صراع*. الطبعة الأولى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2019.
- ✓ *مياه النيل الأزمة والحل*. القاهرة: دار أخبار اليوم، 2013.

3- المذكرات والرسائل

- ✓ حمادو الهاشمي أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية " دول حوض النيل نموذجا" أطروحة مكملة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة الجزائر، 2014.
- ✓ الوازنة سعيدي. "الأمن المائي، الحروب المفترضة في القرن 21 ." *مذكرة ماستر دراسات أمنية*. جامعة 8 ماي قالمة 1945، 2014-2015.
- ✓ بلال شهيناز. *إشكالية الأمن في المتوسط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تحليل السياسة الخارجية*. جامعة زيان عاشور الجلفة، 2017/2016.
- ✓ تسعديت شرمالي. "أزمة المياه وتأثيرها بالعلاقات الدولية، دول حوض النيل نموذجا." *مذكرة ماستر*. جامعة الجزائر 1، 2013-2014.

4- الملتقيات والمؤتمرات

- ✓ عباس محمد شراقي. "سد النهضة " الألفية" الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر." *مؤتمر ثورة 25 جانفي 2011*. جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2011.

- ✓ هشام بن حميدة. ""ضرورة حوكمة مياه الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي" 18-22." *ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول مصادر المياه والأمن المائي.* إسطنبول، 18-19 أكتوبر, 2015.

5- المقالات والدوريات

- ✓ أحمد علي سالم. "التعاون والصراع بين دول الحوض الشرقي لنهر النيل." *أواصر 2*، 2017: 60.

- ✓ صلاح سمير البنداري. "مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإفريقية." *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل* (المركز الديمقراطي العربي) المجلد 01، رقم العدد 01 (مارس 2018).

- ✓ طه بن عثمان. "أمن الموارد المائية في دول الخليج العربية الواقع والمستقبل." *مركز الدراسات الاستراتيجية*، 15 01, 2015: 01.

- ✓ الملف المصري. *دورية شهرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.*

- ✓ عصام عبد الشافعي. "سد النهضة وقضية المياه والأمن القومي المصري." *دراسات سياسية* (المعهد المصري للدراسات)، 04 2020.

- ✓ علاء الدين هلال. "الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر." *مجلة المستقبل العربي 9*، 1979.

- ✓ عمرو أبو الفظل. "حزمة شاملة: خيارات مصر أمام السد الإثيوبي." *مجلة السياسة الدولية*، رقم العدد 193 (جويلية 2013).

- ✓ محمد شوقي عبد العالي. "الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة." *مجلة آفاق سياسية*، رقم العدد 05 (ماي 2014).

- ✓ محمد عادل عثمان. "العلاقات المائية بين إسرائيل وإثيوبيا " الأهداف" والمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني." *المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل.* 2016.

- ✓ محمد محمد صفاء. "الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري." *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل* المجلد 01، رقم العدد 01 (2018).
- ✓ محمود أبو العينين. "الدور الإقليمي في إفريقيا منذ ثورة جويلية 1952 بين الاستمرارية والتغير." *السياسة الدولية* المجلد 37، رقم العدد 149 (جويلية 2002).
- ✓ مصعب عطية، و ذنون الزبيدي. "الجذور التاريخية لأزمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام 1999." *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية30*، جويلية 2018.
- ✓ هلاء السيد الهلالي. "الأمن المائي المصري : دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة سد النهضة نموذج." *مجلة دراسات 2* 20 (2019).

6- التقارير

- ✓ برنامج الأمم المتحدة. "ماهو أبعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية." تقرير التنمية البشرية، القاهرة، 2006.
- ✓ دادليو نايجل، و الاكسندر ساشا. "توقعات الأراضي العالمية." إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2017.
- ✓ عبد الله سيف حمد. *أهمية سد النهضة في حوض النيل الشرقي*. نادي الخرطوم الدبلوماسي، 2016.
- ✓ عمر خيري. *إثيوبيا مسألة المياه والطاقة في الانتخابات البرلمانية*. التقرير الاستراتيجي، مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2011.
- ✓ موسوعة المقاتل. "إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض." مشروعات إثيوبيا وبناء سد النهضة، 2019.
- ✓ نايجل دادلي، و الاكسندر ساشا. *توقعات الأراضي العالمية*. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 2017.
- ✓ "نهر النيل العظيم أمام أزماته الكبرى." تقرير استراتيجي، 2019.

7- مواقع الإنترنت

- ✓ الرسمية الجريدة. *دستور جمهورية مصر العربية*. 2014. https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar (تاريخ الوصول سبتمبر, 2020).
- ✓ السعيد عاطف، و أحمد خضر. *أثر بناء سد النهضة على السياسة الخارجية تجاه إثيوبيا*. 2016. https://democraticac.de/?p=38316 (تاريخ الوصول 10 سبتمبر, 2020).
- ✓ *المياه في الصراع العربي الإسرائيلي*. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2257 (تاريخ الوصول 01 سبتمبر, 2020).
- ✓ *تعرف على حصص دول حوض النيل من المياه*. https://www.youtube.com/watch?v=qV-8wC6xOvU (تاريخ الوصول 01 سبتمبر, 2020).
- ✓ حسن زنيند. *خبراء ألمان يرسمون آفاق حل لمظلة سد النهضة*. WWW.DW.COM (تاريخ الوصول 05 سبتمبر, 2020).
- ✓ دائرة المعارف البريطانية. *مفهوم الأمن القومي*. http : www.britannica.com (تاريخ الوصول 3 سبتمبر, 2020).
- ✓ سامية جمال. *الأمن الإنساني*. 2020. www. Political – encyclopedia.org (تاريخ الوصول 10 سبتمبر, 2020).
- ✓ *سد الألفية العظيم*. www.olmorefo.ong.imdescPhp. (تاريخ الوصول 02 09, 2020).

- ✓ سلام هنداوي. *النقطة صفر سد النهضة*. 25 03, 2018. t=507s&https://www.youtube.com/watch?v=J_QKoWk4TpI (تاريخ الوصول 08 25, 2020).
- ✓ شريف درويش البان. *المصريون وسد النهضة: دراسة ميدانية*. 2018. rg.acseg.www (تاريخ الوصول 10 سبتمبر, 2020).
- ✓ عبد الرحمان حمدي. *الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا*. wwwg.siyassa.oeg (تاريخ الوصول 11 سبتمبر, 2020).
- ✓ فيصل الشيخ حسن. "مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي على ضوء الواقع المائي لمرحلة ما بعد قيام سد النهضة." دراسات افريقية . بدون سنة نشر. D9%.pdf%/1/1058/23456789http://dspace.iua.edu.sd/bitstream/1 (تاريخ الوصول 1 9, 2020).
- ✓ محمد صخري. *قراءة في تحديات تحقيق الأمن المائي العربي دراسة حالة حوض نهر النيل*. www.politcs.dz.com.
- ✓ محمد كريم الخاقاني. "تأثير سد النهضة على الأمن القومي المصري." 2020. https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2020/07/39893833.pdf (تاريخ الوصول 03 09, 2020).
- ✓ مروى رسلان. *هبة الله التي حولت الصحراء المصرية إلى حضارة عريقة*. WWW.EGYPTIANGEOGRAPHIC.COM (تاريخ الوصول 11 سبتمبر, 2020).
- ✓ *مستقبل الأمن القومي المصري*. /http :www.olukoh.net/ culture/0/55477 (تاريخ الوصول 05 سبتمبر, 2020).
- ✓ منى عمر. *سيناريوهات مصرية لمواجهة أزمة سد النهضة الأثيوبي*. www.dp-news.com (تاريخ الوصول 09 09, 2020).

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية

A ATTALLA, RANIA. «GRAND ETHIOPIAN RENAISSANCE DAM.» *IQP-GFS 1504*, October 2015.

Abebe, Daniel. «Egypt, Ethiopia, And The Nile.» *The Economics Of International Water Law* (University Of Chicago Law School Chicago Unbound, Public Law And LEgal Theory Working Paper), n° 484 (August 2014).

Anne, Alex Macleod, aoust marie, et grondin David. *les études des sécurités, théories des relations internationales contestations et résistances.* Édité par Alex Macleod et dan O'meara. Québec, 2007.

axelradcohan, jean. *water security in the middle east.* USA: essays in scientific and social cooperation, 2017.

Dam, Nahdha. *Nile water crisis stations between Egypt , Sudan and Ethiopia.* https://voiceofpeopletoday.com/nahdha- dam- nile- water-crisis- stations-egypt-sudan-ethhiopia (accès le 08 11, 2020).

dejazmatch, Zewde gebre sellasie. «the nile question :1955- 1964, the ethiopian perspective.» tel aviv university, 1997.

Kissinger, Henry. *Nuclear Weapons and Foreign Policy* . London: Wild Field and Nicholson, 1969.

krinter, Renate. «the art of possible the scenario method and the third debat in international relations theory.» *a master thesis.* amesterdam : amesterdam university, 1998.

transboundary water mangement as a regional public good, financing development, an example from the nile basin. stockholm international water institute, 2007.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة:	12-6
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	51-14
المبحث الأول : الأمن المائي: دراسة في المفهوم	15
المطلب الأول: مفهوم الموارد المائية	15
الفرع الأول: تعريف المياه	16
الفرع الثاني : المصادر التقليدية للمياه	17
1. مياه الأمطار	17
2. المياه الجوفية	18
3. المياه السطحية	19
الفرع الثالث: الموارد المائية غير التقليدية	20
أولا: تحلية مياه البحر	20
ثانيا: معالجة مياه الصرف الصحي	22
المطلب الثاني: مفهوم الأمن المائي	23
الفرع الأول: تعريف الأمن	24
الفرع الثاني : مستويات وقطاعات الأمن	26
أولا: مستويات الأمن	26
1- أمن الأفراد	26
2- أمن الدولة	26
3- النظام الدولي	27
ثانيا: قطاعات الأمن	28
1- الأمن العسكري	28

2- الأمن السياسي	
3- الأمن الاقتصادي	29
4- الأمن المجتمعي	30
5- الأمن البيئي	31
الفرع الثالث: مفهوم الأمن المائي	32
الفرع الرابع : أهمية الأمن المائي	35
المطلب الثالث : المفاهيم المرتبطة بالأمن المائي	36
الفرع الأول: الأمن المائي والأمن الغذائي	37
الفرع الثاني: الأمن المائي والأمن القومي	37
الفرع الثالث: الأمن المائي والأمن الإنساني	38
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لدراسة الأنهار الدولية	39
المطلب الأول: تعريف الأنهار الدولية والمنشآت المائية	39
الفرع الأول : لأنهار الدولية	39
أولا : تعريف النهر	40
ثانيا: تعريف النهر الدولي	40
ثالثا: تقسيم النهر الدولي	41
رابعا: القواعد القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية	42
الفرع الثاني : تعريف المنشآت المائية	43
أولا: تعريف السد	43
ثانيا: أهمية السدود	44
المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة	46
المطلب الأول: المنظور الواقعي والأمن المائي	46

الفرع الأول: المصلحة الوطنية	47
الفرع الثاني: زيادة حجم القومي	47
المطلب الثاني: الليبرالية والأمن المائي	49
الفصل الثاني: جغرافيا نهر النيل وسد النهضة	53-83
المبحث الأول:دراسة جغرافية وسياسية لنهر النيل	54
المطلب الأول: التعريف بنهر النيل	54
المطلب الثاني : مصادر مياه نهر النيل	57
الفرع الأول: حوض الهضبة الاستوائية	57
الفرع الثاني: حوض الهضبة الإثيوبية	58
الفرع الثالث: حوض بحر الغزال	59
المطلب الثالث: نهر النيل بين مكاسب مصر وطموحات إثيوبيا	62
الفرع الأول: مكانة نهر النيل بالنسبة لمصر والسودان	62
الفرع الثاني : أثيوبيا ومنبع نهر النيل	64
المبحث الثاني: تجسيد مشروع سد النهضة	66
المطلب الأول: بطاقة فنية عن المشروع	67
الفرع الأول: الموقع الجغرافي للسد:	67
الفرع الثاني: الخصائص الفنية لسد النهضة	69
المطلب الثاني : طرق تمويل المشروع:	69
المطلب الثالث: دور الأطراف الخارجية في تجسيد المشروع	70
الفرع الأول : إسرائيل	70
الفرع الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية	74
الفرع الثالث: القوي الأخرى التي لها دور في تجسيد المشروع	76

المطلب الرابع : سد النهضة من الفكرة إلى التجسيد	78
الفصل الثالث: تداعيات تجسيد مشروع سد النهضة على دول المصب	85-113
المبحث الأول: تاريخ الصراع على نهر النيل	86
المطلب الأول: كرونولوجيا الصراع بين دول حوض النيل	86
المطلب الثاني: موقف دول حوض النيل من سد النهضة	90
الفرع الأول: الرؤية الأثيوبية لمشروع سد النهضة	90
الفرع الثاني: الموقف المصري من سد النهضة	91
الفرع الثالث: موقف السودان من سد النهضة	95
المطلب الثالث: تأثير سد النهضة على العلاقات بين دول حوض النيل	96
الفرع الأول: الأثار المحتملة لسد النهضة	97
أولا: أثار السد على (المدى القريب)	97
ثانيا: أثار السد على (المدى بعيد)	98
المبحث الثاني: تحديات إدارة ملف سد النهضة	99
المطلب الأول: الوضع المائي لمرحلة ما بعد السد	99
المطلب الثاني: تأثير المواقف الخارجية في إدارة الأزمة	100
الفرع الأول : مجلس الأمن وقضية سد النهضة	100
الفرع الثاني :ردود الفعل الدولية تجاه سد النهضة	101
المبحث الثالث: احتمالات التسوية والصراع حول سد النهضة	103
المطلب الأول: بوادر الصراع بين دول حوض النيل	103
المطلب الثاني :الحلول الممكنة لتفادي تأثير السد	104
الفرع الأول:الخيار السياسي	104
الفرع الثاني: الخيار العسكري	105

الفرع الثالث: الخيار القانوني	105
الفرع الرابع: الخيار الفني	107
الفرع الخامس: التصورات الفنية والعملية	107
المطلب الثالث: فرص التعاون بين دول حوض النيل	108
الخاتمة	115
الملاحق	118
قائمة المصادر والمراجع	123
الفهرس	133

الملخصات

ملخص:

تلعب مصادر المياه دورًا بارزًا في تشكيل الخريطة الجيوسياسية لمناطق تكون فيها موارد المياه محدودة، أو تتحكم فيها وحدات سياسية معينة خاصة في الأحواض النهرية التى تشترك فيها أكثر من دولة، وفي هذه الحالة يصبح تحقيق الأمن المائي بمثابة تحدي للدول، وقد يُشَكِّلُ سبيل ذلك محفز للنزاع قد يمتد لإثارة الحروب، فالارتفاع الهائل لعدد السكان ومتطلبات الزراعة من المياه والتلوث وغيرها من النشاطات الأخرى جعلت من مورد المياه، إحدى الإهتمامات التي تخص جميع بني النظام الدولي لإرتباطه بمختلف الأبعاد إرتباط وثيقا سواءا كانت هذه الأبعاد قانونية، إقتصادية، بيئية، إجتماعية، قيمية وسياسية، إذ يتوجب على مختلف الأطراف الفاعلة البحث في تنمية هذه الموارد والتوجه نحو إرساء قواعد وسياسات مبنية على التعاون والتشاور وتذليل الخلافات بين الدول، والبحث عن أرضية ملائمة لتقريب وجهات النظر والجنوح نحو السلام بدلا من الصراع. ومسألة الأمن المائي لدى الدول التي تغيب عنها الرؤية الإستراتيجية البعيدة المدى كحال مصر والسودان، في إعتمادهما على حوض النيل كمورد أساسي للمياه، دون التفكير في إيجاد مصادر بديلة للمياه عدى نهر النيل،تضع دوائر صنع القرار في مأزق خاصة بعد الإعلان عن بداية ملئ سد النهضة فواقع سد النهضة أصبح مفروضا على دول المصب واحتمالية تأثير المشروع على الأمن المائي لدول المصب واردة لا محال.

الكلمات المفتاحية:

الأمن /الأمن المائي/ السد/ الأنهار الدولية/ نهر النيل

Abstract

Water sources play a prominent role in shaping the geopolitical map of regions where water resources are limited or controlled by certain political units, especially in river basins that are shared by more than one country, and in this case, achieving water security becomes an international challenge, and this path may constitute a catalyst for conflict. It may extend to provoking wars, as the huge increase in population and the requirements of agriculture for water and industry and other activities, made the water resourceone of the concerns that pertain to all the structures of the international system,because of its serious involvement in the various dimensions, whether these dimensions are legal, economic, environmental, social, value and political, which obligates the various actors to develop these resources and move towards establishing rules and policies based on cooperation, consultation and overcoming differences between nations, and to search for the appropriate platform for converging views and leaning towards peace rather than conflict

The matter of water security in countries that lack a long-term strategic vision, such as Egypt and Sudan, in their dependence on the Nile Basin as a primary water resource, without searching for alternative sources of water other than the Nile River, puts the decision-making circles in trouble, especially after the announcement of the start of filling the Renaissance Dam. The reality of the Renaissance Dam has become imposed on the downstream countries,and the potential impact of the project on the water security of the downstream countries became inevitable.

Key Words:

Security /Water Security/Dam/International /River /Nile Basin.

University of 8may 1945-Guelma
Faculty of law and political sciences
Departement of political sciences

Registration number:99/641916

Serial number:M1999641916

Water security in the Nile Basin:

A study on the ramifications of the renaissance dam project

Complimentary theses for obtaining a master's degree in political sciences

Specialty:Strategic and security studies

Supervised by: **Prepared by:**
Dr. Ismail Bouganour **Bouteraa Faycel**

Jury Membres

Name	Scientificdegree	Institut	Role
Dr. DjamelMnaser	Lecturer -A-	University Of 8 may 1945 Guelma	President
Dr. Ismail Bouganour	Lecturer -A-	University Of 8 may 1945 Guelma	Superviser decider
Mr.Nacereddine Lebal	Assistant Professor –A-	University Of 8 may 1945 Guelma	Assistant Superviser
Mr.Riad Meziane	Assistant Professor –A-	University Of 8 may 1945 Guelma	Examinator

ScholarYear : 2019-2020